جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب :

صـــور لطفي

تحت إشراف :

أ. بن عمار محمد

لجنة المناقشـــة :

أ. كحلولة محمد	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن عمار محمد	أستاذ	جامعة تلمسان	مقررا
أ. بن حمو عبد الله	أستاذ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجـــامعية : 2011-2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى روح جدي و كل شهداء ثورة التحرير

إلى أمي و أبي حفظهما الله

إلى أخوتي الأعزاء منير ، رؤوف ، حسام و مروة

إليكم جميعا أهدي جهدي المتواضع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر و تقدير

بداية الحمد الله الذي أعانني ووفقني في إتمام هذا البحث

يشرفني أن أتقدم بخالص التحية و التقدير للدكتور محمد بن عمار ،

أستاذي و معلمي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ..

ألف شكر و ألف تقدير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمـــــة :

يتميز حوض البحر المتوسط بكونه فضاءا للتنوع و التعدد لما يتمتع به من رصيد تاريخي و حضاري زخم و لاعتبارات تتصل بالإستراتيجيا و الجيوبوليتيك ، فهو بتعبير **Fulvio Attina** '' أصغر من أن يكون منطقة متميزة وأقرب ما يكون إلى حيز جغرافي يتسم بديناميات الانقسام، وبالمشكلات الضخمة وبالهويات القوية ، ذلك في المناطق الفرعية للتفاعلات التي تدور في جنباته''.

فالمتوسط تقليديا يشكل إحدى الساحات الرئيسية للنزاعات و المواجهة ، ويجسد جملة التوترات المكثفة و التناقضات البالغة التي تحدده ، فهو خط إنكسار بين عالمين ، و مجال للتمايز الهوياتي بين عالم متقدم شمالا و عالم متخلف جنوبا .

بهذا المعنى فالمتوسط –كمجال– تسيطر عليه الثنائيات المتناقضة ، فضلا عن الأقاليم الفرعية المحددة لهويته المتمايزة ، فنجد الإتحاد الاوروبي من جهة في ضفته الشمالية ، و النظام العربي و تحديدا الإقليم المغاربي منه جنوب غرب المتوسط أما شرقه فنجد دول المشرق العربي و إسرائيل ، إضافة إلى تركيا و دول متوسطية بحكم الجغرافيا كقبرص و مالطا ، هذا التعدد يعكس واقعة أولية مفادها أن المتوسط مجال لعدد من الأقاليم الفرعية المتمايزة و هو ما يعزز فرص التعاون الإقليمي .

ولهذا ظل المتوسط يشكل نقطة ارتكاز في السياسة العالمية وموقع رهانات استرتيجية للقوى الكبرى ، و تعكس التوجهات الأوروبية المتواترة إزاء المنطقة إهتماما بالغا لما يمثله حوض البحر المتوسط من أهمية حيوية للإتحاد الأوروبي ، فهو منطقة نفوذ تقليدي سيطرت عليه المفاهيم و المقاربات الأوروبية لفترة طويلة كرست هيمنة غربية في بناء منظومته ، فالسياسات الأوروبية المتوسطية تترجم إلى حد كبير ، التقاطع النفعي التعاوني الذي يقود نحو تأسيس وسط مستقراً سياسياً واجتماعياً وثقافيا ، و خلق منطقة يسودها الرخاء والاستقرار والسلام .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لموضوع التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط لاعتبارات عديدة تتنوع بين الذاتية و الموضوعية :

أ – الأسباب الموضوعية :

وبخصوص الاعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساسا بأهمية موضوع الدراسة وحداثته وكذا قلة الدراسات المتخصصة المهتمة في الأوساط الفكرية المعاصرة و محاولة منا تسليط الضوء على التوجهات المتوسطية الجديدة لأوروبا في منطقة المتوسط في إطار التفاعلات العالمية النشطة التي تشهدها المنطقة .

ب ـ الأسباب الذاتية :

أما بخصوص الاعتبارات الذاتية فهي تتعلق أساسا برغبتنا الشخصية بالبحث في موضوع يحتل موقعا هاما في قلب الدراسات الإستراتيجية المعاصرة ، وينـزع لفهم الواقع الدولي انطلاقا من أطروحات نظرية و من ناحية ثانية تكرست لدينا قناعة طوال السنوات الماضية بالبحث في مجال العلاقات الدولية وكذا رغبة منا في المساهمة ولو بشكل متواضع في تدعيم أسس البحث العلمي في مجال تخصصنا في العلاقات الدولية.

الأهميـة العلمية والعملية للموضـــوع :

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية ، وتتمثل الاعتبارات العلمية فيما يلي :

تتيح هذه الدراسة ، إمكانية رصد العلاقات و العوامل المتحكمة في التوجهات الأوروبية الراهنة و المستقبلية في منطقة البحر المتوسط ، و فحص المتغيرات الجديدة المؤثرة على صعيد محددات هذه العلاقات و تتبع عناصر الاستمرار و التغير في امتداداتها المستقبلية ، أما الأهمية العملية فتتمثل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في محاولة تقديم مقاربة متكاملة لموضوع التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط ضمن معطى زمني مرحلي بناءا على صيغ وأطر نظرية ومدركات عملية ، خاصة مع قلة الدراسات الأكاديمية والتي تناولت هذا الموضوع بالتحديد .

أدبيات الدراســة :

تطلب إنجاز هذا البحث الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بالموضوع ، فقد حظي موضوع العلاقات الأورومتوسطية بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين ، سواء تعلق الأمـر بالكتب ، الدراسات الأكاديمية و المقالات ..وتعددت الأدبيات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع ، لكن مع مجموع فوارق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المطروحة ، غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية و فيما يلي نورد أهم الدراسات والمقالات التي تناولت موضوع : من الدراسات مؤلف الدكتور بشارة خضر، "أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)" ، و قد مثلت هذه الدراسة مرجعاً هاماً للباحث يهدف هذا العمل إلى إجراء عملية حساب ختامي للشراكة الأورو – متوسطية، التي سميت "عملية برشلونة"، و كذلك إلى القيام بتحليل نقدي لسياسة الجوار الأوروبية و أخيراً يهدف إلى فهم الدوافع وراء المشروع الاتحاد من أجل المتوسط و قد استفاد البحث من هذه الدراسة و ذلك لحداثتها و لكونها تناولت موضوع الشراكة الأورومتوسطية من حيث تطورها منذ إعلان برشلونة و حتى الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تناولت هذه الدراسة هذه الإعلانات و المواثيق من حيث النصوص مما وفر مصدراً مناسباً لمعرفة الإطار القانوني الذي سارت خلاله الشراكة.

– دراسة علي الحاج، المعنونة بـ"سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" تناول الكاتب فيها الرؤية الأوروبية للسلام في المنطقة ،الحوار العربي الأوروبي و الموقف الأوروبي من الصراع العربي – الإسرائيلي ، و تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام منذ مؤتمر مدريد و حتى نهاية القرن العشرين، إضافة إلى أهمية عملية برشلونة في دفع عملية السلام بين العرب و إسرائيل وتطرقت إلى حدود و فرص الدور الأوروبي في عملية السلام .

–دراسة لـ "ستيفن كاليا" **Stephen C. Calleya** في مؤلفه "تقييم العلاقات الأورومتوسطية" **Evaluating Euro-Mediterranean Relations** باللغة الإنجليزية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

، ركز فيها على تقسيم منطقة البحر المتوسط إلى أقاليم محددة كأداة لبناء منطقة متميزة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية ، و أكد أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي جاداً حقيقة في أن يكون له تأثير إيجابي له دلالة على التكامل المناطقي **Regional integration** في المتوسط ، فمن الضروري صياغة استراتيجية مناسبة لدعمه بطريقة أكثر مباشرة في كل المناطق الفرعية في جنوب المتوسط .

كما تمت الاستعانة بأهم الدوريات و المجلات الفرنسية الصادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI مثل: « **Politique Etrangère** » و « **Questions internationales** » إضافة إلى أهم إصدارات مراكز البحوث المتخصصة بمنطقة البحر المتوسط .

إشكالية الدراسـة :

إن دراسة العلاقات عبر المتوسط وفهم طبيعة الدور الأوروبي وتوجهاته الجديدة تقتضي تبني مقاربات متنوعة للإحاطة بمختلف جوانبه وأبعاده وتجلياته بداية من دراسة بداياته ومتابعة استمراره وتدرجه و إنتهاءا ببناء تصورات وافتراضات لتطوره وبالتالي فالإشكالية التي سنتناولها بالدراسة والتحليل تتمحور حول طبيعة التوجهات الأوروبية في منطقة البحر المتوسط من حيث عوامل الاستمرار والتغير ، وبالتالي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به ،تحيلنا إلى صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

*هل ترتبط التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط بحاجات إستراتيجية ملحة أم أنها تعكس قناعة تاريخية مفادها أن المتوسط منطقة نفوذ تقليدي لأوروبا – غير قابلة للتنازل– ؟

و هي الإشكالية التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:

–ما هي خلفيات ودوافع عودة الاهتمام الأوروبي بالمتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟ وهل مازالت هذه المنطقة تكتسي أهمية إستراتيجية في ظل التحولات الكبرى التي تعرفها الجغرافيا السياسية ؟.

ـ ما هي حدود و أبعاد الدور الأوروبي في منطقة المتوسط ؟.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ـ إلى أي مدى تؤثر مدركات وتصورات صانع القرار الأوروبي في صياغة أهدافه وتوجهاته ودوره إزاء منطقة المتوسط ؟ .

ـ مـــا هو الجديد الذي يحمله مشروع الإتحاد من أجل المتوسط؟ و ما مستقبل الدور الأوروبي في منطقة البحر المتوسط ؟.

فرضيات الدراســة :

الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي :

- فرضت التحولات الدولية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة رهانات استراتيجية جديدة في منطقة المتوسط مما أستدعى بناء مقاربات و صيغ تعاونية و تشاركية لإستيعاب حجم و أثر هذه التحولات الإضطرابية .

-يرتبط الدور الأوروبي في المتوسط بتصورات عملية وواقعية وترتيبات مشتركة داخل البناء المؤسساتي الأوروبي .

-تعكس التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط إستجابة إدراكية مرتبطة بمصالح أمنية و جيواقتصادية ملحة .

منهجيـــة الدراســة :

المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقـوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث سواءا من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتمايزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على منطقة واسعة ومتعددة الدول المختلفة الأهمية و المتباينة في سلم القوة .

فقد اعتمدنا في دراستنا على منهج رئيسي وهو المنهج التاريخي واستعنا بمناهج أخرى حيث احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ، وبالتالي تمت الإستعانة بمنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن و كذا منهج تحليل النظم .
فبالنسبة للمنهج التاريخي فقد درسنا من خلاله السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي و مشاريع التعاون في منطقة المتوسط وذلك بالرجوع إلى أصولها ورصد تطوراتها وتحليلها استنادا إلى المنهج العلمي الذي يربط النتائج بمقدماتها المنطقية .

أما منهج تحليل المضمون فاستخدم في تحليل ظاهرة التكامل و الشراكة من خلال دراسة مختلف الاتفاقيات والبيانات التي أسست للعلاقات الأورومتوسطية ، فمن خلالها يمكننا إدراك ردود الأفعال اتجاه القرارات المتخذة ، فهذا المنهج يمتاز بالاعتماد على التقارير والسجلات الرسمية ويستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين ، بينما يهدف منهج دراسة الحالة إلى التعمق في دراسة الحالات المراد معالجتها وهذا من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بالوحدة محل الدراسة والتعمق في المراحل التاريخية التي مرت بها مع الشرح المفصل للأسباب والظروف والنتائج.

أما عن المنهج المقارن فاستخدم في البحث بغرض التحليل المنظم وذلك لكون هذا المنهج يتميز بقدرته على استيعاب الطبيعة الديناميكية والمركبة للظاهرة السياسية فالمقارنة تكون بإظهار جوانب التشابه والاختلاف وكشف دلالاتها و خصائصها وميزاتها ، و منهج تحليل النظم ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عن هذا المنهج بصدد تفسير أي ظاهرة كبرى في حقل العلاقات الدولية ، وذلك انطلاقا من حاجتنا لتحليل النظام الدولي وأنظمته الفرعية ، وهذا الأخير هو مستوى التحليل الرئيسي الذي تبنى عليه افتراضاتنا ، وهنا تبرز أهمية هذا المنهج في كشف التفاعلات الدولية وأبعادها .

الصعوبات المسجلة أثناء البحث :

كل بحث على العموم لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وتتعلق الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا أثناء الدراسة بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته بالإضافة إلى عدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة حول المنطقة على المستويين المحلي والإقليمي في حدود معرفتنا ، كما واجهتنا صعوبة الحصول على المراجع والكتب المتعلقة بموضوعنا باللغة العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخلو مكتباتنا منها لعدم الاهتمام بهذه المنطقة وبالتالي اللجوء إلى المراجع باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات كعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة والنقل إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلك من جهد ووقت من جهة ثانية .

الإطـــار الزماني والمكاني للدراسة :

أ ـ الإطـــار الزمـــاني :

تتناول الدراسة التوجهات الأوروبية إزاء المتوسط (السابقة و الراهنة) و يبدأ المجال الزمني للدراسة –معلمياً– من بداية بلورة السياسات الأوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط ، أي منذ إطلاق ''السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية" **1972** والتي تمثل لحظة البداية الحقيقية ثم مبادرات التعاون و الحوار في منطقة البحر المتوسط ، "فالسياسية المتوسطية الجديدة'' للإتحاد الأوروبي **1992** وصولا إلى مؤتمر برشلونة **1995** وإطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي تدعم بسياسة الجوار الاوروبي منذ مطلع **2004** لتنتهي الدراسة بمشروع ''الإتحاد من أجل المتوسط'' الذي تم تبنيه في قمة باريس **2008**.

ب ـ الإطـــار المكـــاني :

تمثل منطقة المتوسط مجالا حيويا للإتحاد الأوروبي ، لما تكتسيه من أهمية جيوسياسية و إقتصاديـة و حضارية ، فالمتوسط يقترب من كونه نظاما جيبوليتيكا فريدا و متنوعا ، فالمنطقة محل الدراسة بالغة الأهمية و الحساسية و موقع رهان وتقاطع لإستراتيجيات القوى الدولية الكبرى (الإتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة ، روسيا) و سنتعرض بتمفصل كبير في المبحث الأول لمعطياتها وأبعادها الجيوسياسية .

هيكلة الدراسـة :

مما سبق استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة ، سيتم تناول الدراسة وفقا للتصميم المنهجي ثلاثي الفصول :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيتم في الفصل التمهيدي ، تفكيك منطقة المتوسط بأبعادها و مكوناتها وبناءاتها (الجيوسياسية ، الأمنية و الاستراتيجية ، الإقتصادية و الحضارية و الثقافية) من اجل ضبط منهجي لأهمية حوض البحر المتوسط ، كفضاء للتعاون و الهيمنة .

وفي الفصل الأول ، سنتطرق إلى أثر المتغيرات والتحولات على التفاعلات الدولية في منطقة حوض البحر المتوسط بالموازاة مع تأثيرها على هامش الدور الأوروبي في المنطقة و إعادة صياغة توجهاته الجديدة وفق المتغيرات و الرهانات المستجدة ، وكذا تطور السياسات الأوروبية الموجهة لاحتواء و استيعاب العناصر الاضطرابية المهددة للتفوق الإستراتيجي الاوروبي في المنطقة ، أما الفصل الأخير ، تطرقنا فيه إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ، و تطور الرؤى و الإستراتيجيات الأوروبية التي توصلت إلى صياغة هذا المشروع و اقتراحه على الأطراف الشركاء ، ثم بناء سيناريوهات تنبؤية بمستقبل هذه التوجهات بناءا على مجموع الوقائع العملية و المؤشرات الموضوعية لإستبصار مدى دينامية أهداف التوجهات الأوروبية في منطقة المتوسط و آفاقها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فصل

تمهيدي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فصل تمهيدي : الأهمية الإستراتيجية والحضارية للبحر المتوسط

من المؤكد أن منطقة حوض البحر المتوسط ، بفضل ماضيها و جوانب مهمة من حاضرها ، تمثل مجالا متنوعا تنوعا لا ينفي عنه وحدته ، فالوحدة و التنوع من صنع الجغرافيا و التاريخ معا ، هذا التزاوج الذي حدث بين الجغرافيا والتاريخ بحيث أصبح من المتعسر استدعاء الجغرافيا بدون التاريخ والعكس صحيح ، وكأن الجغرافيا أعيدت هندستها عبر آلية التاريخ، والتاريخ كأنه جاء مفصلا على الجغرافيا ومع ذلك فالبحر المتوسط لا يمثل فقط مجرد بحيرة كبرى في قلب العالم إنما ميدانا واسعا في منظومة المجتمعات ، تتفاعل فيه سياسيا و إقتصاديا و عسكريا ، تدفع كلها بإتجاه تشكيل منظومة مستقلة ، خاصة وانه حوض امتاز بالصراعات و الحروب و التنافس و التعاون أيضا .

يشكل البحر المتوسط نقطة تماس جيو-استراتيجية/ حضارية بين ثلاث قارت إفريقيا ، آسيا و أوربا ويكاد يكون حوض المتوسط القالب الذي فصل عليه العالم فهو يختزل ديناميات النظام الدولي الأولية فلطالما كان سيسموغراف (sismographe)تقاس به التفاعلات الدولية الكثيفة ، الإستقرار أو الإضطراب السلم أو الحرب الرخاء أو الفقر و لا يزال حوض البحر المتوسط يحتفظ بأهميته الجيوسياسية كمركز للقوة السياسية والاقتصادية في العالم والذي أصبح مؤخرا مركزا حيويا لنمو اقتصادي مطرد و مجال للتأثير السياسي و التمايز الهوياتي و الثقافي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية

إيتيمولوجيا اشتق مصطلح "متوسط" Méditerranée من اللاتينية Mare Mediterraneum ويعني "البحر الذي يتوسط القارات (في العالم القديم)"وهو لفظ مشتق من كلمتين لاتينيتين هما ميدياس (Medius) أي المتوسط و تيرا (Terra) أي الأرض ، وأطلق عليه الأتراك اسم (أكدينز) أي البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه [1].

وكان إسمه لدى العرب البحر الشامي أو الرومي بينما أطلق على الحوض الغربي منه إسم بحر المَغْرَب و قد عرف تسميات متعددة فأطلق عليه الرومان اسم Mare Nostrum و يعني بحرنا ، و في الفترة الفاصلة بين القرن 18 و القرن 19 أطلق الأوروبيون اسم باللغة الفرنسية La méditerranée وباللغة الإنجليزية على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم هذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسيها البحر المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869 .

فالبحر المتوسط هو احد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ،ليس فقط لتوسطها ثلاثة قارات (أوربا و شمال إفريقيا و غرب آسيا) و لكن بالأساس لكونها معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي ،كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوربا و أمريكا الشمالية فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية ، خاصة وانه كان دوما كذلك مع انه حوض امتاز بالصراعات و الحروب و التنافس و التعاون أيضا.

1-Abis Sébastien, **Entre Unité et Diversité : La méditerranée plurielle**. France : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques (FMES) , Novembre 2004, p : 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فقد حظي البحر المتوسط بمكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح ، كما كان هذا الحوض مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي التي تنافستا حول هذه المياه الدافئة بشكل يجعل عدد من المفكرين الاستراتيجيين يعتبرون هذه المنطقة و ما حذاها قلب العالم النابض Strategic heartland .

كل هذا أدى إلى بروز منطقة حوض البحر المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية جيوسياسيا ، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الإستعمارية الأوروبية - بالنسبة للضفة الجنوبية منه - خلال القرنين الماضيين ، و منطقة ذات وزن كبير أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي السابق ، فالبحر المتوسط إذن مركز الثقل في جزيرة العالم وفقا لآراء السير هالفورد ماكيندر و لا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب ، بل أحد أهم المحاور الجيواستراتيجية في العالم .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية للبحر المتوسط

يعتبر البحر المتوسط أحد أهم البحار القارية حيث يطوقه اليابسة من جميع الجهات فهو يقــع بين جنوب أوروبــا وشمال إفريقيا وغرب آسيا ، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا و خطي طول 5.50 غربًا 36 شرقًا ، وتبلغ مساحته 2966000 كلم^2 و حجمه يقدر بـ 2240000 كلم^3 .

وهو اكبر بحر داخل اليابسة وأحواضه الرئيسة تساوي في عمقها أعماق المحيطات فيصل عمق الحوض الغربي منه إلى 2700 م في حين أن للحوض الشرقي نفس العمق تقريبا ، بينما المناطق الضحلة هي بحر إيجه و البحر الأدرياتي و مساحة شاسعة تقع جنوب غرب صقلية حيث لا يتجاوز عمق المــاء فيها 500م ويتكون القاع من نوعين من المواد ، ففي المناطق الأعمق و في 90 % من البحر المتوسط هناك طمي جيري و صلصال في حين انه في بحر إيجه و في الشواطئ التي توجد بها تلال منحدرة ذات معدلات تآكل عالية تسود القاع الصخور و الرمال[1].

ينقسم البحر المتوسط ظاهريا إلى قسمين غير متساوين في المساحة حيث يفصلهما منطقة ضحلة تمتد من تونس إلى صقلية ومن ثم إلى إيطاليا ، والقسم الغربي من هذا البحر أو هذا الحوض الغربي يبدو على شكل مثلث قاعدته في شمال إفريقيا و قمته في خليج جنوة و هو في وضعه هذا يختلف من حيث الاتساع ، كما يختلف من حيث التكوين عن الحوض الشرقي الذي يشمل البحر الأدرياتيكي و بحر إيجه [2].

1-يسري الجوهري ، **جغرافية البحر المتوسط** ، الإسكندرية : منشأة المعارف ،1984، ص : 9 .

2-**نفس المرجع** ، ص : 11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا و يمكن أن نضيف إلى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000كلم^2 الذي يعتبر امتدادًا له و كذلك بحر مرمره الذي تبلغ مساحته 1400كم^2 والرابط بينهما فتصبح المساحة الكلية للبحر المتوسط 3475400 كلم^2 إلا أن مسألة تحديد ما إذا كان البحر الأسود جزءا من البحر المتوسط تبقى مثار نقاش و جدل ، "..وذلك أن كونه جزءا من البحر المتوسط يعني أن روسيا ، بلغاريا ، رومانيا جورجيا ، إيران تصبح دولا متوسطية بالمعنى السياسي أيضا" [1] و يبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق – بيروت ، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الداردانيل التركي و ميناء بورسعيد المصري و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية [2] في الجزائر .هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا وتصل إلى 10011ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا . وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط ، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصله بالمحيط الأطلسي و قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي،[3] و بالتالي فمضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط فإنه يفصل بين قارتي أوروبا و إفريقيا في أقرب نقطة بينهما 14300 متر.

1-خير الدين العايب ، **"الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الجديدة"**، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**.الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1994-1995 ، ص : 22.

2- يسري الجوهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص—ص: 9-10.

3-أحمد كاتب،**"خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية"**، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية** . الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، السنة الجامعية : 200-2001، ص:13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ مائي اصطناعي بين البحرين المتوسط والأحمر تم إنشاءه عام 1869من أجل فتح طريق جديدة نحو الهند والشرق الأقصى و يبلغ طول هذه القناة 163 كلم ، إضافة إلى هذين المنفذين يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر المتوسط والبحر الأسود حيث يتصل الاثنان عبر مضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 كم و13 كلم ، فبحر مرمره الذي يعتبر امتدادا للمتوسط ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله حوالي 30 كلم[1].

و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر المتوسط " يمثل وحدة حقيقية وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي ، بل وأنه من الناحية الجغرافية البحتة فإنه بحيرة حقيقية يربط و لا يفصل. بينما نجد السواحل المتاخمة له قد أبت الطبيعة إلا أن تفصلها عن أجزاء القارة التي تنتمي إليها سلاسل الجبال الشاهقة في شمال الشواطئ الشمالية ثم الصحراء الكبرى في جنوب الشواطئ الجنوبية ." (2) و ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي ، حوض المتوسط الغربي يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق و الخناق الصقلي - التونسي ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية هي : الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار والساحل الإسباني، بحر آلبوران (mer d'Alboran) وبين السواحل الجزائرية و الإسبانية، و هو ما سماه المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل Fernand Braudel بـِالقنال نسبة إلى القنال الإنجليزي و هذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا و أوروبا بداية من الخط الرابط بين رأس كاكسين (le cap Caxine) قرب مدينة قرب الجزائر

1-أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:13.

2-خير الدين العايب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العاصمة ورأس ناو الإسبانية (cap de la Nao) قرب مدينة فالينسيا الإسبانية إنتهاءا إلى مضيق جبل طارق .ويقع البحر التيراني بين سواحل إيطاليا القارية وجزر صقلية ،سردينيا وكورسيكا .

بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بِالحوض الجزائري – البروفنسي le bassin algéro-provençal الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية الحوض الليجوري بين سواحل فرنسا ،إيطاليا وكورسيكا ويمتاز حوض المتوسط الشرقي بكونه أكثر استقامة و أكثر امتدادًا للجنوب مقارنة بحوض المتوسط الغربي و يتكون الحوض الشرقي من عدة أحواض و بحار ثانوية هي: البحر الأيوني بين سواحل كلابريا و صقلية الإيطالية و السواحل الغربية لليونان شمالا و سواحل برقة الليبية جنوبًا .

الحوض الليفانتي (le bassin levantin) بين سواحل جزر كريت و رودس اليونانية و السواحل التركية شمالا و سواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبًا بينما يمتد البحر الأدرياتيكي بين إيطاليا و السواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان وينحصر بحر إيجه بين الأرخبيلات اليونانية وسواحل تركيا [1].

يتميز البحر المتوسط كذلك بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيواستراتيجية ، و تتمثل هذه الخاصية في وجود نقاط الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية ، مما يسهل عملية المراقبة والهجوم[2] وبالطبع فإن القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر و منه ، وهناك عدة مضائق داخلية أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى جنوب أوروبـا ، و إذا كان مضيق جبـل طارق غربًا

1-خير الدين العايب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:14.

2-**المرجع نفسه** ، ص:14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمضائق التركية (البوسفور و الدردنيل) شرقًا وقناة السويس جنوبًا تمثل أهم نقاط الخناق في البحر المتوسط فإن ثمة نقاطًا أخرى لاتقل أهمية عن الأول تتموضع في وسط الحوض لتشكل الفاصل الطبيعي بين الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط هذه النقاط هي :

مضيق صقلية بين جزيرة بين صقلية شمالا وتونس جنوبًا ، مضيق مسينا (Messine) بين شبه الجزيرة الإيطالية و صقلية و مضيق أوترانتو(Otrante) بين إيطاليا و ألبانيا و يعتبر هذا المضيق بوابة البحر الأدرياتيكي[1] .

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة أعلاه ميزت سياسات دول البحر المتوسط و علاقاتها البينية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية ؛ فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أو لها منفذ بحري هي دولة متوسطية فإن للمعيار الإستراتيجي أهمية تجعل الحوض يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي و الإستراتيجي و هذا موضوع المطلب الثاني.

1-خير الدين العايب ، **نفس المرجع** ، ص: 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : الخصائص الإستراتيجية للبحر المتوسط

جغرافيا ، يضم حوض البحر المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى **19** دولة و دولتين جزيرتين ، ففـي قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا تونس، الجزائر و المغرب، بينما في أوروبا فهنالك كل من إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة و الهرسك ، الجبل الأسود ألبانيا واليونان ، أما في آسيا ، فهناك تركيا ، سوريا ، لبنان ، إسرائيل و فلسطين .

وقد عرفته المادة الأولى من اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث لعام 1976 بأنه يشمل : " المياه البحرية للبحر المتوسط ذاته و خلجانه و بحاره التي يحددها غربا خط الطول الذي يمر بمنارة رأس سبارتل عند مضيق جبل طارق وشرقا التخوم الجنوبية لمضيق الدردنيل ، مابين منارتي مهمجتيك و كمكالي وأخرجت الاتفاقية المياه الداخلية للدول الأطراف المتعاقدة من هذا النطاق ، ما لم ينص في أي بروتوكول ملحق بالإتفاقية على خلاف ذلك.." [(1)] . بينما الدولتان الجزيرتان فهما قبرص و مالطا ، بالتالي توجد **21** وحدة سياسية في حوض البحر المتوسط ، يتخلل حوض البحر المتوسط عدد كبير من الجزر كان أغلبها نقاطا للسيطرة البحرية السياسية والحربية ومناطق للنزاع مع الدول صاحبة المصلحة بها .

ففي الحوض الغربي للبحر المتوسط توجد جزر البليار التي تعرضت في تاريخها لغزوات الرومان ثم العرب ثم إتحدت مع إسبانيا في القرن 14و إحتلتهـا كل من إنجلتـرا و فرنسا في القرن 18 نتيجة للحروب التي دارت بين إنجلترا من

1- صليحة علي صداقة ، **النـــظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر المتوسط**، بنغازي: دار الكتب الوطنية ، ط1 ، 1996، ص-ص 32-33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ناحية وإسبانيا وفرنسا من ناحية أخرى إلى أن أصبحت هذه الجزر خاضعة لإسبانيا منذ عام 1802 إلى الآن [1] .

وترجع أهمية جزر البليار إلى وقوعها في مركز وسط بين مارسيليا و الجزائر وبين طولون و بيزرته كما انها تقع على مسافة 130 ميل من فالنسيا و 250 ميل من سردينيا ، كما ان هذه الجزر تقع شمال الطريق البحري بين جبل طارق و مالطا .

أما جزيرتي كورسيكا و سردينيا فقد اشتركت الجزيرتان خلال تاريخهما في نفس المصير فقد تداولت دول عديدة السيطرة عليهما ، نظرا لقربهما الشديد وأهميـــة

كل منهما تتأثر الأولى بوجود الأخرى ، حيث تقع سردينيا منتصف الطريق البحري الذي يصـل جنوب فرنسـا و شمال إفريقيـا و يمكن من سردينيـا تهـــديد طولون و جبل طارق و برشلونة و تونس ،لذلك أنشئت في الجزيرة أربع قواعد بحرية هي :

كاجليري وسان بيتروا وسان أتنيوكو (جنوبا) و مادلينا (شمالا) والتي تتحكم في مضيق بونيفاشيو الذي يفصل سردينيا عن كورسيكا حيث يفوق موقع الأخيرة إستراتيجيـا موقع سردنيا ، فقد اقامت فرنسـا قاعـــدة بونيفاشيو في كورسيكـا في مواجهة مادلينا الإيطالية و أجاكسيو في الغرب مواجه للبحر المتوسط و باستيـا في مواجهة جزيرة ألبا ولذلك فبينما تستطيع سردينيا تهديد مواصلات فرنسا البحرية يمكن لكورسيكا حماية هذه المواصلات[2] .

وتعتبر مالطـا أهم جزر وسط البحر المتوسط لاعتبارات جيوإستراتيجية حيث تقع في منتصف المسافة الفاصلة بين مضيق جبل طارق و بور سعيد (على مسافـة ألف ميل تقريبا من كل منهما) ، أما جزيرة بانتلاريا فهي جزيـرة بركانيـــة

1- يسري الجوهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص:17.

2-**نفس المرجع** ، ص-ص: 17-18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خصبـــة تقـع على مسافة 65 ميل من صقليـة و 55 ميل من رأس بون فهي بذلك تقع في منتصف أقصر مسافة بين الشاطئين الأوروبـي و الإفريقي ، ولم تبدي إيطاليـا اهتمامـــا بهـــا كنقطـة انطلاق إستراتيجية إلا في عام 1937 عندما حولتها إلى قاعدة بحرية وتعتبر بنتالاريا و صقلية بمثابة نقاط خارجية للدفاع عن إيطاليا ضد أي غزو بحري من الجنوب ، ولقد أدى الدفاع عنهما إلى تعطيل عمليات الحلفاء ضد شبـه الجزيرة في عام 1934 .

وتتمثـل جزر غـرب البحـر المتوسط في جزيـرة كورفـو و كـريت و وردوس و الـديدوكانيز ، بينمـــا تـرجع أهـمية جـزيرة كـورفو إلى موقعهـا الإستـراتيجي عند مدخل خليج أوترانتو و إمكان تهديد طريق الملاحة في المضيق من قواعدها ، أما كريت فتبعد 200 ميل عن الساحل الإفريقي و 450 ميل عن حيفـا وبـذلك يمكن لأي قوة جوية أن تهدد الطرق البحريـــة و قناة السـويس ولذلك استـولت عليها ألمانيا عام 1941 وحولتها لقاعـدة جوية استطاعت منها ضرب المواصلات البحريـة البريطانيـة شـرق البحر المتوسـط كما حرمتـها من مساعـدة روسيا عبر مضيق الدردنيل خلال الحرب العالمية الثانية [1].

أمـا بالنسبـــة لجزر رودس و الديدوكانيز فقد إحتلتهـــا إيطاليـــا عام 1911 واستخدمتهما كمركز لنشر الثقافة الإيطالية ، وتم ضم هذه الجزر إلى اليونان بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية[2] .

لـكن الإشكال القائـم يدور حـول مدى متوسطيـــة بعـض الـــدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي لكـن الجوار أو المصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية.

1-فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** ، الإسكندرية : دار الجامعة المعرفية ، ص-ص :243-244.

2- يسري الجوهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص:19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في هذا الصـدد اختلف الباحثون في درج الدول المطلة على البحر الأسود ضمن الدول المتوسطيـة . فـإذا كانت هـذه الدول (بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا و جورجيا) غير متوسطية بالمعيار الجغرافي باستثناء تركيا ذات الوجهتين الأسود و المتوسط ، فإن بعض الباحثين كمحمد صابر عنتر يعتقدون أنهـا دول متوسطية "كون البحر الأسود جزءًا من البحر الأبيض المتوسط[1] ."

إضافة إلى هذا، يمكننا إدماج دول أخرى لها صلة وطيدة بدول البحر الأسود و دول البحـر المتوسط على السـواء كإيران، أذربيجـان و أرمينيا التي ترتبط اقتصاديًا و سياسيًا و حضاريًا بدولة واحدة أو مجموعة من الدول المذكورة أعلاه. وعلى نقيض هذا الرأي، يرجح الباحث المصري أسامة فاروق مخيمر القول بأن : "دول البحر الأسود ليست دولا متوسطية بالرغم من كون البحر الأسود يعتبـر مـن الناحية الجغرافية ، امتدادًا للبحـر المتوسط لكنه نظرًا لكبر مساحته يعتبر مستقـلا بذاته ،كمـا أنه ينفصل عن البحـر المتوسـط بمضيقي البوسفور و الدردنيل مما يرجح استقلاليته [2] " .

لكن عند الأخذ بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية و الـذي يقول بـ "وجود مجموعة من العلاقات و الارتباطات ذات النمط التعـاوني في النواحي السياسية و الاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المـدى الطويل بالدول المتوسطيـة (بتعريفها الجغـرافي) وتعمـل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط[3]''.

يمكننـا أن نشمـل لـيس فقـط دول البحـر الأسود و إيران ضمـن الدول المتوسطية بالمعيار الإستراتيجي، و إنمـا نضيف إليها دولا أخرى كالأردن

1- خير الدين العايب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:22.

2- أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 16.

3- **نفس المرجع** ، ص : 16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الذي لا تفصلـه عن البحر المتوسـط سوى 40 كلم هـي عـرض الساحل الإسرائيلي و الفلسطيني ، السودان الذي تربطه بمصر علاقات خاصة تجعله يعتمد عليها في تبادلاته التجارية إضافة إلى منفـذه على البحر الأحمـر-بورسودان الذي يتصل بالبحر المتوسط عبر قناة السويس، موريتانيا بحكم انتمائها لاتحاد المغـرب العربي وعلاقاتهـا الخاصة مع كل من الجزائـر، المغرب
و فرنسا و كذلك البرتغال الذي بالرغم من واجهته الأطلسيـة فإن جل مصالحه سـواء كـانت سياسية ، اقتصاديـة أو ثقافيـة هي صوب القـارة الأوروبيـة شرقًا والبحـر المتوسـط جنوبا [1].

يقـول الجنرال Buis "..يظهر المتوسط ، مع نهـاية هذا القـرن العشرين، فضاءا ذا أهميـة حيويـة " و يضيـف : "...نجـد فيه المـغرب حارسـا على مضيق جبـل طارق ، بينما تهيمن الجزائر بسواحلـها على الممرات البحرية نحو مضيق صـقلية أين تحـرس تونـس علـى ضمان أهميتها و موقعها الإستراتيجي طيلة قرون بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الإستراتيجي جزء كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان [2] ."

وتقول الباحثة إيلين لابسيون من جهة أخرى الآتي: " إن معظم النـاس يفكرون في البحـر التوسط ككتلـة من الماء بين مساحات الأرض الواسعة لكـل من أوروبـا ، إفريقيـا ، وآسيا وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات و مصالح مختلفـة تماما مع ذلك فإن البحـر يوجد بالقدرة وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكيـر في البحر المتوسـط على أنه منطقـة لهـا وضع خاص كوحدة جغرافية

1- أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 17.

2-عليلي موني، **"السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"**، **رسالة ماجيستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001-2002 ، ص: 43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعا .."[1]

إذا كان التوازن الإستراتيجي الذي فرضته البحرية الحربية السوفيتية على الأسطول السادس الأمريكي في عهد الحرب الباردة قد جعل من حوض المتوسط ''ممرا مغلقا''و مستقرا، فإن المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فتحت مجالا أوسع لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، حيث أن حسمها السريع للمواجهة مع العراق في حرب الخليج الثانية (1990-1991) شجعها على مباشرة مبادرات إستراتيجية موسعة مع دول الحوض المتوسطي .

لقد كانت ''الضفة الجنوبية'' لمنطقة الحلف الأطلسي تنقسم إلى قاع غربي تشكل فيه إيطاليا الحلقة الرئيسية و قطاع شرقي يرتكز أساسا على تركيا ، و مع انهيار المعسكر السوفيتي و تفكك ''حلف وارسو'' [2]بدأ التحول التركي يتأكد أكثر فأكثر نحو الجمهوريات الجديدة المستقلة لآسيا الوسطى على حساب الاهتمام بأوروبا و حوض البحر المتوسط ، وفي القطاع الشرقي يعتبر الشرق الأوسط الحلقة الإستراتيجية الثانية إذ بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية لموارده النفطية، يشكل إلى جانب قناة السويس منطقة إستراتيجية هامة كمنفذ للمحيط الهندي ، فالشرق الأوسط يشترك مع حوض البحر المتوسط في سواحل بحرية طويلة ، كما يعتبر بؤرة لنزاع شرق أوسطي هو الأكثر صداميه في البحر المتوسط[3] . وقد ساهمت حرب الخليج (1990-1991) في توسيع ''المجال الإستراتيجي''للشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى.

1-السيد ياسين،"أمن البحر المتوسط و الشرق الأوسط" ، **السياسة الدولية**، العدد118، أكتوبر1994، ص: 97.

2- إبراهيم تيقمونين ، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية :التوافق و التنافس الفرنسي / الامريكي أنموذجا** ، **رسالة ماجيستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2005 ، ص:32.

3-**المرجع نفسه** ، ص- ص:32-33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الجهة الغربية للبحر المتوسط فقد شهدت تصنيفا إستراتيجيا جديدا مع نهاية الحرب الباردة ، حيث حرصت دول جنوب أوروبا الغربية على ملء فراغ "الإنسحاب الإستراتيجي" السوفياتي- رغم بقاء أسطول "الإسكوادرا الروسية-الأوكرانية" في عرض المتوسط ببناء جسور إستراتيجية أمنية مع منطقة المغرب العربي التي كانت تشكو دولها من هامشيتها في العلاقات المتوسطية ، بدأ مركزها السياسي و العسكري يتعزز في ظل الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا الغربية بها ، مما أعطى لهذا الاهتمام بعدا تنافسيا جديدا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر المتوسط[1] ، لقد زاد التقسيم الإستراتيجي الجديد لمرحلة ما الحرب الباردة من التكريس تقسيم المجال المتوسطي إلى منطقة شرقية و أخرى غربية ، في حين تحولت رهانات ما بعد الحرب الباردة في المتوسط في إطار شرق/غرب إلى رهانات جديدة بمؤشرات صراعية خفية شمال/ جنوب ، كما شهدت أوروبا بعد تفكك المعسكر الشرقي نوعا من التراضي الإستراتيجي لتقسيم مناطق النفوذ ، حيث تتمتع ألمانيا بأفضلية في التعامل مع دول أوربا الشرقية بينما تتجه فرنسا و إيطاليا و إسبانيا إلى تدعيم نفوذها غربي المتوسط[2] .

1- نفس المرجع ، ص: 33.

2- المرجع نفسه ، ص: 33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : الأهمية الأمنية للبحر المتوسط

شكل الأمن في حوض البحر المتوسط بدلالاته المختلفة مرجعية أساسية لكل مبادرات التعاون والشراكة و سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة بغائية خلق بيئة أمن و استقرار في مجمل حوض البحر المتوسط عبر حوار سياسي و صيغ و مقاربات تشاركية مختلفة .

حيث يرى الباحث الأمريكي مورتن كابلان " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم وإحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط ، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر واسعة و رخيصة للطاقة ، يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي.." [1]

وكان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم أثر مباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية ، وفي ظهور و تغيير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة و يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وثورة الدراسات الأمنية وانتقالها من الطابع التقليدي ((العسكري)) إلى الطابع النقدي ((الإنساني)) وذلك بفعل تحول طبيعة و بنية التهديدات ضد امن الدول و أمن المجتمعات و الأفراد التي أصبحت مهددة بنمط جديد من الأخطار غير العسكرية و ذات هويات مجتمعية- إنسانية[2] .

1- خير الدين العايب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:20.

2- Ronald D.Asmus et F.Stephen Larrabee , "La sécurité dans le bassin méditerranéen: nouveaux défis et nouvelles tâches" , **Revue de l'OTAN** , Vol. 44- No. 3 , Mai 1996.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعتبر الإتحـــاد الأوروبي بصفته أحد أهم فواعل السياسة الدولية الأكثر تأثرا بهـذه التحـولات الـتي تنعكـس علـى مستـوى بنـاء ترتيبـه الأمـني الـذي يعتبـر "الإقليـم المتــوسطي" مـن ضمن أهـم المـتغيــرات و المحـددات الــتي تتحـكـم في هـويتـه و آليــات عـملــه المستقبلي ويقتـرن المـفهـوم الأوروبـي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعــل منطقة حوض البحـر المتوسـط منطقة ســلام و استقــرار دائمــة وذلك مـن خـلال الانخـراط المستمــر في حــوار سياســي و أمنــي بين شعـوب و دول المنطقــة [1].

ويرى شــارل زورغبيب (Charles Zorgbibe) أن المنطقـة المتوسطيـة تواجه جملة من التحديات الامنية تتخد ثلاثة اشكال رئيسية[2] :

-التطرف الديني : الفهم الأوروبي لمشكلة التطرف الديني لا يقتصر على آثارهـا اللحظية إطارها العـام ،، أعمال عنف و إرهـاب بل يتعداها إلى إعتبارهـا أخطـار ذات طبيعة علائقية بالتماسك المجتمعي وإستقرار الدول الأوربية .

-إنتشــار أسلحــة الدمــار الشامــل : يشكــل هـذا التهديـد صلب الإهتمـام بأمــن البحر المتوسـط ، فالمنطقــة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحـة في العالم ، وقد أعطت إسرائيــل المبرر للدول الأخرى للسعي لإمتلاك هذا النــوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك .

-الضغـط الديمغرافي: هـو خطر يرتبط بمجموعـة من الأبعاد ، كـالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانات الإقتصادية و الاجتماعية و مشاكل الهجرة غير المراقبة و ارتباطها بقنوات الأسلحة والمخدرات.

1-Bichara Khader,**Le partenariat Euro-Mediteraneen**. Belgium : Universite Catholique de Louvain, p :5.

2-مصطفى بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**. القاهرة: دار الفجر، 2006 ، ص: 123.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويشيـــر الباحث إدوارد مورتيمير في دراســـة للرؤيـــة الأمنيـــة الأوروبية في علاقاتهـا مـع دول جنـــوب المتوسـط إلى أنـه مـع إنتهاء الحرب البـاردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة ، ففي وسط و شمال القارة ينظر إلى الفوضـى الناشئـة عن إنهيـــار الإتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبـي ، بينمـا النظرة الغالبـــة في غرب و جنوب القارة أن التهديـد يأتي أساســا من جنـــوب المتوسـط[1].

و يوضـح الباحـــث أن " التهديدات القادمـــة مـن الجنـــوب لهـا جذورها الإقتصاديـــة و الإجتماعية و السيـــاسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمـان الأمن الأوروبي ، ومـن ثم يجـب وضـع سياسـة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب ، وهـذا يعكـس التحـول الذي طـرأ علـى مفهـوم الأمـن بـعـد الحرب الباردة ، وهـو ما يفسر التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجمـــاعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبـادل بين مجموعـة متجانسة من الدول ولـيس التحالف العسكـــري هـو السمـة الأساسيـة للعلاقـات الدوليـة (التجمعـات الإقليميـة) فالتصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمـن ظاهرة ذات طبيعة شمولية و معقـدة ولا يتـــألف فقط من مكونـات عسكريـة بقدر مـا يشتمل علـى مكونـات اقتصاديـة و اجتماعيـة و ثقافيـة و إنسانيـة ، فـقـد أدى التـحول في طبيعة التهديـدات و المخاطـر الدوليـــة بعد أن أصبحـت عبر وطنية و ليست عسكريـة بالضرورة إلى إعـادة بناء المحتـوى المعرفي و العملياتي للأمـن ، فلم يعد أمنا دوليا بـالمعنى الصلب (مادي – عسكري) بل أيضا ليّنا [2](اقتصـادي ، ثقـافي بيئي ...الخ) ، خاصـة وان أغلب المقاربـات الأمنيـة النقديـة تقر بتنامي التهديدات

1-بيتر بلادو ، أوروبا و البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد124، أفريل1996، ص: 95.

2- Roche sebastien: "**Le sentiment d'insecurite'', Revue française de science politique**, 48e année, n°2, 1998,p :25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و المخاطر اللاتماثلية من هجرة سرية ، جريمة منظمة ، المتاجرة بالمخدرات ، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة ، الإرهاب، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأعضاء، التهديدات البيئية و كذلك تلك الناجمة عن الفشل المحتمل للدول .

بالتالي التعامل مع كل هذه التهديدات الاتماثلية يقتضي تبني ديبلوماسية وقائية بل و حتى إنسانية للتعامل بصفة إستباقية مع الأزمات أو لتسيير تداعياتها على أمن الإنسان ومخاطر إنتقال هذه العدوى من دول تعيش أزمات إجتماعية و سياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافي و عمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء في الإتحاد تجعل إستقرار تلك البلدان أمرا حيويا للمجموعة) وهو ما يعني أن تزايد الاختلالات الإقتصادية و الاجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمرا يصعب تحمل نتائجه ومن منظور أوسع تشكل تلك الاختلالات تهديدا لأمن أوروبا بمفهومه الواسع.

فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة متناقضة ، من جهة ترسيخ التكتل المكون من دول متقدمة مع تكريس تهميش الدول الفقيرة و الفاشلة و يحدث عدم الاستقرار في الحزام الواقع بين هذين الكيانين الجيوسياسين المختلفين[1] .

ولدت التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في الدول الأوربية شعورا باللاأمن ، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري ولكن ذو طبيعة إقتصادية و إجتماعية ، ثقافية فتحديد طبيعة التهديد و نوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لايجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية و الإجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط، حيث ان إزدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن و الإستقرار في دول الجنوب[2]سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي ،

2-Roberto Aliboni ,''**Placer l'Union méditerranée en perspective**'', **Euro mesco Paper** , Juin 2008, p- p : 8-9.

2- مصطفى بخوش، **مرجع سبق ذكره**، ص:122.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن هنا نجد أن الإتحاد الأوروبي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة و التطرف القادمة من الجنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأورومتوسطية وكما يشير إلى ذلك روبيرتو أليبوني Roberto Aliboni " الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل [1]'' .

وضمن نفس السياق ولمواجهة الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب وفي إطار مراجعة جيواستراتيجية الحلف الأطلسي تحتل إيطاليا و إسبانيا مكانا متقدما في الهندسة الأمنية للحلف ، فبالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعي الجديد الذي يجري بناؤه يمكن فهم الإدراك الأوروبي الجديد للجنوب ، فتحسن العلاقات شرق-غرب ، تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال و الجنوب فالأخطار التي يمثلها وصول بعض التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد تنتج توترات كبيرة ولاستقرار في كامل المنطقة ثم مشكل المديونية والنمو الديمغرافي[2].

لمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل يسمح لها بسرعة الإنتشار و التدخل، هذه الاستراتيجية مبنية على القدرة على الإنتشار بواسطة قوات التدخل على الإنتشار بواسطة قوات التدخل، هذه الاستراتيجية مبنية على القدرة على الإنتشار بواسطة قوات التدخل السريع RDF .

(في 11أفريل 1992 تم الإعلان عن إنشاء قوات بحرية من طرف الحلف الاطلسي خاصة بالمتوسط أطلق عليها اسم Stanaformed مقرها مدينة نابل الإيطالية وفي 19 نوفمبر 1996 تم الاعلان عن تشكيل قوة عسكرية للمحافظة

1-مصطفى بخوش، **مرجع سابق ذكره** ، ص- ص:121-122.

2-**نفس المرجع** ، ص: 122.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على السـلام في جنوب المتوسـط سميـت بـ Eurofor ومقـرها مدينة فلورنسا الايطالية) و حمايـة المصالح الأوروبية ومتابعتها وهـو ما لمح إليه المفوض الأوروبي السابق مانويل مارين Manuel Marin حين قال : " علينا أن نضمن للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مستقرة و آمنة" [1] .

فبالتالي لم تعد الإشكاليـة الأمنيـة في المتوسط مرتبطـة بالتهديـدات لـدول بـل هي تهديدات لجماعـات الجريمة المنظمـة أو الإرهابيـة و التي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السريـة أو تجار المخدرات (المصادر البنيوية للتهديد) ولكـن الأمن و الأمننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي- مصلحي بين الدول المتفاعلة و لـيس فقط رغبة جعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أروبية حول الهجرة أو المخدرات إنها مسؤولية جماعية لأنه مصير مشترك و محتوم .

1-مصطفى بخوش، **نفس المرجع** ، ص:123.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية

لا تقتصر أهمية حوض البحر المتوسط على موقعه الإستراتيجي بالنسبة لباقي البحار فحسب ، بل يتوفر كذلك على عديد من الثروات زادت من أهميته الإستراتيجية ، فهو يعد شريان حيوي للإقتصاد العالمي ، و صلة وصل رئيسة بين الاقتصادات المتقدمة والمستهلكة للطاقة من ناحية وبين دول جنوب البحر المتوسط الغنية بالطاقة من ناحية ثانية و كذلك الأمر فيما يتعلق بكونه معبر رئيسي للسفن التجارية للأسواق العالمية و ناقلات النفط ، خاصة بعد أن إسترجع أهميته بعد فتح قناة السويس منتصف القرن 19 و تنشيط حركة الملاحة البحرية وكثافة التبادلات الدولية ، حيث تشير التقديرات أن أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر المتوسط، فيما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و شمال إفريقيا .

وبالتالي تشكل منطقة المغرب العربي رهانا إقتصاديا-استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي 350 مليون نسمة، فيما تعتبر كل من الجزائر و ليبيا وبأقل درجة مصر مصدرين هامين للطاقة في المنطقة، باحتياطي من النفط يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز، وتعتبر الجزائر خامس منتج ورابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي. [1]

1-**ANNEE STRATEGIQUE**, institut de relations internationales et stratégiques. Paris : IRIS. 2000.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر المتوسط وأهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا و الجزائر و تونس) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان تركمنستان و كزاخستان[1]) .

و هنا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مرورًا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة : الأطلسي، الهندي و الهادي، يمكن القول أن البحر المتوسط هو "بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية " ، هذه الأهمية الملحة والتي حازها البحر المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم حيث كان حلقة وصل بين منتجات الشرق الأقصى (التوابل و الحرير من الصين و الهند) والجنوب (التوابل و العطور من اليمن و الحبشة و الذهب و الريش و العبيد من مناطق الساحل الإفريقي) و منتجات مصر، فارس، الهلال الخصيب و شمال إفريقيا من جهة ومنتوجات شمال أوروبا(حديد ، برونز، صوف، أسلحة ، عبيد..) من جهة ثانية ، مما نتج عنه من ازدهار عدة موانئ متوسطية كبيروت، الإسكندرية ، طرابلس ، بجاية في الجنوب و برشلونة ، جنوة ، بيزا، البندقية و القسطنطينية في الشمال .

1-أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكـن اكتشاف رأس الرجاء الصالح من طرف البرتغـالي برتلوميو دياز **Bartolomeo Diaz** سنة 1487 و الأمريكيتين ابتداءا من سنة 1492 أدى إلى تحويل مسار التجارة العالمية من و إلى أوروبا حيث افتقدت الموانئ المتوسطية أهميتها لصالح الموانئ الأطلسية كلشبونة، إشبيلية و أمستردام و بالتالي تحولت المكانة التي كـان يتبوأها البحر المتوسـط إلى المحيـط الأطلسي الذي أصبح مركز الثقل في التجارة العالمية.[1]

بيد أن الحركة الإستعماريـة و الديناميكيـة التـي ولدتها بداية من أوائل القرن 19 أدت إلى عودة اهتمام الدول الكبرى بحوض البحر الأبيض المتوسط كونه الطريق الأقرب إلى مستعمرات فرنسـا وبريطانيـا في إفريقيـا و آسيا (خصوصا الجزائر بالنسبة للأولى و الهند بالنسبة للثانية).

هذا التنافس الاستعمـاري كـان وراء شق قنـاة السـويـس في 1869 التي تربط بين البحر المتوسـط و البحر الأحمـر، والقنـاة هـي من أكبـر الممرات و الطـرق البحرية في العالم و تصل البحر الأحمر بالبحـر المتوسـط حيث تسمـح للسفن باختصار طرقها وعدم المرور من جنوب أفريقيا " رأس الرجاء الصالح " فتختصـر من 17 ٪ إلى 67 ٪ المسافـة بين آسيا و أوربا ، يبلغ طولها 193 كيلومتر و عرضها من 300 إلى 350 متـر والقناة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمـي . تحمل يوميا إلى الحكومـة المصرية ما قدره حوالي 6 مليون دولار و توظف حوالي 16000 شخصـا[2].

1- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، **تلوث البحر الأبيض** ، القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع ، ط1، 2000، ص،28.

2- فيليب سيبيل لوبيز، **جيبوليتيك البترول** ، تر: صلاح نيوف ، باريس : أرمون كولين ، 2005 ، ص:29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والقناة هي في حالة صعود مستمر، ففي عام 2003 سجلت نقل 3،1 مليون برميل بترول في اليوم و 2800 ناقلة مرت عبر القناة وبالتالي وصل النمو إلى 26 % بالمقارنة مع 2500 ناقلة و مليون برميل يوميا سجل مرورها عبر القناة في عام 2002 و البترول يمثل "تاريخيا "حوالي 25 ٪ من عائدات القناة السنوية .

وهذا يعني في نهاية المطاف اختصار الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح و استعادة البحر المتوسط لأهميته كمنطقة عبور أساسية بين أوروبا و القارتين إفريقيا و آسيا ، و بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 في إيران و العراق، ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، و أخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينيات، تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا و فرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط و تكريره و تأمين نقله نحو بلدانها و كذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها [1] .

و منذ بداية استخراج هذه المادة الأولية الهامة حتى الخمسينيات و الستينيات من القرن 20 ، قامت الشركات النفطية الأنجلوساكسونية و الهولندية المعروفة بِالأخوات السبع أو الكبريات السبع (les sept soeurs) المتحكمة في 90% من الإنتاج العالمي باحتكار نقلها و تسويقها على حساب مصالح الدول المعنية و شعوبها. [2] و مع العلم أن احتياطي النفط و الغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الإحتياطي العالمي، كما قدره الأخصائيون سنة **1994** يبلغ نسبة 60% بالنسبة للأولى و 20% بالنسبة للثانية ، فإنه من السهل الاستشراف بتزايد أهمية البحر المتوسط كونها تحاذي الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية.

1-**المرجع نفسه** ، ص: 30.

2-أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أضف إلى ذلك كون هذا الحوض الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدول العربية المنتجة إلى الدول المستهلكة في أوروبا الغربية(63%) من صادراتها النفطية و الولايات المتحدة (% 22 من صادراتها النفطية) . و لقد ُقدُر في الثمانينيات من القرن 20 أن البحر الأبيض المتوسط ينقل يوميًا عبر مياهه""حوالي 4 مليون طن، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميًا، التي تزيد حمولتها على 100 مليون طن، بنحو 2500سفينة تجارية و حوالي 500 سفينة صيد، و ذلك زيادة على الحركة الملاحية بين شواطئه الشمالية و الجنوبية[1] ".

وتتم حركة الملاحة التجارية في البحر الأبيض المتوسط بين ضفتيه : المواد الطاقوية باتجاه الضفة الشمالية (أوروبا)والمواد الغذائية و الخدماتية باتجاه الضفة الجنوبية (الدول العربية، إسرائيل و تركيا) ، هذا بالإضافة إلى الملاحة بين المحيطين الأطلسي و الهندي.

1-خير الدين العايب، **مرجع سبق ذكره**، ص:24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : أثر تطور عملية التكامل الأوروبية في تعاظم أهمية المتوسط الإقتصادية

تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا وبعثها من جديد لكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية ، وهذا بالرغم من الخراب و الدمار الذي لحقا بها خلال الحرب العالمية الثانية ، وبعد تفكك المعسكر الإشتراكي و سقوط جدار برلين دخل البناء الأوروبي مرحلة متقدمة جدا من عملية التكامل وهو ما خلق إنعكاسات متعددة الأبعاد (القدرة على المنافسة ، سياسيا و إقتصاديا وإستراتيجيا) وخاصة على دول الجوار الجغرافي (الدول المتوسطية ، دول أوروبا الشرقية والوسطى). و تمثل اتفاقية ماستريخت التي تم التوقيع عليها في عام 1992 ودخلت حيز النفاذ في عام 1993 نقطة التحول الكبرى في مسيرة الوحدة الأوروبية فبمقتضاها تحول الجماعة الأوروبية إلى صيغة الإتحاد الأوروبي الذي يرتكز على ثلاثة أعمدة [1] :

وحدة اقتصادية ومالية ودمج للنشاطات التقليدية للجماعات الأوروبية الثلاث، سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بنية مؤسسية أوروبية وآليات لإتخاذ القرار وتطبيقه وفقًا للنصوص التعاهدية ومراقبة تنفيذه وتفعيله فقد أضافت ماستريخت أبعادًا أخرى لمهام الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والقضايا المتعلقة بالتنسيق في مجالات العدالة والشئون الداخلية .

1-حسن نافعة ، **الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص : 96.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولم يكن التغير الذي أدخلته ماستريخت في مسمى مؤسسات الجماعات الأوروبية إلا تأكيد للاستمرار في زيادة اختصاصاتها، فقد أصبح يشار لمفوضية الجماعات الأوروبية "بالمفوضية"، ومجلس الجماعات الأوروبية بمجلس الوزراء الأوروبي"، بينما تم الإبقاء على محكمة العدل الأوروبية كما هي وقد أُنيط بهذه المؤسسات سلطات واسعة خاصة المفوضية تتناسب مع توجهات الاتحاد الأوروبي وسياساته[1] ، وتواترت الإتفاقات الأوروبية التالية على هذا النهج نحو إعداد مؤسسات الإتحاد بما يتناسب مع الإتجاه نحو توسع الإتحاد كإتفاقية أمستردام 1997 ونيس 2001 حتى تم طرح مسودة الدستور الأوروبي للإستفتاء الشعبي الذي تضمن الملامح الرئيسية للوحدة الأوروبية الشاملة (رئيس للاتحاد لمدة عامين ونصف، وزيرًا للخارجية وسياسة خارجية وأمنية مشتركة ، تدعيم لسلطات مؤسسات الاتحاد المختلفة في إتخاذ القرارات وتطبيقها ومراقبة الالتزام بها)غير أنه قوبل برفض فرنسي وهولندي أثناء الاستفتاء عليه وتوقفت مسيرة التصديق على مسودته وتأجيل عدد من الدول للتصديق عليه(بريطانيا ، السويد البرتغال ، بولندا ، أيرلندا ، فنلندا ، الدانمارك ،التشيك) .

كانت بالتالي أهم خطوة خطاها الموقعون على معاهدة ماستريخت هي التحول النوعي الذي مسّ أوروبا الإثني عشر، حيث تم الإنتقال من الجماعة الإقتصادية الأوروبية (CEE) إلى ما يسمى بالإتحاد الأوروبي (EU) الذي يتشكل من مؤسسات اتحادية ذات صلاحيات هامة مهمتها تجسيد بنود المعاهدة المتعلقة بالإتحاد السياسي و الإتحاد الإقتصادي و النقدي على أرض الواقع .

1-Conseil des Communautés Européennes, **Traité sur l'Union Européenne. (Traité de Maastricht, 1991)**, Luxembourg : Office des publications officielles des Communautés européennes, 1992, pp. 123 – 124. (Titre V, article J1, paragraphe 2).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بينما تجري هذه التغيرات الدينامية البنيوية الكثيفة شمالا استقبلت منطقة جنوب المتوسط القرن الحادي والعشرين في ظروف تاريخية و إقتصادية صعبة ، فديناميكية العولمة / الإقليمية تفتح الحدود ، وتخترق أكثر المجالات وتدفع في نفس الوقت لإنشاء هويات إقتصادية إقليمية جديدة محكومة بمنطق التنافس .

ويرى الباحث ''جورج قرم'' George Corm أنه منذ نهاية سنوات 70 الدول غير المصنعة في البحر المتوسط تدفع كل سنة من 5 إلى 8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول (OCDE) وبشكل أوضح الضفة الجنوبية تول الضفة الشمالية في حوض المتوسط ، وهو ما أدى إلى توسيع الفارق في الدخل بين أوروبا و حوض المتوسط (الفرق في الدخل الفردي بين مصر و فرنسا سنة 1998 قدر بـ 1/ 20) .[1]

والواقع أن المنطقة المتوسطية تواجه أربعة عوائق لإنشاء منطقة إقتصادية :

-تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الاضطراب السوسيوسياسية في العالم وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الإستثمار .

-حجم منطقة المتوسط المتواضع (أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام للإتحاد الأوروبي) وقدرتها التنافسية الضعيفة .

-حالة التفكك التي تعيشها منطقة المتوسط ، فالوقائع القائمة متناقضة بين دول صغيرة و اخرى كبيرة ، بين دول متوسطة الثراء و متوسطة الفقر و فقيرة جدا ، وبين دول تمتلك ثروات طبيعية وأخرى لا تملك .

-المحورية والانقسام والتوجه الحتمي والكثيف نحو شريك تقليدي واحد [2] (أوروبا).

1-مصطفى بخوش،**حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف** ، الجزائر:دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص:46

2-**المرجع نفسه** ، ص: 47.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي هذا الاستقطاب هو الذي يجمع دول المنطقة ، فدول جنوب و شرق المتوسط عجزت عن خلق تكامل فيما بينهما ، فمنذ اتفاقية روما ، مثل الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس للبلدان المتوسطية ، إن هذا الاستقطاب للتبادلات مستمر منذ عام 1995 ، حتى ولو شهدنا منذ سنوات تراجعا طفيفا ، تسبب به جزئيا انفتاح البلدان المتوسطية على التبادلات العالمية . فبينما كان 48.1% من صادرات هذه البلدان يذهب إلى الإتحاد الأوروبي عام 1995 ، نرى أن هذه النسبة هبطت إلى 45% عام 2006 . ويبرز هذا التراجع أكثر إذا عاينا حصة الإتحاد الأوروبي في واردات البلدان المتوسطية ، فهي قد هبطت من 50.6% عام 1995 إلى 45% عام 2006. [1]

هذه العوائق هي التي تشرح الإبتعاد المحسوس للإقتصاديات المتوسطية اتجاه التيارات الكبرى للإقتصاد العالمي بعد حركة إعادة التمركز الأوروبي نحو الداخل ثم اتجاه الولايات المتحدة ومنطقة جنوب شرق آسيا.

فالمعطيات المتوفرة تبين بأن حصة دول جنوب المتوسط من الاستثمارات المباشرة الأوروبية في الدول النامية تبقى متواضعة جدا و أرقام البنك الدولي تطلعنا على ما يلي: "أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة التي اتجه إليها أقل حجم من الاستثمارات في السنوات الماضية وهو ما يعنى أن هناك تلكؤًا عالميًا وأوروبيًا وأمريكيًا في الاستثمار في هذه الدول بسبب التنافس بين هذه المنطقة ومناطق أخرى مثل أوروبا الشرقية (وبسبب عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة وكذلك عدم وجود التشريعات المناسبة التي تشجع جذب رؤوس الأموال إليها) وبحسب مجموعة من الدراسات التي وضعتها المفوضية الأوروبية فإن هذه المنطقة من العالم

1-بشارة خضر ، **أوروبا من أجل المتوسط : من مؤتمربرشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)** ، تر : سليمان الرياشي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2010 ، ص:86.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تدور في (حلقة مفرغة) فالاستثمارات لا تأتي إليها لأنها غير مستقرة ثم أن غياب الاستثمارات يؤدي بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار".

وهذا ما يفسر لماذا لا يزيد نصيب دول المتوسط في المبادلات الدولية إلا بشكل طفيف ، فقد زاد من 1.8% عام 1995 إلى 3% عام 2007، بينما زاد نصيبها في السوق الأوروبية بالكاد من 9.4% إلى 6% خلال الفترة نسها ، في حين كان نصيب الإتحاد الأوروبي حوالي 50% من مجمل التبادلات الدولية لدول المتوسط، ومازال يسجل زيادة تجارية موجبة منذ عام 1995 رغم إرتفاع أسعار البترول منذ عام 2004 [1].

1-**المرجع نفسه** ، ص: 32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : المتوسط في المبادلات الدولية

بشكل عام يمكن إدراك أن جنوب المتوسط أصبح تدريجيا يتحول إلى أن يكون طرفا مهمشا من ناحية مساهمته في الاقتصاد العالمي ، وهو ما ينعكس بالتأكيد على دوره السياسي ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الديناميكية المتبعة في دول الضفة الجنوبية للحوض غداة الاستقلال منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات التي اقتضت محاولة الخروج من دائرة نفوذ القوى الاستعمارية القديمة فرنسا وبريطانيا العظمى أساسًا و اعتماد سياسة التعاون مع القوى العظمى (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سابقا) و دول العالم الثالث. [1]

و كانت المجموعة الأوروبيّة قد بدأت منذ الستينات بإبرام ''الجيل الأول'' من اتفاقيات التعاون مع شركائها المتوسطيين و بحلول أوائل الستينات، كان الأوروبيون قد وقّعوا سلسلة من اتفاقيات التعاون مع الدول غير العربيّة كافة ومعظم الدول العربيّة في شرق حوض البحر المتوسط وجنوبه، في ما مثّل خطوة هامة باتجاه التبادل التجاري الحرّ وغطّت اتفاقيات التعاون الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في السبعينات والثمانينات بصورة أساسيّة مجالين محددين هما المساعدات المالية وتحرير التجارة ، في حين أن نسبة التبادل التجاري بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ارتفعت عامةً، سلء وضع الميزان التجاري بين المنطقة والاتحاد الأوروبي بعد إبرام اتفاقيات التعاون لكن بعد توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العام **1993** وإبرام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن في السنة التالية، ارتفع عدد الشروط والروابط ذات الطابع غير الاقتصادي إثر ازدياد محاولات الغرب

1-خير الدين العايب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توطيد عملية السلام العربية الإسرائيلية وكان من الواضح في هذا الإطار أن الاتفاقيات الأوروبيّة القديمة لم تعد كافية، وهكذا انطلقت المفاوضات حول إبرام اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين لتحل مكان اتفاقيات التعاون ، فنلاحظ أن المبادلات بين دول الشمال هي التي أصبحت تشكل يوما بعد يوم النواة الصلبة للتجارة الدولية ، لأنها تمثل 58% من المبادلات سنة 1990 مقابل 45% سنة 1980 ، بينما لم تشكل صادرات دول الجنوب سوى 28% سنة 1980 و 22% سنة 1990 ، ويشير التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى أن 20% من الشعوب وهم الأغنى كانوا في حدود عام 1989 يملكون 83% من الناتج الخام العالمي ، بينما لم تكن هذه النسبة قبل 20 سنة سوى 70% بالمقابل نجد أن 20% الأفقر من الشعوب كانوا يحصلون على 2.3% من الناتج الخام العالمي سنة 1969 لكنهم لا يحصلون سوى على 1.4% سنة 1989. [1]

وعلى غرار ما سبق تبرز جل الأرقام تناقضات كبيرة ، فالدول الأوروبية تسيطر على إنتاج ما نسبته 80% من الدخل الوطني الخام للجهة المتوسطية و 85% من مجموع التجارة و 89% من مجموع الصادرات و 80 % من مجموع الواردات ، كما تعتبر الأسواق الأوروبية جد ضرورية وحيوية بالنسبة لاقتصاديات دول جنوب المتوسط مما يصعد من علاقة التبعية ، جنوب- شمال . [2]

لهذا الغرض انطلق سعي الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرّة مع دول منطقة المتوسط تحت إطار اتفاقيات الشراكة بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط من اعتبارات غير تجاريّة، لاسيما الرغبة في الحدّ من الهجرة غير

1-رياض الخوري ،"تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى" ، **أوراق كارنيغي** ، بيروت : مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 8 ، جوان 2007 ، ص: 7.

2- دائرة إحصاءات التجارة ، **صندوق النقد الدولي**، 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشرعيّة وتساهم سياسات الاتحاد الأوروبي في تعزيز التبادل التجاري بين دول الجنوب من جهة، وبين دول الجنوب والشمال من جهة أخرى، كون الاتفاقيات الأوروبية تسمح بتطبيق مبدأ "التراكم القطري للمنشأ"*بين الشركاء المتوسطيين الذين يطبقون قوانين مماثلة ومتجانسة مع تلك القائمة في أوروبا والذين أجروا مفاوضات فيما بينهم لإقامة منطقة للتجارة الحرّة وبهدف الإفادة بأكبر درجة ممكنة من هذه الفرصة، أطلقت مصر والأردن والمغرب وتونس في العام 2001 عملية أغادير التي وقعت الدول الأربع بموجبها اتفاقيّة لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحرّ في العام 2004 عُرفت بـ"اتفاقيّة أغادير" بغية توحيد الإجراءات الجمركيّة بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين دول الجنوب والاستفادة من مبدأ "تراكم المنشأ المتعدد الأطراف" سعيا إلى ولوج السوق الأوروبيّة.[1] وفي هذا السياق دخلت "اتفاقية أغادير" المدعومة من الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في شهر جويلية 2006 ، غير أن التطبيق الفعلي للاتفاقية بدأ في مارس2007 عندما اختتم المغرب لائحة الدول التي طُلب منها نشر تعميمات تتعلق بالجمارك. وبهدف ترجمة أحكام الاتفاقية عملياً من خلال إبرام عقود مع أطراف فرديّة، عُقد مؤتمر إقليمي في شهر ديسمبر 2007 تحت عنوان ((اتفاقية أغادير :فرص التكامل والشراكة لدفع التجارة وجذب الاستثمار)) ، تمحور حول قطاع النسيج والملابس والسيارات غير أن التجارة بين الدول الموقّعة لاتفاقيّة أغادير هي محدودة بالمطلق من حيث الحجم وكذلك مقارنةً بالصادرات المتجّهة نحو بلدان أخرى، حيث بلغت الصادرات بين الدول الأربع 1.06مليار دولار أميركي في العام 2006 ، أي ما يساوي 2.1 % من الصادرات في المنطقة بالمقابل، اتّجه ما يزيد على 51% من

1- رياض الخوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 10-12.

* يقوم مبدأ " **التراكم القطري**" على زيادة قيمة المنتجات ذات المنشأ المتعدد الأطراف، كالملابس المصنّعة في المناطق الصناعية المؤهلّة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صادرات الدول الأربع الموقّعة لاتفاقية أغادير نحو الاتحاد الأوروبي، في حين أن السلع المتّجهة إلى الولايات المتحدة شكّلت بالكاد نسبة 9% من مجمل صادراتها ومع العملية التدريجية التي طبعت انضمام دول أوروبا الجنوبيّة والبلقان إلى الاتحاد الأوروبي بصفة دول أعضاء، أُدخلت استراتيجيّة جديدة إلى السياسة الأوروبيّة المتوسطيّة تمثّلت بسياسة الجوار الأوروبية وخطط العمل الثنائية الخاصة بها.[1]

وتؤكد جغرافية التبادل بين ضفتي المتوسط واقعا بات مألوفا يتمثل في :

-عمودية المبادلات المتوسطية (50% من التبادلات تتم مع الإتحاد الأوروبي) مقابل أفقية ضعيفة (7 إلى 8% من تبادلات الدول المتوسطية تجري مع دول المنطقة) .

-وجود تباين شديد في المبادلات ، إذ أن دول المتوسط بالكاد تمثل 8% من التبادل خارج نطاق المجموعة ، و4% من التبادل الكلي عام 2006.

-ما زالت إسرائيل و تركيا تحوزان على نصيب الأسد في التبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي مع دول المتوسط ، إذ يمثل هذان البلدان معا ما يقترب من نصف التبادلات الأوروبية مع بلاد المتوسط ، إذ يمثل هذان البلدان معا ما يقترب من نصف التبادلات الأوروبية مع بلاد المتوسط عام 1995 (37 مليار أورو من مجموع 82.4 مليار أورو) عام 2006 بلغ نصيبهما أكثر من نصف تبادلات أوروبا مع بلاد المتوسط ، بما جملته 116 مليار أورو من مجموع مليار أورو 197 ، تجاوز معاملات تركيا و حدها مع الإتحاد الأوروبي (91.6 مليار) مجمل تبادلات أوروبا مع 8 دول عربية (81 مليار) [2].

1-**المرجع نفسه** ، ص: 13.

2-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث : الأهمية الحضارية والثقافية للمتوسط

طالما مثلت منطقة البحر المتوسط، منذ التاريخ القديم ، مركزًا للإشعاع الحضاري لما تتمتع به من رصيد تاريخي و حضاري-إثني زاخر، فهي ملتقى وتماس لأعرق الحضارات و هما الحضارتان لازال لهما تأثير و نفوذ واضحين على البيئة المتوسطية من خلال الدين، العادات و التقاليد ، الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية.

و منطقة البحر المتوسط هي مهد للديانات السماوية ، اليهودية ، المسيحية و الإسلام : الديانات السماوية الثلاث ظهرت في المنطقة الشرقية من البحر المتوسط و منها انتشرت عبر أنحاء العالم، فهي مهبط الوحي و أرض الأنبياء فيها أوحى الله لموسى عليه السلام بأرض سيناء ، و فيها ولد المسيح عيسى عليه السلام بفلسطين ، و كانت أرض الحجاز شاهدة على ميلاد و انتشار الرسالة المحمدية .

إنما تشكل إعتبارات المتخيل الجمعي(الذاكرة) عنصرا بنيويا مكونا لأشكال الحوار الثقافي عبر ضفتي المتوسط من خلال فرضها صور نمطية مختزلة أنتجتها المواجهة الحضارية المعقدة التي ميزت الإسلام والمسيحية في المجال العام الذي يحتله المتوسط بأبعادها و تمثلاتها المادية و الرمزية وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في إعادة إنتاج الوعي الهوياتي و العلاقة مع الآخر في منطقة المتوسط .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : أركيولوجيا حضارات البحر المتوسط

لابد مهما علت أو صغرت حضارة من الحضارات أن نجدها بداية متصلة ومرتبطة بأرض ما ، وأن جزءا كبيرا من واقعها قد كان رهنا بمتطلبات و ميزات أتاحتها تلك الرقعة الجغرافية .. وبديهي أن هذا الموقع قد شمله ما تصدى له سكان هذا الموقع من تطوير و إضافات منذ قرون بل لعل الإنسان قد سكن بعض المواقع الجغرافية منذ قرون ولذلك فما من موقع سكنه الإنسان إلا فيه أثر من عمله وترك شاهدا على ما انجز من تطوير وتعهد دؤوب أدى إلى تحسين ترابه على مر العصور وبإيجاز شديد ما من موقع سكنه الإنسان إلا وطرأ عليه تطور ملحوظ وتلمسه يد الإنسان بالتحسين والتغيير إلى ما هو افضل[1] ، أو كما قال كارل ماركس : ''إنه هذا النتاج الإنساني بيد الإنسان ذاته'' .

عُرفت منطقة حوض البحر المتوسط بتوسطها و وسطيتها ، فهي متوسطة في موقعها الجغرافي وفي مناخها، ووسطية في نمط حضاراتها، ولذلك ليس صدفة أن تكون مهد الحضارات الإنسانية، ومهبط الرسالات التوحيدية، ومحط الاهتمام الجيوستراتيجي العالمي ، ومركز إشعاع ثقافي وعلمي تنويري منذ القدم ، وقد شكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بمسميات مميزة بين إيجابية وسلبية [2] ومازال المتوسط يشكل –بطريقة ما– قلب العالم الذي تتوزع منه الطاقات الخلاقة على الكون بأسره، ولا يزال هيجل بإمكانه يقول في القرن الثامن عشر: "البحر المتوسط كان باستمرار عنصر ربط، ومركز للتاريخ العام بالنسبة إلى ثلاثة أرباع الكرة الأرضية فهاهنا تقع اليونان منارة التاريخ

1-فرناند بروديل ، **تاريخ و قواعد الحضارات**.ترجمة : حسين شريف، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999، ص- ص : 8-9.

2- Abis Sébastien, **Op.cit** ,p : 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا أيضا القدس في الشام ، وهي مركز اليهودية والمسيحية، وفي الجنوب الشرقي تقع مكة والمدينة ، مهد الديانة الإسلامية، نحو الغرب تقع دلفي وأثينا، وإذا سرنا أبعد في طريق الغرب، وجدنا روما، وعلى شاطئ المتوسط، وهو قلب العالم القديم ، الذي يتحكم فيه ويشيع فيه الحياة وآسيا الشرقية والبلاد التي تقع حول البحر الأبيض المتوسط، التي هي بداية التاريخ ونهايته ، وظهوره وانهياره[1]" على حواف هذا البحر سيتلاقى الناس، ليتبادلوا المنافع ، والأرزاق ، والتأثيرات الثقافية، وأيضا ليتحاربوا سيشهد هذا البحر، عبر التاريخ تقلبات موازين القوى على أطرافه ، فمن سيطرة الفينيقيين، إلى سيطرة المقدونيين ثم الرومان، وبعد تداول السيطرة بين بيزنطة ثم العرب المسلمين سيتوزع النفوذ قوى إسلامية ومسيحية: الأيوبيون في مصر والشام، والكومينون في بيزنطة ، والمرابطون في الأندلس، والتي ظلت، على اختلاف أوزانها ، تتميز بطابع محلي، فلا جدال –كما يقول أرشيبالد : "إن هذه القوى الثلاث ظلت في عنفوانها من الناحية الحضارية ولكنها لم تهدد بصفة جدية سلطان غرب أوربا وسيادته على البحر المتوسط وتجارته، بل إن الذي نافس بيزا وجنوه والبندقية منافسة يعتد بها كانت المراكز البحرية الجديدة في الغرب أمثال برشلونة ومونبلييه ومرسيليا . وصارت بعد عام 1100 أنفذ منافسة من البيزنطيين، ومسلمي الأندلس ومصر. على أن هذه المراكز البحرية الجديدة لم تزحزح السفن الإيطالية والتجار الإيطاليين عن البحر المتوسط[2]: فظل أهل بيزا وجنوه والبندقية حتى عام 1500 على ما كانوا عليه في سنة 1100 ، أي أصحاب النصيب الأوفر من ملاحة المتوسط وتجارته ولم يتأثر مركزهم هذا إلا في القرن السادس عشر".

1-فريدريش هيجل، **محاضرات في فلسفة التاريخ**، ج1، عبد الفتاح إمام، بيروت: مكتبة التنوير ،2002، ص-ص:155-156.

2-أرشيبالد. ر. لويس، **القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط**، تر، أحمد محمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ، ص400-401.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كان المؤرخ الفرنسي، فرناند بروديل، قد أشار إلى كتابه الشهير: «المتوسط والعالم المتوسطي» إلى أنماط من الحضارات الحية أو الكامنة في حوض المتوسط في فصل بعنوان لافت : «الحضارات: فردوس البشر وجحيمهم » .

يقول بروديل: «يحتوي المتوسط ثلاث حضارات هائلة وثلاث مجموعات ثقافية وثلاثة أنماط أساسية في الاعتقاد والتفكير والعيش والأخلاق والمأكل.. متجسدة في ثلاث شخصيات لا نهاية لأقدارها، وكانت دائما قائمة منذ قرون وقرون، متجاوزة حدودها وحدود الدول التي لا تشكل إلا لباسا لها .. الحضارة الأولى هي الحضارة الغربية وعلى الأصح اللاتينية أو الرومانية.. الحضارة الثانية هي الحضارة العربية الإسلامية والغرب والإسلام يجمعهما تعارض عميق يقوم على التنافس والعداء والاقتباس ، إنهما عدوان متكاملان، الأول ابتكر الصليبية وعاشها، فيما ابتكر الثاني الجهاد وعاشه ، أما الحضارة الثالثة فهي الحضارة اليونانية التي لا تكشف اليوم عن وجهها بوضوح بل تحافظ فقط على جوهرها[1] ».

صحيح أن بروديل يرى أن لحضارات المتوسط الثلاث (الغربية – اللاتينية، العربية – الإسلامية ، اليونانية – الأرثوذكسية (الكامنة) قعرا عميقا ، إلا انه يرى في المسار البطيء لهذه الحضارات أوجها من التداخل، اي حيزا من الحركة الهادئة والتأثر البطيء المتبادل. ويلحظ على المدى الطويل (دراسة الحقبات الطويلة)، أما الصدامات والحروب والأحداث السياسية فانها تنتمي إلى المستوى الثالث ، إذ تتحكم فيها مصالح الحكام والتجارة والسيطرة على الطرق والممرات ومصادر الثروة ، والتوترات الاجتماعية في داخل الدول .

1- Fernand Braudel, **La Méditerranée, L'espace et l'histoire**. Paris : Flammarion, 1985. p-p. 158-159.

2-**Ibid, p-p :**158-159.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويرى كيث هوبكنز أستاذ التاريخ في جامعة كامبريدج أن " البحر المتوسط كان بحيرة داخلية بالنسبة للإمبراطورية الرومانية وعلى الرغم من السمعة التي إشتهر بها الرومان أنهم قوم لا خبرة لهم ولا عهد بالبحر فإن البحر المتوسط هو الذي أتاح المجال الرئيسي لتوسيع الإمبراطورية ولو تكن الطرق البرية هي التي اتاحت ذلك وعندما اضحى حوض المتوسط بأكمله موحدا تحت سيطرة الرومان صار يطلق عليه اسم بحرنا **(mare nostrum)** لقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط، منذ الأزمنة الغابرة، مركزًا للإشعاع الحضاري غرب العالمين الصيني و الهندي[1] .

فقد تتالت عدة حضارات كان لها أثر على التطور الإنساني كالحضارة (المصرية الفرعونية ، الحضارة البابلية-الآشورية، الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجية النوميدية، الحضارة الإغريقية والحضارة الأترسكية/الرومانية) بغض النظر عن الحضارات الحيثية، الفارسية و السبئية اللاتي كان لها تأثير واضح و ملموس على الحضارات المتوسطيـــة و هناك حضارتان لازال لهما تأثير و نفوذ واضحين على البيئة المتوسطية من خلال الدين، العادات و التقاليد هاتان الحضارتان هما الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية[2]

ومنطقة البحر المتوسط هي مهد التوحيد ، أي أنها مهبـــط الوحي و أرض الأنبياء فيها أوحى الله لموسى عليه السلام بأرض سيناء، و فيها ولد المسيح عيسى عليه السلام بفلسطين، و كانت أرض الحجاز شاهدة على ميلاد و انتشار الرسالة المحمدية .

1-إ.إ رايس ، **البحر و التاريخ: تحديات الطبيعة و إستجابات البشر**، تر،عاطف أحمد ،الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2005، ص:5.

2- Fernand Braudel, **Op.cit**, p :160.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فاليهودية، المسيحية و الإسلام : الديانات السماوية الثلاث ظهرت في المنطقة الشرقية من البحر المتوسط و منها انتشرت عبر أنحاء العالم، ليس من الغريب إذن أن يكون للمنطقة ثقل ديني و حضور وجداني عند الملايير من مؤمني الديانات الثلاث عبر العالم.

لكن الحضارتان اللتان تركتا بصماتهما في منطقة البحر المتوسط هما الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية .هنا يرى المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل أنه ليس الحضارتان السَّالفتا الذكر هما اللتان تؤثران فقط في الفضاء المتوسطي بل يضيف إليهما حضارة ثالثة هي الحضارة المسيحية الأرثذوكسية.[1]

إذن هنالك ثلاثة حضارات هي أولا المسيحية الرومانية الكاثوليكية و مقرها روما ، مع امتدادها إلى أمريكا اللاتينية و العالم البروتستانتي المنشق عنها في القرن 16، ثانيًا الحضارة الإسلامية و قبلتها مكة المكرمة،فقد إتخذت الحضارة الإسلامية سماتها من الضرورات الجيبوليتيكية القديمة ومن الأشكال السكانية الحضارية والعادات والشعائر والعقائد الدينية القديمة في الإيمان وأساليب الحياة وتمتد من السنغال إلى إندونيسيا و من الأورال إلى جزر القمر، ومما لا شك فيه أن أعظم تأثير إرتبط بتاريخ البحر المتوسط الحضاري وظل حيا و مستمرا على يومنا هذا هو تأثير العرب المسلمين الذين استطاعوا ان يأسسوا ما اسماه ماكيندر "الإمبراطورية العالمية الأولى" في التاريخ ، فأصبح الساحل الجنوبي لأول مرة صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي وبذلك سقطت وحدة البحر المتوسط بمفهومها اللاتيني و تحول البحر المتوسط إلى بحيرة عربية شبه خالصة[2].

1-**Ibid** , p :160.

2-خير الدين العايب ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثًا المسيحية الشرقية الأرثذوكسية ذات الصبغة الإغريقية و التي انتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها بيد الأتراك سنة 1453 م إلى موسكو، روما الثالثة و الملاحظ من خلال هذا التصنيف الحضاري أن كلا من الحضارات الثلاث جمعت في طياتها رواسب الحضارات التي سبقتها :

فروما الكاثوليكية هي وريثة الإغريق و الحضارة الأترسكية و تراثها الإمبراطوري اللاتيني ، أمـا الحضـارة العربيـة فتأثرت بالحضـارات الفارسيـة و السبئية والهندية للذهنية العربية – التي تقارب الذهنية الفينيقية و تعاليم الدين إضافة إلى التركيبة السامية (**sémite**) الإسلامي، أما الأرثذوكسية فهي وريثة الحضارة الهيلينية و الإمبراطورية البيزنطية و كذا الثقافة السلافية.

لهذا التقسيم الحضاري أثر على الجيوسياسة المتوسطية فمنذ القديم و الحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت صراعًا بين الحضارات المختلفة، فكان البحر المتوسـط مسرحـا لهذا الصـراع الدولي الحـروب بين الفرس

و الإغريق كانت ذروتها معركة ماراثون (**Marathon**)سنة 490 ق م الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان و القرطاجيين من (264 ق.م إلى 146 ق.م) الحروب الصليبية بين المسلمين و المسيحيين من كل أنحاء أوروبا في الشرق العربي و في الأندلس (**1096** إلى **1492**) التنافس العثماني – الإسباني في البحر المتوسط الذي بلغ قمته في سنة 1571، الحركة الاستعمارية الأوروبية ابتداءً من حملة بونابرت معركة ليبانت (**Lépante**)على مصر بين 1798 و 1801 واحتلال فرنسا الجزائر سنة 1830 إلى استقلال هذه الدول في منتصف القرن 20 ، انتهاءً إلى حرب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب و الكروات من جهة و المسلمين من جهة أخرى (1992 – 1995).

1- Fernand Braudel, **op.cit.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : الخصوصية الثقافية للبحر المتوسط

تجدر بداية الإشارة إلى التمايز المفاهيمي ، والفروقات الجوهرية بين مصطلحي ثقافة و حضارة في المطارحات النقدية المعاصرة كمحاولة أولانية لفهم الإطار العام الذي يتشكل فيه التمايز الثقافي للمتوسط .

فقد صنف لوسيان فيفر **Lucien Febver** أحد هذين المفهومين على أنه الاستخدام الإثنوغرافي الذي يشير إلى مجموعة من السمات التي قد تسجل عند دراسة الحياة الجمعية لمجموعة من البشر ، مجموعة تحتضن الجوانب المادية و الفكرية و الأخلاقية و السياسية للحياة الاجتماعية ، ولا ينطوي هذا الاستخدام على أي حكم على القيمة وفي المعنى الثاني ، تعني الكلمة ضمنيا حضارتنا نحن المقيمة على درجة عالية و التي يتمتع بعض الأفراد بالإنتماء إليها [1] فقد تنتمي شعوب إلى حضارة واحدة ولكن تتنوع ثقافاتهم ، فالمجتمعات الأوروبية تلتقي مع المجتمع الأمريكي في نطاق الحضارة الغربية ، ولكن تتميز عنه بخصوصيات اجتماعية و ثقافية جاءت نتيجة تراكمات تاريخية أوروبية ، ولذلك تحرص الدول الأوروبية حرصا شديدا على الحفاظ على ذاتيتها الثقافية تميزا لها عن الثقافة الأمريكية ، كذلك فإن الوطن العربي يضم مجتمعات تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية ولكن تتعدد ثقافاتها بحكم تجذرها في بيئات محلية لها خصوصيتها بحكم اختلاف تركيبتها الاجتماعية و أنماط حياتها و تراثها التاريخي الذي يمتد إلى الماضي السحيق[2] ، ومع التسليم بان الحضارة تتجاوز حدود الجغرافيا السياسية التي تفصل بين الشعوب وتعمل على توحيد معتقداتها و قيمها و فكرها إلى حد كبير

1-آدم كوبر، **الثقافة، التفسير الأنثروبولوجي**، تر: تراجي فتحي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008، ص:8.

2- سمعان بطرس فرج الله ، **مصر و الدائرة المتوسطية : الواقع و المستقبل حتى عام 2020** ، القاهرة : دار الشروق ، ط1 ، 2002، ص- ص: 199-200.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثم تؤدي بالقطع إلى تشابه ثقافاتها فإنها مع ذلك لا تهدر خصوصية ثقافة كل شعب لأن هذه الخصوصية ترتبط بنوعية التفاعل بين الإنسان و غيره في ذات المجتمع الوطني الذي يعيش فيه ن خلال حياة اجتماعية نشيطة .

إذن لابد أن نعترف – بادئ ذي بدء -بأن الإشكالية التي يطرحها موضوع البحر المتوسط بشكل عام هي :عدم وجود معنى واحد لهذا البحر لا في الثقافة العربية ولا في الثقافة الأوروبية[1].

فموقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافتين يتحدد تبعًا لرؤية كل من ضفتيه الشمالية والجنوبية للأخرى وهذه الرؤية قد مرت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين ، فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر في مرحلة ما تضم مسيحيين غير متغربين ، وفي مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفي مرحلة ثالثة حضارة تشع نورًا على العالم أما بالنسبة للأوروبيين في الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطرًا إسلاميًا كاسحًا أو موقعًا استراتيجيًا هامًا ينبغي السيطرة عليه، أو مجالا حيويًا لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها ، أو ثقافة عجيبة و مشوقة تُغرى بالاكتشافات والمعايشة ، ومع ذلك فقد كانت هناك فترات سادها الوعي بضرورة التكامل والتفاهم الحضاري بين الشعوب الواقعة على ضفتي البحر.[2] ولعل السؤال الأهم هو التالي :هل يعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية مجرد تعبير عن الغرب بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام والعربية بوجه خاص ؟ وهل البحر المتوسط تسوده حقيقة ثقافة مفردة Mono Culture؟

1-سعيد اللاوندي،**عملية برشلونة الاورومتوسطية : الدوافع،الآفاق و التحديات** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، العدد 13 ، جانفي 2006، ص: 5.

2- **نفس المرجع** ، ص :5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولاشك أن السؤال الآخر الذي خلق من رحم هذه الفكرة هو التالي :هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبيًا عن بقية أجزاء أوروبا وعن الغرب عموما في نظر العرب ؟

يجيب عن السؤال المفكر المصري فؤاد زكريا مشيرًا إلى أن المثقف العربي يقيم – بالفعل – نوعًا من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط في أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعنى عام .

فثقافة المتوسط يمكن – بمعنى من المعاني -أن تعد وسيطًا بين ثقافتين أكثر تباينًا إحداهما هي الثقافة العربية التقليدية، والأخرى هي الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع في نظر المثقف العربي بميزة الإطلال على أراضي عربية واسعة ، وهو في الوقت ذاته يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية والغربية المطلة عليه ..فهو منطقة دفء واعتدال، غير أن أقوى العوامل التي تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافيًا وليست مجرد الحدود الجنوبية (للحضارة الغربية) هو ذلك التداخل التاريخي الوثيق بين ضفتي البحر منذ أقدم العصور، ذلك التداخل الذي لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدعي لنفسها التفوق على الأخرى وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما في حالات مد وجزر يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمني واسع أن يحدد أيهما هي التي تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها.

فقد تلقت الحضارة اليونانية الكثير وخاصة في عهودها الأولى من مصر الفرعونية ومن الفينيقيين ثم عادت في مدرسة الإسكندرية فأقامت في قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزًا مزدهرًا للعلم مستمدًا أساسًا من إنجازات الضفة الشمالية[1] .

وفي الأندلس جاء العرب بحضارة علمية وأدبية وفلسفية متقدمة، امتد تأثيرها إلى أوروبا، وخاصة في الفترة السابقة مباشرة على عصر النهضة ثم قفزت أوروبا

1-المرجع نفسه ، ص: 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قفزتها الكبيرة منذ عصر النهضة وهى القفزة التي بدأت معالمها الأولى تظهر على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط في نفس الوقت الذي بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع.

وهكذا تبدو العلاقة بين ضفتي هذا البحر القديم "أشبه بالعلاقة بين كفتي الميزان" مما يضفي عليها طابعًا فريدًا، يستحيل أن نجد له مثيلا في علاقة الثقافة العربية بأية منطقة أخرى من العالم وخاصة المناطق الشمالية البعيدة من العالم الغربي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : المتوسطية في الإنتلجنسيا الأوربية

لعل أولى الإشكاليات المنهجية التي تصادف الباحث عند مقاربة المتوسطية في الفهم الأوروبي تتمحور أساسا حول تأصيل هذا المفهوم و جذوره التاريخية و بالتالي تحديد السياسات المرتبطة به فالمتوسطية كمفهوم ، ليس متفقا حول مضامينه دائمة التغير والتحول ، و الجهات صاحبة التعريف هي المحدد الأساسي لحدوده و حيزه الجغرافي ، كما أن هذه التقديرات لا ترتبط دائما بالعنصر الجغرافي بل تتعداه للأبعاد الوظيفية المختلفة للإرتباطات الإقليمية المراد إقامتها فيتم إدخال دول واستبعاد أخرى من إطار التعاون الإقليمي بصرف النظر عن موقع تلك الدول على خارطة الجغرافيا الطبيعية[1] .

هناك إجماع بين المؤرخين والباحثين و المهتمين بالمتوسط بشكل عام أن الحديث عن البحر المتوسط لابد له أن يستوحي في المقام الأول من كتاب فرناند برودل" البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني." المنشور عام 1972 ، فالمتوسطية بشكلها الراهن يرجع الفضل في طرحها و تبلور أطرها الفكرية والنظرية إلى اطروحة برودیل .

كذلك يقرر المؤرخ الأمريكي بول دوفر أن البحث في موضوع البحر المتوسط لابد له أن يدور حول مؤلف مفرد كتبه مؤرخ مفرد هو فرناند برودل، وهذا المُؤلَف لازال هو الكتاب المرجعي في الموضوع، بالرغم من عشرات البحوث التي صدرت بعد نشره و يقول فرناند برودیل في تصدير الطبعة الأولى

1-محمد سيد أحمد،"التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط" ، **السياسة الدولية** ،العد124، أفريل1996، ص:89.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من كتابه : " أحببت البحر المتوسط بشغف ولا ريب في أن السبب في ذلك ، هو أنني من أهل الشمال و أحذو في ذلك حذو من سبقوني في هذا السبيل ، ولقد كرست سنوات طويلة من عمري في دراسته ..." *

ويعرف فرناند برودل البحر المتوسط بقوله " أن المتوسط هو ألف شيء في نفس الوقت ، فهو ليس مشهدًا واحدًا وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحرًا بل سلسلة من البحار، وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض عندما تسافر في المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشياء جديدة ..ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضارب في القدم اتجه نحوه كل شئ منذ آلاف السنين ، الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش ولذلك فهو يبرز في ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام يختلط فيه كل شئ قبل أن يتآلف في وحدة فريدة ."

ويقول بول بالطا في دراسة له :" إن على ضفاف المتوسط توجد حوالي 500 مركز بحث منكبة وعاكفة على الدراسات المتوسطية في مختلف المجالات" ويوجد كذلك جامعة المتوسط التي تضم حوالي ثلاثين مؤسسة مهتمة بالمناطق نفسها، حيث تتباين رؤى المفكرين و المهتمين بالمتوسط و المتوسطية ، فمن المفكرين من ينظر إلى المتوسط كمنطقة مواجهة أو ملتقى للتبادل أو مركز للعالم كبول بالطا ، ومنهم من يصنفها كخط صدام و منطقة توتر ، لا توازن ، يفصل فيها البحر المتوسط بين عالمين واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية ، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية و الآخر في الجنوب أهم مايميزه شعوب فقيرة ، نمو ديمغرافي متسارع ومجتمعات ذات بنى تقليدية تعاني من إحباطات داخلية على حد تعبير كريستوف كليشي و وجان كريستوف غوفين **Jean Christophe Ruffin**

---

*-Fernand Braudel, **La méditerranée, l'espace et l'histoire**, Paris : Ed. Flammarion1985 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويرى الباحث روربرت بيستوليفي أن ما نشر عن المتوسطية من تحديات ورهانات يؤكد مخاوف المراقبين، يعيد للأذهان أن مستقبل المتوسط لا يمكنه أن يبنى إلا بطريقه جماعية ، بينما يخلص موريس بيرنار إلى أن المتوسطية منطقة إتصال اوروبا بالجنوب ، ويؤكد أهمية المنطقة بالنسبة لأوروبا و يدعوها للتخلي عن روح الهيمنة التي تسود العلاقات بين دول الضفتين .

أما جون شينو ، فقد كتب مقالا مطولا عنونه بـــ"كسر في المتوسطية، محاولة إيجاد ممرات" يؤكد فيه أهمية العلاقات الإقتصادية و البشرية بين ضفتي المتوسط و يبين فيه أخطاء و تجاوزات الشمال في تعامله مع الجنوب ويخلص إلى أن المتوسط يظل مجال للتعاون و التضامن .

أما الكاتب دانييل جرفي في تحليله لكتاب : أوروبا و فرنسا والمتوسط ، نحو مجالات شراكته الجديدة ، فيؤكد أن خمسين خبيرا عكفوا عل حصر ما عند أوربا من إمكانيات و وسائل في التقرير، لتسهيل التأقلم الاقتصادي في هذه المنطقة[1] .

بينما يرى جورج قرم George Corm في معرض تحليله لكتاب كلود ليوزو Claude Liauzu المعنون بـ"أوروبا و إفريقيا المتوسطيتين ، من السويس إلى أيامنا هذه ، وزن الإرث الكولونيالي" فيقول :" إن هذا الكتاب تشخيص لما عرفه البحر المتوسط ، ويؤكد المسحة الكوليانية التي دامت قرنا و ربعا من الزمن أي بين 1869-1923 والكتاب عبارة عن رصد كامل يسجل كبريات المشاكل و المعضلات التي كرستها المؤسسة الإستعمارية الإمبريالية على كل الأصعدة، ويخلص الكتاب إلى العوائق التي تحول دون المتوسطية الإيجابية ."[2]

1-محمد العربي فلاح، **المتوسطية و الشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة** ، الجزائر: دار الخلدونية، 2001 ، ص: 32.

2-**المرجع نفسه** ، ص:33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بول بالطا فيؤكد أن المتوسط ، كان دائما منطقة مواجهات ، وملتقى تبادل مراكز العالم ، بل العالم كله ، أما اليوم فقد فقد الكثير من هذا نتيجة الصراعات المختلفة و منها حروب البوسنة و الهرسك ، مشكلتي لـبنان و فلسطين والصراع القبرصي بين تركيا و اليونان ومن المعضلات الأخرى في المتوسط اللاتوازن الذي يشهده إقتصاد المنطقة ويؤكد بـول بالطـا في هذا الصدد : " إن على أوروبا الإهتمام بهذه المنطقة لأنها مصيرية في تحديد مستقبل الدول الأوروبية لما فيها من طاقات البترول ، ولما تشهده من إنفجار ديمغرافي وثراء ثقافي ."[1]

أما إدوارد مورتيمر، فيهاجم الفكرة الشائعة في الغرب من أن الإسلام هو العدو القادم للغرب، ويشير إلى أن الدول الإسلامية لا تملك القدرة العسكرية أو التنظيمية لتهديد أوروبا .[2]

إن المتوسط بحر يحمل رمز التنوع و رمز الوحدة ، بحر السواحل الخصبة والجافة ، بحر مركز مكون من حلقة محيطه ، محضن كل الثقافات و التبادلات ، رمز القداسة والديانات الموحدة والمتعددة الآلهة و الفلسفات .

ويضيف : يكاد البحر المتوسط و المتوسطية أن يمحيا كعاملين مشتركين ، ولابد من فهم أن الخط الزلزالي المنطلق من القوقاز في أرمينيا و أذربيجان والذي حطم منذ خمسين عاما الشرق الأوسط قد امتد نحو غرب المتوسط فحطم البوسنة والهرسك ويحطم الجزائر اليوم (يقصد أثناء الأزمة الجزائرية) وهذا الخط أصبح شرسا وقاتلا .

1-**نفس المرجع** ، ص: 33.

2- محمد جاد ،"أوروبا و البحر المتوسط" ، **السياسة الدولية**، العدد 118 ، أكتوبر 1994 ، ص: 129.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن الإمتداد شرق- غرب ، شمال- جنوب ، ثراء- فقر ، شيخوخة- شباب علمانية – تدين ، إسلام – مسيحية – يهودية ، يجب أن يثمن ، كل هذا في سبيل تعاون و حوار مثمرين . بإمكاننا أيضا إحياء دور التبادلي ؟ فهذا الخندق عبارة عن خليط ثقافي بل آلية لصناعة الحضارة ولابد أن نتجند ضد الكسر الزلزالي الذي أتى على المتوسط وأنه لابد أن نكف عن نظرة الإسلام و العروبة كخطر ، وأنه لابد أن ننظر إلى مواطن المتوسط في إطار تعدد الهويات ، وأنه لا اخوة عميقة دون أمومة وهذا لن يكون إلا بتجديد للروح ولابد من تغيير روحي وتآلف و تسامح.

بينما يذهب فيليب سوغان (الرئيس السابق للبرلمان الفرنسي) إلى القول :''ليس من الضروري العود إلى ماض سحيق لندرك ما نلقى من صعوبة، على أنه لا بد من التذكير بأن البحر الأبيض المتوسط إنما يتخذ شكل الفاصل بين ضفتيه وقد كان لعقود طويلة عامل توحيد، بداية من إمبراطورية شارليمان **Charlemagne** في الشمال والغزو العربي للجنوب وبالتالي بداية من القرن الثامن ، وبداية من ذلك العصر أصبحت الاتصالات بين المسيحية والإسلام من النوع الصراعي فإعادة الفتح الإسباني والحروب الصليبية تركت ثارا عميقة في خيال كل منا ، غير أن ذلك ليس هو المهم ، فالمهم أن الحضارة العربية ساهمت بقوة في نشأة النزعة الإنسانية الأوروبية خاصة بفضل إدخال المؤلفات الإغريقية القديمة إلى أوروبا في أواخر العصر الوسيط حيث لم تكن معروفة وهي مؤلفات قررت البابوية إدماجها في الفكر اللاهوتي'' . [1]

1-فيليب سوغان ، "**اتحاد متوسّطي لمواجهة تحديات العولمة**" ، مداخلة ألقيت بالمؤتمر العربي ــ الأوروبي للحوار بين الثقافات الذي عقدته منظمة الالكسو بباريس في 15 ــ 16 جويلية 2002، ص:4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما ألبير جاكوار ففي مقال له تحت عنوان : ''من أجل مجموعة ثقافية متوسطية'' فيعترف : أن الحدود هي آثار جراحات التاريخ وثلوم الحرب ، ويدعو الفرنسيين إلى إعتبار انفسهم متوسطيين أكثر من كونهم اوروبيين ، ويذكرهم أنه إذا كانت الأشياء التي يستهلكونها ترد إليهم من بلاد أوروبية ، فإن المفاهيم التي من خلالها يلاحظون العالم والناس تأتيهم في اغلبها من مصر – أخناتون ، واليونان- أفلاطون ، وروما – سينيك ، ويهوذا- موسى – وعيسى ، ومن إفريقيا الشمالية- القديس اغستين و ابن سينا- وإندلوسيا – وابن رشد ويختم مقدمته بقوله : ''حول هذه البحيرة المشرقة ولدت تساؤلاتنا الكبرى و الهامة .''[1]

وتعكس المطارحات السابقة شدة التباين و التناقض المهيمن على المخيال و الوعي الأوروبي اتجاه المتوسط في حدوده الأنتلجنسية والتي تقود في سياقها المضاميني العام لتبني منظورات ثنائية متعاكسة تتراوح بين اعتبار المتوسط مجالا للتعاون والاستقرار يتطلب حركيات وظيفية تتصل بالتكامل و التنمية و المصير المشترك و منطقة تماس مأزومة تتضمن أخطر الصراعات في العالم (الصراع العربي الإسرائيلي) و أكثر مصادر التهديد الجديدة ، البنيوية و اللاتماثلية (جريمة منظمة و هجرة سرية ، تبيض الأموال ، قرصنة بحرية، التلوث بيئي والإرهـــاب) و بؤر التوتر الإنفجارية بحمولات إجتماعية و إقتصادية وسياسية حتى.. في ظل اختلال التوازنات الجيوسياسية والإستراتيجية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة.

1-محمد العربي فلاح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل

الأول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انطلقت أولى محاولات التعاون و الربـط المؤسساتي بين المجموعة الأوربيـة و دول المتوسط مطلع الستينات بعد استقلال الجزائر و تحسن العلاقات بين فرنسـا و الدول العربية، وشروع الجماعة الإقتصادية الأوروبية آنذاك في عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول الجنوبية للحوض، وهو الذي كان له أثر في دفع مفوضية بروكسل لتبني سياسة شاملة اتجاه حوض البحر المتوسط وفق التصور الديغولي خاصة في خضم سياسة الاستقطاب الذي شهده العالم نهاية الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لجملة من التغيرات الدولية أهمها ، المعطى الإستراتيجي الجديد بتحول منطقة حوض البحر المتوسط إلى ساحة مواجهة بين القوتين العظميين ،الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي ، هو ما مثل تهديدا لاستقرار المنطقة المتوسطية و الحدود الجنوبية لأوروبا ، استشعرت دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية ضرورة تحديد سياسة متوسطية شاملة (une politique méditerranéenne globale) اتجاه الدول الثالثية المتوسطية* وقد أقرت هذه السياسة في 21 أكتوبر 1972 وشملت هذه السياسة كل الدول المتوسطية المشاطئة بإستثناء ليبيـا و ألبانيـا (بسبب طبيعة نظامهما السياسي) و كذلك اعتبرت كل من تركيا و اليونان غير معنيتين بهذه السياسة كونهما دولتان مرشحتان للإنضمام للجامعة الإقتصادية الأوروبية ، بينما إمتد نطاق السياسة ليشمل دولة غير متوسطية كالأردن .

---

* **الدول الثالثية المتوسطية(pays tiers-méditerranéens / PTM)** هي الاثنتي عشرة دولة متوسطية التي شرعت في مفاوضات حول إبرام اتفاقيات مشاركة مع الجماعة الأوروبية قبل 1991 و الإتحاد الأوروبي بعد هذا التاريخ و هذه الدول هي : **المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص و مالطا.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و سندرس خلال هذا الفصل أيضا تطور فكرة التعاون بين ضفتي حوض البحر المتوسط و مختلف مبادرات و أطر الحوار و التعاون، حيث زادت أهمية منطقة البحر المتوسط مع التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتها المنطقة نهاية 1998 ونتيجة لها أدرك الإتحاد الأوروبي فشل المبادرات السابقة الرامية إلى تحقيق حوار سياسي و تعاون اقتصادي بين دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية (قبل معاهدة ماستريخت في 1991) و دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط : السياسة المتوسطية الشاملة و الحوار الأوروبي العربي و بالتالي ضرورة الشروع في اعتماد سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المعطيات الدولية والإقليمية المتغايرة ، وعلى هذه الخلفية بدأت اللجنة الأوروبية منذ سنتي 1989 و 1990 الإعداد لحوصلة حول السياسة الأوروبية في منطقة المتوسط وعلى أساسها تم تبني سياسة جديدة اتجاه المتوسط أطلق عليها ''السياسة المتوسطية الجديدة'' بهدف تعزيز الروابط ضمن المنظومة المتوسطية وتم تبرير هذه المقاربة الجديدة في تقرير للجنة الأوروبية الخاصة جاء فيه ''الأمن الأوروبي بمفهومه الشامل في خطر مشيرة إلى أنها ''على قناعة كاملة بان القرب الجغرافي و كثافة العلاقات بمختلف أشكالها تجعل من استقرار الدول المتوسطية الثالثة و رفاهها عناصر أساسية لأمن المجموعة الأوروبية '' ثم ننتقل إلى طرح "الشراكة" كمفهوم و منهج جديد لهندسة المنظومة المتوسطية أو ما يطلق عليه البناء المؤسساتي للبحر المتوسط بهدف احتواء وتفكيك المشكلات و الأزمات التي قد تزعزع استقرار المنطقة و أمنها ، مع إبراز موقف دول جنوب الحوض من مجمل المبادرات التعاونية باعتبارها الطرف الثاني في المقاربة الأوروبية المتوسطية وصولا إلى "سياسة الجوار الأوروبية'' كونها الإطار الأوسع ولأشمل للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول : السياسة المتوسطية الشاملة و مبادرات الحوار والتعاون

كانت إيطاليا بصفتها الدولة العضو في الجماعة الأكثر انتماءا إلى عالم المتوسطية هي الدولة المؤهلة للقيام بالمبادرة فيما يتصل إطارها هيكلي و إجرائي ، عام 1964 فأعلنت في مذكرة رسمية إلى الجماعة الأوروبية تأييدها الكامل و إراداتها في وضع أسس عامة للسياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية وبدأ بالفعل النقاش حول هذه الفكرة في البرلمان الأوروبي ، تلى ذلك قيام اللجنة داخل الجماعة الأوروبية بوضع الخطوط العريضة لهذه السياسة المتوسطية الشاملة ، وفي سنة 1972 ومنذ قمة باريس وضعت المجموعة الأوروبية سياسة خاصة بعلاقاتها مع دول الحوض المتوسط سميت ''السياسة المتوسطية الشاملة'' منتعشة بدخول الدانمرك ، و أيرلندا و المملكة المتحدة للمجموعة الأوروبية حيث ترجمت هذه السياسة بعدة اتفاقيات للتعاون مع إسرائيل و دول المغرب العربي ثم دول المشرق العربي فاتفاقيات شراكة مع كل من مالطا و قبرص وتزامنت السياسة المتوسطية الشاملة مع توقيع إتفاقية الحوار العربي الأوروبي ، الذي لم يكتب له النجاح خاصة في ظل الإختلاف الكبير في تحديد الاولويات بين الطرفي ن العربي و الأوروبي .

و يتسع هذا المبحث ليدرس مجمل أطر الحوار و التعاون الأوروبي- المتوسطي و آلياته بداية بالحوار العربي الأوروبي و مآلاته فالمنتدى المتوسطي العربي ثم مؤتمر الامن و التعاون في البحر المتوسط .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : الحوار العربي الأوروبـي

أصبحت ظاهرة الحوار الجماعي الذي يدور بين الدول و المنظمات الدولية على مختلف المستويات، الإقليمية و القارية و العالمية، من أبرز الظواهر التي غلبت على دبلوماسية إدارة و توجيه العلاقات الدولية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية في المرحلة التاريخية المعاصرة ، حيث يمكن القول إن ظاهرة الحوار الجماعي تمثل إحدى تطبيقات السلوك الدولي المتطور، و هي في جوهرها نمط من أنماط التفاوض المتعدد الطرف و الأغراض في أن واحد. و قد يجمع بين الدول المشاركة في الحوار، الجوار الإقليمي أو القاري أحيانا، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحوار الأوروبي – العربي. وغالبا ما تربطها بعضها ببعض علاقات تاريخية و تقليدية، هذا بالإضافة إلى المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة [1] ، فتعبير الحوار العربي الأوروبي يقصد به على وجه التحديد ، الحوار الذي دعت إليه دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية في ظروف ما بعد أكتوبر 1973.

ينسب الحوار العربي الأوروبي إلى ميشيل جوبير ، وزير الخارجية الفرنسي في عهد جورج بومبيدو ، و يعد الحوار العربي الأوروبي قناة للتفاوض الجماعي بين دول الجامعة العربية و دول الجماعة الأوروبيـــة و يضم مجالات شاملـــة و متعددة الأبعاد ، فهو يختلف عن السياسة المتوسطية في كونها مجرد إطار للعلاقات الثنائية [2]

1- علي الحاج ، سياسات **الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص :134.

2-بطرس بطرس غالي و آخرون ، "الحوار العربي الأوروبي" ، **السياسة الدولية**،جوان 1974، العدد37،ص:46.

2- نادية محمود محمد مصطفى ، **أوروبا و الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1986 ، ص – ص : 208-209.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبخاصة في مجال التجارة بين الجماعة كوحدة دولية وبين بعض الأقطار العربية المتوسطية .هذا ولا يعد الحوار بديلا للعلاقات الثنائية أو للسياسة المتوسطية أو اتفاقيات لومي* .

ومن جانب آخر وبالنظر إلى البعد الهيكلي و الإجرائي يتضح المغزى السياسي الهام للحوار ، ففي حين تقع السياسة المتوسطية في إطار النشاط الجماعي ، يعد الحوار إطارا للحركة يجمع بين هذا النشاط و "التعاون السياسي الأوروبي" حيث أن هذا الأخير جاء منذ 1970 منفصلا عن الأول . بعبارة أخرى ، يتضح من طبيعة الهياكل التي تدير الحوار الأهمية السياسية وليست الإقتصادية –فقط– التي توليها الدول الأوروبية للحوار[1] .

بالموازاة مع السياسة المتوسطية الشاملة، و كنتيجة لحرب أكتوبر 1973بين الدول العربية وإسرائيل، أرادت الدول العربية منذ مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر العاصمة في 28 نوفمبر1973إشعار الجماعة الإقتصادية الأوروبية بضرورة إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من خلال إيفاد وزراء خارجية أربع دول عربية إلى مؤتمر القمة الأوروبية التي انعقد في كوبنهاغن في 10 -14 ديسمبر 1973[2] ، هذا المؤتمر الذي تبنى إعلان حول الحوار الأوروبي – العربي جسد على أرض الواقع التقارب بين جامعة الدول العربية و الجماعة الإقتصادية الأوروبية لكن دون تحديد الأولويات المشتركة ففيما ركز العرب على حل

---

* إتفاقية وقعتها الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي بـــ **(لومي** عاصمة **توغو)** آنذاك مع 64 دولة من إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ، أعقبتها إتفاقية **لومي**2 عام 1976 ثم **لومي**3 عام 1985 و **لومي**4 عام 1989.

1- **نفس المرجع** ، ص:209.

2-علي محافظة، **فرنسا و الوحدة العربية 1945-2000** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2007، ص: 324.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الإسرائيلي ، تمثل الهاجس الأوروبي في ضرورة ضمان مواردها النفطية التي تأثرت بالحظر النفطي العربي و ارتفاع أسعار البترول و الغاز في خضم الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة [1] .

ومن أجل تجاوز عقبة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الحوار، مشاركة محرِجة للأوروبيين، توصلت القمة الأوروبية في دبلن (19 فيفري1975) إلى حل وسط تمثل في تحديد الحوار الأوروبي - العربي ، حوار بين مجموعتين، لكل مجموعة حرية اختيار ممثليها، وليس حوارًا بين دول ، و إقامة لجنة عامة على مستوى السفراء تنعقد مرتين في السنة على الأقل بهدف التنسيق بين مجموعات العمل المختلفة [2].

يمكن اعتبار الحوار العربي الأوروبي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، حيث جمعت المجموعة الأوروبية CEE من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى ، في شكل حوار أرتبط بلحظتين فارقتين انطلق فيهما الحوار العربي –الأوروبي، الأول عند قيامه في أعقاب حرب أكتوبر 1973 والثانية في أوائل الثمانينات (من القرن الماضي) ثم توقف نهائيًا إلى أن تم إحياءه في شكل جديد أطلق عليه الأوروبيون (الشراكة المتوسطية) [3] .

وقد بدأ الحوار العربي – الأوروبي من الناحية الشكلية بعد حرب أكتوبر 1973وتوقف بعد أربع سنوات، وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسي، بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوروبية المصغرة آنذاك والجامعة العربية وحدثت بعض الاختلافات حول من يشترك فيه – فقد كان هناك إلحاح عربي على ضرورة مشـــاركة

1-علي الحاج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 135.

2-نادية محمود محمد مصطفى، **مرجع سابق ذكره**،ص:228.

3- سعيد اللاوندي، **عملية برشلونة الاورومتوسطية : الدوافع ، الآفاق و التحديات** ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منظمة التحرير الفلسطينية قابله تلكؤ أوروبي في هذا الموضوع، كما كان هناك خلاف حول جدول الأعمال حيث كانت رغبة أوروبا في التركيز على التعاون الاقتصادي (وخصوصًا في المجال النفطي بعد الهزة التي عاشتها أوروبا عام 1973 تقابلها رغبة عربية في إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار)[1] .

كان أبرز ما يهدف إليه الجانب العربي من الحوار هو ما يلي :

-القيام بدور رئيسي ومكثف بغية التوصل إلى سلام عادل ،شامل ودائم في الشرق الأوسط.

-الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

-التأكيد على البعد الثقافي في الحوار والذي يمكن أن تتأسس عليه الأبعاد الإقتصادية و السياسية و توفير عوامل نجاحه من خلال إيجاد إرادة سياسية مرتكزة على ممارسة ثقافية عازمة على التحديد و الإبداع[2] .

أما الجانب الأوروبي فقد سعى إلى أسبقية الحوار الاقتصادي لاعتبارات عديدة منها القطاع الصناعي في العالم العربي الذي كان لا يزال ناشئا ويحتاج لمساعدة خارجية إضافة لأهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعة الأوروبية وكذا فالجماعة الأوروبية نشأت بمضامين اقتصادية بحته وبالتالي فهي ترجح أن الجانب الاقتصادي –وظيفيا– كفيل بنجاح أي حوار[3].

1- علي الحاج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 141.

2- سمير صارم ، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة . دمشق: دار الفكر** ، ط1، 2000 ، ص- ص: 132-133.

3- **نفس المرجع** ، ص: 133.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وربما يمكن القول أن هذا الحوار المؤسسي كان فاشلا لعدة أسباب منها:

أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءًا بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التي تحسنت إلى حد كبير والدليل على ذلك هو الاضطرابات التي حدثت في الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية، فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلي الخام في المجموعة الأوروبية يساوى 20 مرة الناتج الداخلي الخام في المجموعة العربية ، وإذ وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن الفرد في أوروبا يفوق 15 مرة دخل الفرد في العالم العربي ومن الحقائق ذات الدلالة في هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم عند بدء الحوار العربي -الأوروبي غداة حرب أكتوبر 1973 باكتفاء ذاتي في المجال الزراعي والغذائي، كما كانت هناك دول كثيرة و بسبب ارتفاع أسعار النفط تتمتع بفائض مالي كبير[1] ، ثم لا يجب إغفال حقيقة هامة في هذا الخصوص وهي أن الأوروبيين هم الذين أخذوا المبادرة للبحث عن (الشراكة المتوسطية) وليس (الحوار عربي – أوروبي) وهو ما يعني أن دوافع الشراكة هي دوافع (أحادية من جانب أوروبا) فقط بينما كانت دوافع الحوار دوافع مشتركة بين الجانبين العربي والأوروبي [2].

و لاشك أن هناك عوامل تضافرت من أجل عرقلة هذا الحوار أو تطويره أهمها:

-الضغوط الأمريكية، للقضاء على أي شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا والعرب، فهنري كيسنجر كان قد طرح فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة بغرض واحد هو ربط الحاجة الأوروبية للنفط بنظام غربي متكامل من داخل هذه الوكالة لكي لا تقوم أوروبا بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدولة العربية المنتجة للبترول فيصبح للعرب موقع متميز على الساحة الأوروبية. [3]

1- سعيد اللاوندي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:8.

2-**المرجع نفسه** ، ص:8.

3- سمير صارم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 162.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي هذا الوقت حاول ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة للبترول فحدث توتر هائل في العلاقات الأمريكية- الفرنسية لكن هذا لم يقلل من فعالية عوامل أخرى داخل المجموعتين العربية والأوروبية.[1]

فـالثابت أن الأوروبيين لم يكن يعرفون تمامًا أي خط يسلكون في حوارهم مع العرب ، كما أن العرب لم يكن لديهم إستراتيجية واضحة أو مواقف موحدة حول ما ينبغي أن يحصلوا عليه من الأوربيين باستثناء البيانات –الأكثر تقدمًا- الخاصة بالنزاع العربي الإسرائيلي على أية حال، إن فشل هذا النمط من الحوار هو ما دفع الأوربيين إلى استحداث شكل من أشكال المقاربة باتجاه الدول المتوسطية شملت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل ولا تشمل كل الدول المتوسطية[2].

فالدول البلقانية – على سبيل المثال - غير منضمة إليها وقد ظلت ليبيا بعيدة عنها طوال سنوات الحظر بينما الأردن وهى دولة ليست مشاطئة للمتوسط إلا أنها تدخل ضمن إطار هذه المبادرة وبذلك تكون الدول المعنية بهذه المبادرة هي :مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب .

وهنا يمكن أن نقرر أن ما يطرحه الأوروبيون ليس حوارًا عربيا – أوروبيا بقدر ما هو حوارات جزئية منفصلة تجرى مع بعض العرب[3] فهناك حوار بدأ منذ سنوات بين ما يسمى بمجموعة 5+5 أي دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول إتحاد المغرب العربي وهناك حـــوار جزئي آخر بين دول الإتحاد الأوروبـــي ودول

مجلس التعاون الخليجي لكنه حوار اقتصادي وليس سياسيًا لأنه يركز على مشكلات

1- نادية محمود محمد مصطفى، **مرجع سابق ذكره**،ص:242.

2-علي محافظة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 336.

3- سعيد اللاوندي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اقتصادية محضة مثل ضريبة الكربون، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية وأغلب الظن أنه لم يؤد إلى نتائج مبهرة. و أمام فشل الحوار العربي – الأوروبي بشكله القديم وكذلك الحوارات الجزئية عاد الأوروبيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة في قمة لشبونة عام 1993 ثم تطورت الفكرة تدريجيًا وبدأ التفكير جديًا في إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر قمة" أسن" بألمانيا ..ثم مؤتمر برشلونة – بعد ذلك - الذي دشن ما يمكن تسميته بالشراكة .

ويمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية كان لها دورها في استفاقة أوروبا على أهمية المنطقة العربية بالنسبة لها وهذه العوامل هي :

-أزمة الطاقة بعد حرب أكتوبر 1973 وما نجم عنها من توقف الإمدادات النفطية لبعض الدول الغربية و تخفيضها لدول أخرى ، وإمكان استعمال النفط كسلاح لدى العرب .[1]

- الشعور بالخطر القادم من الجنوب ، والمتمثل في التهديدات الأمنية المركبة وفق الرؤية الأوروبية (إرهاب ، جريمة منظمة ، هجرة سرية ،تطرف ديني وأعمال عنف ، تجارة المخدرات..)

- التنافس الأمريكي الصيني المتصاعد ، في المنطقة بمقتضيات تأسيس مجال حيوي و التموقع من أجل إستغلال نفعي لمصادر الطاقة [2].

- رغبة بعض دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية (كفرنسا و بريطانيا) في الحفاظ على نفوذها التاريخي في المنطقة كضمان فعلي للتحكم في حركية التغيير التركيبة للقوة في المستقبل المتوسط والبعيد[3] .

1- علي الحاج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:141.

2- نادية محمود محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص:302-303.

3-**نفس المرجع** ، ص:284.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالـي شكل الحوار العربي- الأوروبي مرتكزا أساسيا للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية حيث ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف استراتيجي لإعادة نفوذها إليها ، و ساعدها على القيام بدور سياسي فيها ، بهدف تكوين أسس جديدة للعلاقات الأوروبية-العربية، و ليساهم في عملية البناء التي تشهدها المنطقة ، و ليشكل منافسا لمشروع الشرق أوسطية الذي تقوم الولايات المتحدة بتسويقه [1].

فدول الاتحاد الأوروبي تسعى، من خلال مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية، إلى تعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة العربية ، ضمن إطار اتفاقات اقتصادية تساهم في زيادة الدور الاقتصادي الأوروبي فيها، و يؤدي بالتالي إلى تعزيز دورها السياسي بما يتناسب مع حجمه الاقتصادي، و خاصة أن حرب الخليج الثانية و ما نتج منها من أحداث ، دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياسات جديدة تهدف إلى تفعيل وجودها على مختلف الأصعدة في المنطقة العربية، و ذلك بهدف الحد من نفوذ الأمريكي الذي اتسع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [2] .

ونتيجة المتغيرات الدولية و الإقليمية التي طرأت منذ نهاية السبعينيات (اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل، الثورة الإيرانية، الغزو السوفيتي لأفغانستان، رئاسة ريغن، انخفاض أسعار النفط، انضمام اليونان و إسبانيا و البرتغال إلى الجماعة الأوروبية و نهاية الحوار شمال – جنوب) أدت إلى تجميد الحوار العربي- الأوروبي و إفراغه من محتواه[3] .

1-بطرس بطرس غالي و آخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

2-علي الحاج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:147.

3-**نفس المرجع** ، ص: 148.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

غير أن هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط و زيادة حدة الأزمات الإقتصادية في الدول العربية خلال النصف الثاني من الثمانينيات و أخيرًا حرب الخليج الثانية (أوت 1990 فيفري 1991) عملت على زوال هذا الحوار بعد استحالة إعادة تنسيق المواقف العربية المتباينة منذ احتلال العراق للكويت.

وقد أشار الباحث بشارة خضر إلى أن الحوار العربي الأوروبي لم يكن موضع عملية إلا 5 سنوات ونصف (1974-1979) ونهاية ديسمبر1989 إلى 2 أوت 1990 وهذا راجع إلى تباين الأولويات و الأهداف ما أدى إلى جموده و عدم تحقيق تقدم ملموس[1].

1-مصطفى بخوش، **مرجع سابق ذكره**،ص:88.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط

بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ السبعينات في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا The Conference on Security and cooperation in the Mediterranean (CSCM) حيث أقر إعلان هلسينكي (1أوت 1975) الارتباط القائم بين الأمن الأوروبي و الأمن المتوسطي ، ثم تلاحقت إعلانات أخرى بهذا الإتجاه خلال ندوة بلغراد (1978-1979) كذلك تحركت الدول المتوسطية في هذا السياق خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 بطرح مسألة الأمن و التعاون في المتوسط، وقد تم هذا بالتنسيق مع الدول المتوسطية غير المنحازة التي لعبت دورا بارزا خلال قمة كولمبو 1976 لحركة عدم الإنحياز التي تم فيها تبني نص يعتبر حوض البحر المتوسط "منطقة سلام"[1] .

تُرد نشأة هذا المؤتمر إلى إعلان وزير الخارجية الإيطالي جياني ميخاليس في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في باريس للحوار الأوروبي العربي في ديسمبر1989 وكذلك لتصريح وزير الخارجية الأسباني فرانشيكو فرناندیز في مؤتمر أوتوا Ottawa عن السماوات المفتوحة[2] في فبراير 1990 ومع ذلك فقد تأسس المؤتمر رسميًا في بالما دي مايوركا في سبتمبر1990.

وقد خصص هذا المؤتمر للحوار حول موضوعات الأمن والغرض كان تأسيس مجتمع دولي متوسطي من خلال إدارة الاعتماد المتبادل بين أوروبا الغربية والشرق الأوسط.

1-مصطفى بخوش، **مرجع سابق ذكره**،ص:88.

2-السيد ياسين ، **البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية** ، الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، ديسمبر 2006، ص: 10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذه الأغـراض خطط لتحقيقها من خـلال ميثاق متوسطــي يتكون من ثلاثة سلال:

* سلة للأمن مبنية على أساس مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون.

* سلة اقتصادية لمحاولة إحداث تنمية اقتصادية أكثر توازنًا في المتوسط.

* و سلة الأبعاد الإنسانية وتتأسس على أساس التوفيق بين مختلف أنساق القيم في المتوسط.[1]

إلا أن هذا المؤتمر ظل مجرد اقتراح، لأنه لم يحدث إجماع حوله في بالم palm، فالمبادرة أجهضت بفعل معارضة الولايات المتحدة و بريطانيا لأنها رأت فيه محاولة لإبعادها أو على الأقل التقليل من نفوذها في منطقة البحر المتوسط و الشرق الأوسط ، وكذلك تحفظت عليها فرنسا لدواعي تتعلق بتواجد أمريكي في المنطقة ، رغم كل المبررات التي قدمتها إسبانيا و إيطاليا . غير أن مشروع ندوة الأمن و التعاون في المتوسط أعيد بعثها بشكل أكثر عملية و تكامل خلال اجتماع انعقد في ملقة Malaga بين 15 و 20 جوان 1992 نظمه اتحاد البرلمانيين (CSCM interparlementaire) وتوصل المؤتمر إلى وثيقة نهائية قسمت إلى ثلاثة أقسام :

-القسم الأول موضوعات الأمن.

-القسم الثاني أهداف التنمية المشتركة والشراكة، ويتضمن ذلك تنمية إنتاج الغذاء ، إعادة هيكلة الديون ، والأمن البيئي ، و حركات الهجرة واللاجئين .

-والقسم الثالث ركز على حقوق الإنسان[2].

1- السيد ياسين ، **نفس المرجع** ، ص: 11.

2- مصطفى بخوش، **مرجع سبق ذكره**،ص:89 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكن الندوة البرلمانية للحوار و التعاون في البحر المتوسط لم تستطع الجمع بين مختلف دول حوض البحر المتوسط بسبب الحرب في يوغوسلافيا و الأزمة السياسية في الجزائر و القضية الفلسطينية و لم يمنع هذا من مواصلة الحوار و بقاء هذه الندوة منتدى للحوار والتعاون في المنطقة يطمح المشاركون فيه إلى الارتقاء به إلى مستوى ندوة الحوار و التعاون في أوروبا المعروفة بمسار هلسنكي، كون هذا الأخير أكد على ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي.[1]

المطلب الثالث : المنتدى المتوسطي

في محاولة لتجاوز إخفاق مبادرة الأمن و التعاون في المتوسط تم إقتراح مبادرة جديدة أطلق عليها المنتدى المتوسطي وهي فكرة فرنسية تهدف إلى تأسيس إطار غير حكومي ، يضم مسؤوليين و إداريين و رجال سياسة والأوساط السوسيومهنية ، جامعيين و خبراء من الدول الأوروبية و المغاربية التي تنتمي للجزء الغربي من حوض البحر المتوسط من أجل تطوير التعاون و المبادلات في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية والمنتدى وفق أصحاب المبادرة جاء ليساهم في تسهيل و ترقية الحوار و التعاون المتوسطي [2] .

الفكرة تبناها و طرحها الرئيس المصري محمد حسني مبارك أمام البرلمان الأوروبي في سترازبورغ سنة 1991[3] وقد هدفت مصر من خلال الدعوة إلى هذا المنتدى إلى التنبيه بأهمية المشاكل التي يعانيها الحوض الشرقي للبحر المتوسط

1- مصطفى بخوش، **نفس المرجع**،ص:89 .

2-مصطفى بخوش، **المرجع نفسه**،ص:90.

3-أحمد مهابة ، "سياسة مصر المتوسطية و نكسة الإتحاد المغاربي" ، **السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، ص: 107-108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و تأثيرها على أمن منطقة الحوض بأكملها ، كمصير الصراع العربي الإسرائيلي و انعكاسه على البيئة الإقليمية من خلال السباق نحو التسلح، مشكلة المياه ، البطالة و الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية، ..إلخ .

وتدرك مصر أن دول المغرب العربي هي أقرب دول جنوب المتوسط إلى غرب أوروبا و أكثرها ارتباطا بالجماعة الإقتصادية الأوروبية و تحسبا لاحتمال توثيق التعاون بين "الإتحاد الأوروبي" و "الإتحاد المغرب العربي" مقارنة بالتعاون مع الدول المتوسطية الأخرى خاصة في المجال الإقتصادي ، فإن مصر سعت إلى الارتباط مؤسسيا بإتحاد دول المغرب العربي في نطاق التجمع المتوسطي الذي كان قد بدأ يتعمق في شمال إفريقيا في النصف الأول من عقد التسعينات [1].

حيث رغبت مصر في الموازنة مع حوار (5+5) من خلال طلب انضمامها إلى اتحاد المغرب العربي في نوفمبر1994بعد أن شعرت بالتهميش خاصة في الحوار (5+5) الأمر الذي سيجعل من المجموعة النواة (ستة+خمسة) بدلا من (خمسة+خمسة) وهذا التطور السياسي يجعل سياسة مصر المتوسطية تتأثر بالإتحاد المغاربي وجودا و عدما ، وتنطلق المبادرة المصرية بإنشاء منتدى البحر المتوسط ، من المتغيرات الإستراتيجية التي جرت على الصعيد العالمي[2] بداية من إنتهاء الحرب الباردة ثم زوال الإتحاد السوفيتي و إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية ، الأمر الذي ترتب عليه فراغ إستراتيجي دولي من المحتمل أن يؤدي إلى اختلال خطير في المنطقة المتوسطية لكن بالموازاة مع توجهات الإتحاد الأوروبي الرامية لتعزيز التعاون عبر المتوسط مع دول الضفة الجنوبية ، وهو ما جاء متفقا و الرؤية المصرية وتمت ترجمته في المبادرة المصرية للتعاون في إطار ''المنتدى المتوسطي'' .

1-سمعان بطرس فرج الله ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 62.

2-رؤوف غنيم ،"البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية" ، **السياسة الدولية**، العدد118،أكتوبر1994، ،ص:103.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكانت الانطلاقة الأولى لهذا المنتدى في مدينة الإسكندرية المصرية حيث اجتمعت عشر دول متوسطية على مستوى وزراء الخارجية هي الجزائر، تونس، مصر، إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، المغرب و تركيا يومي 3 و 4 جويلية 1994

و الملاحظ من اختيار الدول المشاركة هو استبعاد ليبيا المتهمة بالإرهاب الدولي (قضية لوكربي) ، الدول المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي، و تلك المشاركة في الحرب في يوغوسلافيا السابقة ،و كان هدف هذا المنتدى هو تحقيق شراكة أوروبية – متوسطية كما طرحتها السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي سنة 1992، و دراسة المسائل المتعلقة بالحوار السياسي و التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و كذا المشاكل الحضارية و الثقافية[1].

وقد شكلت ثلاث فرق عمل لمناقشة الموضوعات السياسية والاقتصادية واجتماعية وثقافية وتم التأكيد على الطابع و الأهداف الخاصة للمنتدى كإطار مفصل و مرن و غير رسمي للحوار البناء و لإنضاج الأفكار و المشاورات بين الدول .

عولجت هذه المسائل في الإجتماع الثاني للمنتدى المتوسطي الذي انعقد بمنتجع سانت ماكسيم (**Sainte-Maxime**) الفرنسي في أفريل 1995 ، بينما عالج الإجتماع الثالث لهذا المنتدى في مدينة طبرقة التونسية يومي 27 و 28 جويلية 1995 المشاركة و محتوى و طبيعة الوثائق التي ستناقش في الندوة الأوروبية – المتوسطية التي تقرر عقدها في برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر[2] ، أما اللقاء الرابع فعقد برافيللو بإيطاليا سنة 1996 و اللقاء الخامس كان بالجزائر سنة 1997 أما اللقاء السادس و الأخير فان كما بـ بالما دي مايوركا 1998 .

1-أحمد مهابة، **مرجع سبق ذكره**، ص:108.

2-مصطفى بخوش، **مرجع سبق ذكره** ، ص:91.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : السياسة المتوسطية الجديدة و مسار الشراكة الأورومتوسطية

عرفت السنـوات بين 1989 و 1995 حدوث تغييرات كبيرة مسـت خريطة الجيوسياسية لأوروبا فخلال هذه السنوات سقطت الأنظمـة الإشتراكية في دول أوروبا الوســطى و الشرقيــة ، وإنهـار حلـف وارسو في 1991 لكـن التحـولات الجذرية مسّت خصوصًا الإتحاد السوفياتي الســابق الذي تفكك في31 ديسمبر 1991 وتحـول مـن دولــة واحـدة إلى مجموعــة من الـدول المستقلـة و كـذا توحيد شطري ألمانيـا و انضمامها إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية و حلف شمال الأطلسي[1] .

و دفعت هذه المتغيرات الإقليمية و العالمية (نهاية الثنائية القطبية) ، الإتحاد الأوروبي إلى مراجعة إستراتيجيته العامة و إعادة صياغة سياسة خارجية جديدة تتوافق والمتغيرات السالفة الذكر، خاصة و أن دول الإتحاد الأوروبي قد أدركت أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية الجديدة لم يعد يقتصر على الحدود السياسية لكل بلد على حدة، كما لا يمكن حصره على مستوى الحدود الجغرافية المباشرة بين بلدين أو بلدان متجاورة بل أصبح الأمن مفهومًا يتسع ليشمل المحيط الجهوي، مما يعني أن عدم الإستقرار السياسي ، الإقتصادي و الإجتماعي الذي تعرفه دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط ستكون له آثار سلبية و انعكاسات خطيرة و مباشرة على دول الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي ستمكن هذه السياسة دول الإتحاد من العودة إلى منطقة نفوذها التاريخي عبر تبني استراتيجية جديدة تتمثل في السياسة المتوسطية الجديدة التي تندرج ضمنها الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

1-ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق ذكره**، ص- ص:170-171.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و على غـــرار ما سبـــق ، جاءت " السياسة المتوسطية الجديدة " لتكرِّس هذا الإتجاه الذي تطور من الحوار و التعاون الأوروبي العربي و الأوروبي المغاربي مرورًا بـِ"السياسة المتوسطية الشاملة" التي انتهجتها الجماعة الإقتصادية الأوروبية اتجاه الدول المتوسطية في السبعينيات من القرن العشرين إلى إتباع مقاربة "الشراكة "، كونها السبيل الأفضل، حسب التصور الأوروبي، للتعامل مع الدول المتوسطية من أجل احتواء المشكلات التي تواجهها هذه الدول حتى لا تنتقل نحو دول الإتحاد الأوروبي فجاءت مقاربة الشراكة التي طرحها الإتحاد الأوروبي نتيجة تداخل عاملين اثنين هما ، بروز متغيرات دولية و إقليمية جديدة فرضت على الدول المتوسطية الفاعلة في الإتحاد أو ما يعرف بدول القوس اللاتيني (فرنسا ، إيطاليا و إسبانيا) بلورة إستراتيجية جديدة تتلاءم ومتطلبات المرحلة ، تمثلت هذه الإستراتيجية في السياسة المتوسطية الجديدة ، هذا من جهة و من جهة أخرى، لم يعد بالإمكان الإبقاء على الاتفاقيات القديمة التي أبرمتها الجماعة الإقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية في السبعينيات وفقًا للسياسة المتوسطية الشاملة من هنا ، قام الإتحاد الأوروبي بالمزاوجة بين السياسة الثنائية مع الدول الثالثية المتوسطية و بين السياسة المتعددة الأطراف في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : خلفيات الشراكة الاورومتوسطية –العوامل و الأسباب –

ينبغي بداية التمييز بين الدوافع الضرورية والدوافع الكافية التي أدت إلى تنظيم مؤتمر برشلونة ، فثمة عوامل جغرافية وتاريخية وديمغرافية وثقافية قد أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوربية وشعوب منطقة حوض البحر المتوسط منذ آلاف السنين وشكلت الخلفية التي انطلقت منها جميع محاولات الربط المؤسساتي بين المجموعة الأوروبية و دول البحر المتوسط ، لكن بالموازاة مع ما سبق ليس لدول الإتحاد الأوروبي تصور واحد بشأن الحيز الجغرافي للمتوسطية و آلية العمل و أولوية القضايا التي تفرزها البيئة المتوسطية وهذا ما يفسر تعدد السياسات الموجهة نحو دول بعينها ومع ذلك تدرك الدول الأوروبية أنها لا تستطيع أن تبلور دورا انفراديا يحقق لها مصالح خاصة في البحر المتوسط إلا من خلال السياسة الجماعية العامة للإتحاد الأوروبي ولذلك فهي تمارس ضغوطا لمواجهة محاولات التأثير في توجهات تلك السياسات الجماعية في شأن التعاون المتوسطي ، وتعكس وثيقة برشلونة لعام 1995 هذه التوازنات المتغيرة داخل الإتحاد الأوروبي نفسه ، والتوازنات بين الدول الأوروبية المتوسطية الأعضاء في الإتحاد.

لا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوربية المتوسطية يعزى إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، وخصوصا أن 50% من احتياطي النفط فيها يتركز في ليبيا، و 64% من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر، فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز والنفط في مصر وسوريا وتونس، فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوربي، وحـــوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر[1].

1-محمد بوضياف ، **"السلم الامريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، جوان2003،ص: 23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوربي بالطاقة باعتبارها معبرا إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط وجنوبها، وإلى أضخم مستودعات احتياطي النفط في العالم في منطقة الخليج العربي، التي تمثل المصدر الرئيسي للطاقة النفطية بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي، وقد بدأ نطاق مصادر الطاقة للدول البحر المتوسط التي يستفيد منها الاتحاد الأوربي بتجاوز حدود المنطقة إلى ما وراء الخليج العربي ليشمل الدول المطلة على بحر قزوين[1] وفي ضوء اعتماد الاتحاد الأوربي أساسا على مصادر الطاقة المستمدة من منطقة البحر المتوسط على اتساعها، لا عجب في أنه ركز في أول نشاط رئيسي له في أعقاب مؤتمر برشلونة على الشراكة الأوربية المتوسطية في قطاع الطاقة[2]

و لا شك أن هناك قطاعات أخرى شغلت أذهان صانعي القرار في الاتحاد الأوربي وحثهم على عقد مؤتمر برشلونة، مثل خطر الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها، والشكوك المثارة حول مشروعات الأسلحة الكيماوية في ليبيا، هذه القضايا ومثيلاتها قد أثيرت في سياق الإطار الجديد للعلاقات بين الجانبين ، ولكن قلق الاتحاد الأوربي بشأن هذه القضايا يعود إلى ما قبل مؤتمر برشلونة بوقت طويل، ومن ثم فإنها كانت تمثل دافعا رئيسيا للاتجاه نحو عقد المؤتمر، ولكنها في حد ذاتها لم تكن سببا كافيا لاتخاذ قرار الانعقاد أما الرغبة في عقد المؤتمر وإنشاء إطار جديد للشراكة فقد نبعت أساسا من التقاء تغيرات هيكلية مهمة على مستويي النظام العالمي والنظام الفرعي الإقليمي .

1- Aurèlia Mañé-Estrada, **Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politiques.** France : institut français des relations internationales, Octobre2008 , p-p : 9-11.

2-خديجة عرفة ، **أمـــن الطـــاقة** ، القاهرة: المركـــز الدولي للدراســـات الإستراتيجية و المستقبلية، مـــاي2008، ص-ص:17-18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-التغير على مستوى النظام العالمي:

مثلت الحرب الباردة النمط الهيكلي المهيمن على النظام العالمي حتى وضعت انتهت بسقوط جدار برلين و تفكك المعسكر الشرقي ، وبانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تحول التفوق الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع به في المنطقة إلى الهيمنة الكاملة ، وقد شكل الغزو العراقي للكويت، وعملية عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، أساس فرض مفهوم السلام الأمريكي على المنطقة بأسرها، إذ شرعت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، في انتهاج سياسة المسارين مع انتهاء حرب الخليج الثانية، ففي 06 مارس 1991 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن هذه السياسة الجديدة في خطاب ألقاه في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ بالكونجرس وقد تمخض المسار الأول عن وجود عسكري أمريكي لم يسبق له مثيل في الخليج العربي،[1] من خلال المناورات العسكرية المشتركة مع الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية،وأيضا من خلال إنشاء الأسطول الخامس في المنطقة أما المسار الثاني فقد أدى إلى عقد مؤتمر مدريد وعملية السلام تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991.

2-التغير على المستويات الفرعية للنظام العالمي:

ثمة حركيتان أساسيتان على المستويات الفرعية للنظام العالمي، وكانتا وراء عقد مؤتمر برشلونة، وتشكيل إطار جديد للعلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول منطقة البحر المتوسط، أولهما أن زعماء دول الاتحاد الأوربي قد اقتنعوا حين آن الأوان لعقد المؤتمر

1-برهان غليون ، **ما بعد الخليج و عصر المواجهات الكبرى** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ، 1992 ، ص:149.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بأن هناك حاجة ملحة إلى تحقيق التوازن بين التزاماتهم اتجاه أوربا الشرقية وأوربا الوسطى من جهة، والتزاماتهم الجديدة تجاه منطقة البحر المتوسط من جهة أخرى و ثانيهما أن الاتحاد الأوربي كان عازما على القيام بدور إقليمي أكبر خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة وبالتالي فإن تخوف بلدان أوربا الجنوبية من البقاء وحدها في مواجهة الأخطار الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط دفع بها إلى الحرص على توسيع اهتمامات الإتحاد في هذا الاتجاه[1]والعمل على ضرورة إحداث التوازن بالتوجه نحو جنوب المتوسط .

أ/ – التوازن بين التزامات الاتحاد الأوربي:

دفع انهيار جدار برلين أوروبا إلى مواجهة عدة مشكلات طارئة، مثل إعادة توحيد شطري ألمانيا، ومستقبل المجموعة الأوربية، ومستقبل حلف شمال الأطلسي، وهجرات الشعوب عبر الحدود، بمعدلات غير مسبوقة، وعمليات الإبادة في يوغسلافيا السابقة، وخطر امتداد الحرب إلى منطقة البلقان، والمضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة المترتبة على هذه التطورات، كل ذلك أدى بالمجموعة الأوربية إلى أن تركز اهتمامها على أوربا الوسطى وأوربا الشرقية، فبسبب توحيد شطري ألمانيا عام 1990 تكلفت ألمانيا ما يقدر بـ 698 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 1996 وعلى الرغم من أن دول جنوب أوربا، وخاصة إيطاليا وإسبانيا، كانت تدرك دائما الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للدول الواقعة جنوب حوض البحر المتوسط [2]، فإن دول شمال أوربا، وعلى وجه التحديد ألمانيـــا، كان لابد من إقناعها بأهميـة منطقة البحـر المتوسط في سياق أمن الاتحاد الأوربي ورفاهيتـه، ولعـل التطورات التي اجتذبت انتباه ألمانيا بهذا

1-زبيغنيف بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج العظمى:التفوق الأمريكي و ضروراته الجيوستراتيجية الملحة** ،تر: سليم أبراهام، دمشق: منشورات علاء الدين ،ط3، 2007 ، ص- ص:90-91.

2-أ.ر.رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة، مجلة دراسات عالمية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد22، د.ت.ن ، ص:10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصدد هي مشكلة تدفق المهاجرين من منطقة البحر المتوسط، واستغلال الأحزاب السياسية اليمينية مشاعر العداء للمهاجرين وقد أدرك الاتحاد الأوربي الحاجة إلى معالجة القصور في الاهتمام الموجه إلى منطقة البحر المتوسط من خلال دعم العلاقات مع دول تلك المنطقة و يمثل النمو الديمغرافي في الدول الواقعة في الضفة الجنوبية للحوض تهديدا آخر ذلك أن كل المؤشرات و الإحصائيات تدل على النمو السكاني المتسارع في دول الضفة الجنوبية للمتوسط بحيث ستميل كفة الميزان البشري لصالحها مع حلول سنة 2025 بعدد سكان يقدر بـِ355.1 مليون مقابل 220.8مليون سنة 1995 أي بزيادة قدرها 134 مليون نسمة خلال 30 سنة بينما تتراجع الزيادة السكانية لدول شمال الحوض بـِ 4.4 مليون في نفس الفترة [1] .

تترتب عن هذه الظاهرة الديمغرافية نتيجتان لهما انعكاس مباشر على دول الضفتين الجنوبية و الشمالية، أولهما عدم التوازن بين زيادة عدد السكان، خاصة فئة الشباب، و أزمة السياسات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية التي اعتمدتها النظم الحاكمة منذ الاستقلال في الخمسينيات حتى السبعينيات، أما النتيجة الثانية والتي ترتبط بسابقتها، فتتمثل في ظاهرة الهجرة نحو دول أوروبا الغربية خصوصًا فرنسا، إيطاليا، إسبانيا و ألمانيا، بحثًا عن فرص العمل و الرفاهية، سواءًا كانت هذه الهجرة شرعية أو غير شرعية.[2]

ب/- البحث عن دور إقليمي أكبر:

على الرغم من استمرار الهيمنة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد كان الاتحاد الأوربي عازما على أن يؤدي دورا أكبر في المنطقة، بما في ذلك عملية السـلام

1- Nadji Safir, « Question migratoire, sécurité et coopération en Méditerranée occidentale » , **Études internationales**, vol. 24, n° 1, 1993, pp : 82-83.

2-Hassan Bousetta, « Le nouveau Partenariat Euro-Méditerranéen : Enjeux et perspectives pour les sociétés civiles et pour les communautés immigrées », **Nouvelle Tribune**, N°16, Juillet/Août 1997.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وطوال فترة الحرب الباردة التي كان الاتحاد السوفيتي أحد قطبي العالم فيها، كانت الضرورة التي يقتضيها التحالف عبر الأطلسي تطغى على الدور الأوربي، ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي حتى بدأت القوى الأوربية في تأكيد دورها باطراد، وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعزز وجودها العسكري في الخليج العربي، وتحاول الانفراد بدور الوسيط في عملية السلام ، بدأ الأوربيون يطرحون خططا أمنية جديدة للمنطقة بأسرها.

وكان التصور الأوربي عن الأمن الإقليمي يأتي مختلفا عن التصور الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعطي اهتماما أكبر للقوة العسكرية، في حين كانت أوربا تركز على الاستقرار السياسي[1]. وقد بدأت كل من إيطاليا وإسبانيا في بلورة رؤيتهما الخاصة للأمن، فاقترحت إيطاليا لأول مرة فكرة جديدة تتلخص في تطبيق مبادئ هلسنكي على منطقة الشرق الأوسط، ومع إدراك إيطاليا للاختلافات القائمة بين السياق الأوربي وسياق منطقة البحر المتوسط، فقد كانت ترى تطبيق العديد من عناصر مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا على الساحل الجنوبي للمنطقة من المغرب إلى إيران وأطلق على هذا المقترح اسم مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط،[2] كما طرحت فرنسا من جانبها خطة أخرى بديلة تهدف إلى الجمع بين دول الاتحاد المغربي العربي (الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) من جهة، وعدد من دول الاتحاد الأوربي هي فرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا من جهة أخرى، وفقا لما يمكن أن نطلق عليه الخطط الأوربية لإلغاء القطبية في سياق الأمن من

1-زبيغنيف بريجنسكي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 70.

2-وليد محمود عبد الناصر،"التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف" ،**السياسة الدولية** ، العدد124 ، أفريل 1996 ، ص: 115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منطقة البحر المتوسط، وقد وضعت هـذه الخطة بمعــزل عن اتحــاد غرب أوربا وكذلك حلف شمال الأطلسي المرتبطين إلى حد كبير بالحرب الباردة والمنافسة بين الشرق والغرب، وتركز هذه الخطة التي اشتهرت باسم "5+5" من الناحية الوظيفية والمؤسسية على الجوانب الاقتصادية ومسائل الهجرة أكثر من تركيزها على القضايا العسكرية ، آلية حوار 5+5 تعطلت بفعل المتغيرات الدولية الطارئة[1] (حرب الخليــج و مواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا و كذا بفعل الحصار على ليبيا و الخلافات البينية بين دول المغرب العربي حول قضية الصحراء الغربية) .

وتأسيسا على ما سبق أدركت دول الإتحاد الأوروبي أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية الجديدة لم يعد منحصرًا في بعده الداخلي لكل بلد على حدة ، كما لا يمكن حصره على مستوى الحدود الجغرافية المباشرة بين بلدين أو بلدان متجاورة بل أصبح الأمن مفهومًا يتسع ليشمل المحيط الجهوي، مما يعني أن عدم الإستقرار السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي الذي تعرفه دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط ستكون له آثار سلبية و انعكاسات خطيرة على دول الإتحاد الأوروبي كما أن مقاربات القوة الصلبة لم تنتج سوى مزيد من اللاأمن و اللااستقرار[2] .

3-التغير على المستويات الفرعية للنظام في منطقة البحر المتوسط :

يمكن تصنيف أهم التغيرات على المستويات الفرعية للنظام في منطقة البحر المتوسط إلى نوعين ، أولهما سعي دول منطقة البحر المتوسط إلى القيام بدور أكثر

1-مالك عوني ،"**موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط**"، **السياسة الدولية**، العدد99، جانفي 1999، ص:107.

1-Roberto Aliboni,**The future of The Euro mediteranean security dialogue,**Paris **:** Institue For security studies,March2000,pp : 27-29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استقلالية في السياسة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمنطقتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة وثانيهما صعود التيار الإسلامي الذي أصاب معظم دول المنطقة إلى جانب دول الاتحاد الأوربي بالقلق فقد أصبح لزاما على أوربا أن تجد صيغ جديدة تنظم من خلالها ما هو اقتصادي و سياسي في منطقتها و المحافظة على أسواق تبدو واعدة وذلك من وراء المنافسة الأمريكية و الآسيوية وتصاعد ديناميات الإندماج الإقليمي وتنامي التدفقات عبر الإقليمية ، عبر القومية وكذلك آثار و تجليات العولمة .

أ/- السعي للقيام بدور مستقل:

كان من أبرز تجليات ما بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية و ترتب عن ذلك تهميش القوى المحلية و الجهوية بما في ذلك القوى التي تشكل مراكز وسيطة للرأسمالية العالمية أبرزها دول الإتحاد الأوروبي . وقد ظل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي على المدى الزمني الطويل يكمن في سعي الفلسطينيين إلى إقامة دولة لهم، وكان ذلك هو المبدأ الذي استند إليه العالم العربي لتحديد هويته بعد الحرب[1]، وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس بيل كلينتون تباطأت في متابعة عملية السلام من حيث انتهت إدارة الرئيس السابق جورج بوش، فإن الدبلوماسية السرية التي جرت على الأراضي الأوربية في أوسلو فتحت الطريق أمام الوساطة الأمريكية النشطة، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين من جانب، وإسرائيل والأردن من جانب آخر، وإلى السلام بينهم وقيام السلطة الفلسطينية والانتخابات الديمقراطية للمجلس التشريعي الفلسطيني، ووصول

1- محمد بوضياف، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص:51-52.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ياسر عرفات إلى الرئاسة، ومن دون حدوث هذا التغير المفاجئ في الموقف، ما كان أحد ليتصور بأن مؤتمرا كالذي عقد في برشلونة يمكن أن يشهد مشاركة سوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية مشاركة كاملة، فقبل مؤتمر برشلونة بشهرين، تم توقيع اتفاق في 28 سبتمبر 1995 في البيت الأبيض، انسحبت بموجبه القوات الإسرائيلية من معظم المدن الرئيسية ومن مئات القرى في الضفة الغربي، وأصبح واضحا أن "لا رجوع عن عملية السلام"، على حد قول ياسر عرفات وفي الوقت ذاته كانت سوريا وإسرائيل تواصلان مفاوضاتهما الشاقة من أجل السلام وعلى الرغم من أن اعتماد إسرائيل الكامل على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفة السبيل الوحيد المقبول لتحقيق السلام وترى إسرائيل أن السلام لكي يكون حقيقيا يجب أن يتجاوز مجرد غياب حالة الحرب إلى إحداث تحول نوعي في طبيعة العلاقات بين إسرائيل و جيرانها العرب بما يعنيه ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة و علاقات مفتوحة و مشاريع إقتصادية مشتركة وبالتالي يقتضي التطبيع مع إسرائيل الإعتراف بشرعية وجودها و التسليم بذلك[1].

هذه المقاربة الجديدة حددها بوضوح وزير الخارجية و رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق في مقال صدر في صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 24 جانفي 1992

شمعون بيريز **Shimon Peres** عند تأكيده أن " إمكانية خلق شرق أوسط جديد ليست وهمًا بعيد المنال ...و لن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الإهتمام بموضوع التعاون الإقتصادي؛ حيث الإقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية ...و خلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة، أريد أن أشير إلى أن المصالح لا تولد و لكنها تخلق".[2]

1-نفس المرجع ، ص-ص:61-62.

2-أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص:43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمعنى أن التصورات الإسرائيلية القديمة القائمة على السيطرة العسكرية على الأراضي العربية بواسطة الإحتلال تركت مكانها لتصورات جديدة قوامها اختراق النظام الإقليمي العربي باستعمال المقاربة القطاعية القائمة على بناء علاقات تعاونية مع الأطراف العربية في بعض الميادين الإقتصادية كالصناعات التحويلية، الزراعة، السياحة ، تحلية المياه ، إلخ ، هذه العلاقات الجديدة هي وحدها الكفيلة بخلق شعور مشترك جديد يتعدى الإنتماءات الوطنية الضيقة ليصل، حسب تصور بيريز، إلى حد تكوين شعور فوق قومي يضم إلى جانب العرب و الإسرائيليين الأتراك و حتى الإيرانيين في المستقبل ضمن " أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة و هيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية وفقا للمعادلة التالية : المياه التركية + الأموال الخليجية + الأيادي العاملة المصرية + العقول الإسرائيلية." [1]

ولقد ظهرت بوادر تجسيد هذا التصور على أرض الواقع مع التوقيع على اتفاق غزة– أريحا أولا المعروف باتفاق أسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل يوم 13 سبتمبر 1993 في واشنطن، الذي يحدد المرحلة الإنتقالية في الأراضي الفلسطينية، ثم معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية المعروفة باتفاق وادي عربة في 26 أكتوبر 1994 ، في انتظار الوصول إلى اتفاق سلام مع سوريا و لبنان . مشتركة تكون بمثابة الدافع الحقيقي لعملية السلام في الشرق الأوسط و بالتالي الهيكل القاعدي لتجسيد التصور الأمريكي – الإسرائيلي المراد تحقيقه في المنطقة في إطار ما سيعرف فيما بعد بـِ السوق الشرق أوسطية.[1]

1- بيريس، شمعون، **الشرق الأوسط الجديد** . تر: محمد حلمي عبد الحافظ ، عمَّان : الأهلية للنشر والتوزيع ،1994، ص: 62.

2-أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كان الاتحاد الأوربي حتى قبل انعقاد مؤتمر برشلونة هو أكبر متبرع بالمعونات للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة وقد كان إشراك الاتحاد الأوربي للسلطة الفلسطينية بوصفها طرفا كامل العضوية في مؤتمر برشلونة خطوة جد إيجابية ، حيث اعتبره الفلسطينيون دليلا على أنهم على الطريق الصحيح نحو إقامة دولة لهم. كما يعمل الإتحاد الأوروبي بوصفه قوة اقتصادية و تجارية على فرض وجوده السياسي المستقل على الساحة الدولية ، فلقد أظهرت مشكلة البلقان ضعف الإتحاد في حل الأزمـــة و انضواءه وراء القوة الأمريكية ، وأظهـــرت الحـــرب في جمهورية البوسنة و الهرسك عجز الدبلوماسية الأوروبية في حل مشكلات أوروبا، مما يعني عدم إمكانية الأوروبيين توفيق مصالحهم الخاصة ضمن إطـــار المصـــالحة العليا للإتحاد الأوروبـــي و بالتالي كانت هذه الحرب بمثابة الإمتحان الأول لمعاهدة ماستريخت و خاصة الترتيبات المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمن المشترك التي ثبتت محدوديتها.[2]

ولتعويض هذا العجز يبحث الإتحاد من خلال سياسة متوسطية عن سلطة جيوسياسية في محيطه الجواري يدافع ويقاوم من خلالها الهيمنة الأمريكية المتسلطة على المنطقة ويعكس إهتمام أوروبا بالجهة الشرقية للمتوسط عن رغبة في لعب دور مع الولايات المتحدة في حل أزمة الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات الأورومتوسطية هو في الحقيقة تعزيز لمكانة الإتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي .

1-احمد كاتب ، مرجع سابق ذكره ، ص:42.

2-المرجع نفسه ، ص: 43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب/- تحدي التيار الإسلامي في منطقة المتوسط :

بدأ نمو التيار الإسلامي الصاعد يهدد منطقة المتوسط قبل أن ينعقد مؤتمر برشلونة، وهو التهديد الذي ما يزال مستمرا حتى اليوم ، ففي عام 1979 دقت الثورة الإيرانية ناقوس الخطر، وأحدث اندلاعها هزة ما تزال أصداؤها تتردد حتى اليوم.

شكلت الحركيات الأزموية الإقتصادية (التبعية ، المديونية و العجز التنموي) في بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط مدخلات لأزمات سياسية و إجتماعية أدت إلى بروز و تنامي ظاهرة التطرف الديني الذي يسعى إلى إنهاء الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة واستبدالها بأنظمة تعتمد الشريعة الإسلامية أساس الحياة العامة للمجتمعات على كل الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية[1] فبرزت مجموعة من التنظيمات التي انتهجت العمل السياسي و العمل العسكري أحيانًا لبلوغ هدفها: [2] حركة العدل و الإحسان بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين في المغرب، الجبهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة الشيخين عبـــاسي مدني و علي بن حـــاج، و حركة حماس بزعامة الشيخ محفوظ نحناح في الجزائر، حركة النهضة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي في تونس، الجماعة الإسلامية في مصر و التي يديرها انطلاقًا من الولايات المتحدة الشيخ عمر عبد الرحمن، الإخوان المسلمون في سوريا ، و حزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين أربكان في تركيا . و لقـد عرفت كـل من الجزائر و مصر اضطرابات داخليـة ناتجة عن تبني بعض التنظيمات الإسلامية لخيار العنف من

1-منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة "في الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1996 ، ص: 47.

2-حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1999، ص: 132.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أجل إقامــة نظام الدولــة الإسلاميــة و هــذا ابتداءً من سنة 1991 حيث تبنت الجبهـة الإسلاميـة للإنقــاذ و جناحيــها المسلحين الجيش الإسلامي للإنقاذ و الجماعة الإسلامية المسلحة خيار العنف مما أدى إلى سقوط ضحايا يتراوح عددهم حسب التقديرات من سنة 1992 إلى سنة 1999 بين **100.000** و **120.000** قتيل و خسائر مادية فادحة قدرت بأكثر من 20 مليار دولار [1] .

كانت دول الاتحاد الأوربي تتوجس من انتشار التيار الإسلامي منذ الثورة الإيرانية، إلا أن الأزمة في الجزائر وتنامي قوة الحركة الإسلامية في تركيا أثارا مشاعر الخوف من احتمال حدوث نوع من الانهيارات المتسلسلة في منطقة حوض البحر المتوسط ، فالجزائر وتركيا قريبتان من الاتحاد الأوربي بدرجة يتعذر معها الاطمئنان إلى ما يجري فيهما، وقد بدأت أصداء الأزمة الجزائرية تتردد في قلب أوربا باطراد قبيل انعقاد مؤتمر برشلونة، كما امتد العنف إلى فرنسا عن طريق بعض الخلايا الإرهابية ، مما خلق إحساسا بالصدمة والرعب لدى المواطنين الفرنسيين ، كما ساهمت حرب الخليج الثانية 1991 و الإرهاب في الجزائر ابتداءًا من نفس السنة في ترسيخ هذه الرؤية لدى المجتمعات الأوروبيــة بصفة عامــة و مثقفيها و ساستها خاصة بعد إمتداد الظاهرة الإرهابية إلى أوروبا و التي اشتدت حدتها سنة 1995 مع سلسلة التفجيرات التي قامت بها الجماعة الإسلامية المسلحة **(GIA)** الجزائرية في باريس بين شهري جويلية و سبتمبر 1995، وتشعبت لتصل إلى غاية تكوين شبكات تهريب الأسلحة اتجاه الجزائر لتمويل الجماعات المسلحة[2] ويتجلى خطر التيار الإسلامي على دول الاتحاد الأوربي داخل المجتمعات الأوربية أكثر من تلك الواقعة خارجها، فهناك الملايين

1-رشيد تلمساني ، "**الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**"،**أوراق كارنيغي**،بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد7 ، جانفي 2008، ص:4.

2-أحمد كاتب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المسلمين يعيشون في هذه الدول وإذا كانت حركة تدفق المهاجرين التي جاءت بالمسلمين إلى قلب مجتمعات الاتحاد الأوربي حركة قديمة العهد، فإن نمو أعداد المهاجرين اليوم صار مبعثا للقلق، وتتفاوت هذه الأعداد تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى. وتمثل إجمالا 2,4% من مجموع سكان الاتحاد الأوربي، حيث تبلغ نسبتهم 4,3% في النمسا، و6,4% في بلجيكا، و3,8% في فرنسا، و5,2% في ألمانيا، و3% في هولندا، وتأتي المملكة المغربية في المركز الأول من بين دول المغرب العربي، تليها الجزائر وتونس، من حيث إجمالي عدد المهاجرين منها إلى دول الاتحاد الأوربي في عام 1993، أما تركيا فتتصدر هذه الدول جميعا، وتأتي فرنسا على رأس قائمة الدول المستقبلة للمهاجرين من شمال إفريقيا، بينما تأتي ألمانيا على رأس دول الاتحاد الأوربي المستقبلة للمهاجرين الأتراك.

إن الجذوة التي توقد الإحساس بأن المهاجرين يشكلون مصدرا للخطر في دول الاتحاد الأوربي هي شبح البطالة، فالعاطلون عن العمل في أوربا يبلغ عددهم حوالي 18 مليون نسمة. وتتفاوت نسب البطالة تفاوتا كبيرا بين دول الاتحاد الأوربي، وقد بلغت متوسطا قدره 9,6% في اثنتي عشرة دولة أوربية عام 1992، واليوم يبلغ المتوسط على مستوى أوربا 11%، أي حوالي ضعف النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أكبر نسبة مئوية من العاطلين عن العمل موجودة في إسبانيا وهي 18%، وهي نسبة كفيلة بأن تجعل الرعايا الأجانب غير مرغوب فيهم لأنهم ينافسون مواطني الاتحاد الأوربي على سوق العمل التي أصبحت تضيق شيئا فشيئا وتعد نسبة البطالة ومعدلها بين المهاجرين من دول البحر المتوسط مفزعة عند مقارنتها بمواطني الاتحاد الأوربي، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة البطالة بين المهاجرين الأتراك في هولندا 35%، وبين المغاربة 42%، مقارنة بنسبة 7% بين المواطنين من أصل هولندي.[1]

1-المرجع نفسه، ص: 71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويوجد في معظم الدول الأوروبية أحزاب شعبية يمينية تعارض الهجرة وتعبأ الجماهير بصورة متزايدة ضد مسألة الأقليات المسلمة ، وتشمل هذه الأحزاب الجبهة الوطنية (le Front National)في فرنسا و حزب فلايمز بيلاج Vlaams Belagالمعروف سابقا باسم كتلة فلامز في بلجيكا، وحزبا الشعب في الدنمرك وسويسرا، وحزب الحرية في النمسا .

1-فرانسيس فوكوياما ، **الهوية و الهجرة و الديمقراطية الليبرالية** ، تر:مصطفى عبد العزيز، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، جويلية 2007 ، ص: 3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : مقاربة الشـــراكة الأورومتوسطية – الأبعاد و الرهانات–

تعود مرجعية الشراكة الأورو-متوسطية إلى مسار برشلونة الذي انطلق رسميا في الندوة الأورو-متوسطية التي عقدت ببرشلونة 26-27 نوفمبر1995 ، حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الإتحاد الأوروبي، وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط ،توج بـ"إعلان برشلونة" الذي شدد على تحقيق هدف "إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار" و "تطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب" في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط ويؤكد بيان برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام "تعاون شامل وتضامني" في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر[1].

وقد جاء هذا المؤتمر تتويجا لحوارات عربية / أوروبية استمرت أكثر من 20 عاما شهدت جولات صعبة من النقاشات و الآراء و الإتفاقيات ، وبدا المؤتمر كمحاولة أولى لبلورة رؤية مستقبلية لمنطقة المتوسط ، طرح خلاله كل طرف واقع المنطقة و تحدياتـــها و تصوراته لمستقبلها بما ينسجم مع مصالحه على مختلف الأصعدة [2] شكلت كلها الخلفيات التي قامت عليها مقاربة الشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة ، ففي قمة المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات الأوروبية في كورفو Corfou باليونان في 24-25جوان 1994 أُعطي أول دفع لسياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للإتحاد الأوروبي عندما أكد الأوروبيون على "الأهمية التي تكتسيها (معالجة ثنائية بين دول الإتحاد الأوروبي و الدول الثالثية المتوسطية) للمشاكل السيـــاسية

1-فتح الله ولعلو ، **المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية** ، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1 ، 1997، ص: 13.

2-سمير صارم ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:210.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و الإقتصادية و الإجتماعية التي يتطلب حلها الأمثل ظروف تعاون إقليمية، ... و إمكـــانية الدعوة إلى نـــدوة يشـــارك فيها الإتحـــاد الأوروبي و شركاؤه المتوسطيون.. ودعا المفوضية إلى تقديم تقرير جديد في أسرع الآجال على أن يحتوي على توصيات بشان كيفية دعم سياسة الإتحاد تجاه إقليم البحر المتوسط في الأجلين القصير و المتوسط على نحو يخدم مصالح الإتحاد الأوروبي و شركائه و يدعم السلام و الإستقرار و الأمن و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في المنطقة [1].

وهي الأسس التي تم تأكيدها بمدينة كان الفرنسية في جوان 1995 حين صادق المجلس الأوروبي على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة ببناء "شراكة أوروبية متوسطية" والتي تم تبنيها رسميا كإستراتيجية للإتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة التي عقدت في 29-30نوفمبر 1995 وبالتالي يكون الإتحاد الأوروبي باعتماده المقاربة الجديدة المتمثلة في "الشراكة " قد حقق نقلة نوعية في علاقاته التقليدية مع الدول المتوسطية عن طريق إقامة علاقات تعاون ثابتة و متطورة وفقًا لمبدأ المصالح المتبادلة الذي يعني أنه بإمكان الأطراف المتعاونة " تبادل قيم ذات صبغة اقتصاديـــة أساسًا ، و كذلك ذات صبغة غير اقتصادية (اجتماعية و ثقافية و سياسية و ... ، إنه تبادل يخلق و ينمي تدفقات عكسية مفيدة للأطراف جميعًا ، و متطورة كمًا و نوعًا مع مرور الزمن ... هذا هو الإطار بالذات الذي يجب أن يمثل أرضية للتعاون حتى الشراكة [2]"

1-بني هونسون ، "الإتحاد الأوروبي و البحر المتوسط" ، **السياسة الدولية**، العدد118، جوان1994، ص:101.

2- عامر لطفي، **الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوروبية في ظل إطار برشلونة . قضايا استراتيجية**، ، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد9 ، ماي1997، ص:17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن صيغة برشلونة للشراكة الاورومتوسطية التي طرحها الإتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 ، تعكس رؤية جماعية لمستقبل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول الواقعة على الضفاف الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط ، وقد تكونت هذه الرؤية بصورة تراكمية عبر عدة سنوات تحت تأثير عوامل عديدة تتعلق بالبناء الداخلي الأوروبي والتوازنات المتغيرة داخله وكذا نتيجة للمتغيرات الطارئة التي أفرزتها التحولات الدولية العميقة بعد الحرب الباردة و استجابة لديناميكيات العولمة/ الإقليمية، وبالتالي فصيغة برشلونة تمثل اقترابا شاملا لقضايا منطقة البحر المتوسط بأبعادها المختلفة ، وقد صنف إعلان برشلونة هذه الأبعاد حول محاور ثلاث هي : البعد الأمني و السياسي و البعد الإقتصادي و المالي والبعد الإجتماعي و الثقافي و البيئي ، هذا التصنيف لا ينفي التداخل الحتمي بين هذه المحاور الثلاث ، ولكن بقطع النظر عن التداخل على المستوى العملي سنحتفظ منهجيا بنفس التصنيف المنهجي في عرض الشراكة الأورومتوسطية [1].

في البداية تجدر الإشارة إلى أن المفهوم المطروح للشراكة ، هو مفهوم أوروبي ، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه ، فالمشروع المتوسطي و كما يدل عليه اسمه هو مشروع أوروبي في الأساس[2] في حين أن "المتوسط" يبدو مفهوما مراوغا لا يحمل دلالات واضحة و يصعب تقديم تعريف شامل ومحدد له ، فالتفسيرات السياسية و الأكاديمية المعاصرة تتأثر بالرؤية الذاتية وقد تأثرت سياسات الإتحاد الأوروبي في الماضي بشكل مباشر بالغموض الذي يحيط بتعريف الإقليم[3] .

1-سمعان بطرس فرج الله ، **مرجع سابق ذكره** ، ص- ص: 114-115.

2-مصطفى بخوش ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:93.

3-بني هونسون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 99-100.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد عانت سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من الإفتقار إلى اتفاق عام حولها أدى في أغلب الأحيان إلى شل هذه السياسات و إثبات محدوديتها . زيادة على إقصاء بعض الدول المتوسطية على حساب إدراج دول لا تشاطئ البحر بحيث لم يتم استدعاء ليبيا بحجة أنها لم توقع اتفاقيات تعاون في السبعينيات، بيد أن السبب الحقيقي يكمن في اعتبارها من قِبل بعض الدول الأوروبية (فرنسا و بريطانيا) طرفا رئيسيا في قضية لوكربي كما تم إقصاء ألبانيا و الدول الناتجة عن تفكك يوغوسلافيا : كرواتيا و البوسنة و الهرسك بسبب الحرب في البلقان و مفاوضات دايتون 1995، بينما تم استدعاء سلوفينيا في المنبر الديبلوماسي فقط[1].

كما كان هناك مراقبون آخرون يمثلون الفاتيكان وسويسرا والنرويج، والذين ضمهم ما أطلق عليه "الرواق الدبلوماسي"، أي أن الإطار ينطبق من الناحية الرسمية على جميع المشاركين السبعة والعشرين في المؤتمر[2]. فبدلا من اتباع سياسة إدماج ستؤدي إلى اختلال التوازن البشري و الديني داخل الإتحاد الأوروبي لصالح التركيبة المتوسطية (العربية و التركية، المسلمة في غالبيتها الساحقة)، اتجهت مفوضية بروكسل إلى اعتماد سياسة ستسمح لها بتفادي هذا السيناريو من خلال احتواء المشكلات التي تعانيها الدول الثالثية المتوسطية داخل حدود هذه الأقطار، و هذا عن طريق التركيز على ثلاثة محاور رئيسية هي : المحور السياسي و الأمني، المحور الإقتصادي و المالي، و أخيرًا المحور الإجتماعي و الإنساني و الثقافي. و لقد شّكلت هذه المحاور الثلاثة الدعائم الرئيسية للبيان الختامي لندوة برشلونة الأوروبية – المتوسطية التي انعقدت يومي 27 و 28 نوفمبر 1995.

1-أحمد كاتب ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 93.

2- أ.ر. رامازاني، **مرجع سابق ذكره** ، ص:17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكدت ديباجة إعلان برشلونة على أن الهدف الأسمى للتعاون الشامل بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد هو العمل على "تأمين السلام و الإستقرار و الإزدهار" في المنطقة ، ويتضح من تحليل سياق مقررات برشلونة ، أن اهتمام أوروبا بالأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي ينبع من هواجسها الأمنية ، حيث أن عدم الاستقرار السياسي في بلدان جنوب وشرق المتوسط يرجع بالدرجة الأولى إلى إحباطات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لتلك البلدان .

وقد تم التركيز على البعد السياسي و الأمني للشراكة الاورومتوسطية في مقررات مؤتمر شتوتغارت افريل 1999 والذي طرح مشروع ''ميثاق الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط'' بهدف بناء سياسة إقليمية متماسكة تتضمن تدابير لبناء ثقة متبادلة و إنشاء جهاز لإدارة الأزمات عبر البحر المتوسط و العمل على مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة إضافة إلى الكوارث الطبيعية [1]..

الجديد في هذه المقاربة ''الشراكة'' هو الموازاة بين المسارين الثنائي و متعدد الأطراف، ذلك أن الإتحاد الأوروبي شرع في سلسلة من المفاوضات مع الدول الثالثية المتوسطية على حدى بغرض الوصول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية للشراكة بين كل دولة من هذه الدول و الإتحاد الأوروبي، اتفاقيات ُقدِّمت كنماذج للاتفاقيات المستقبلية بين الطرفين إلى جانب تحديد اتفاقيات التعاون المالي و التقني **(MEDA)** التي من المفروض أن تخلف البروتوكولات المالية الرابعة الناتجة عن السياسة المتوسطية الشاملة[2]. و يتسم إطار برشلونة بمنهج كلي، فقبل مؤتمر برشلونة كانت العلاقات الأوربية المتوسطية ومنذ نشأتها في الستينات والسبعينات تستند أساسا إلى عوامل

1- المؤتمر الأورومتوسطي الثالث ، شتوتجارت 1999/04/16 ، النص النهائي.

2- Robert PANDRAUD, Francis GALIZI, **Europe – Méditerranée, Quel Partenariat ?**. Paris : Assemblée nationale française, rapport d'information N° 2367, 15 novembre 1995, p :43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اقتصادية، إن لم تقتصر عليها، وذلك من خلال مجموعة معقدة من الاتفاقات الثنائية ويعبر هذا التركيز إلى حد كبير عن فلسفة أوربا في تكوين الاتحاد التي مازالت تقف وراء الجهود الأوربية لتحقيق التكامل حتى اليوم، وقد حدد إعلان برشلونة مساري الشراكة : تعزيز الروابط الثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوربي من جهة وبين كل شريك متوسطي عبر اتفاقيات الشراكة، ومن جهة ثانية، تحسين التعاون الإقليمي من خلال الآليات المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز تدريجي للتماسك الإقليمي وبالتالي ، فإعلان برشلونة أكثر من مجرد اتفاقيات لتحرير التجارة؛ فهو اتفاق يهدف لمعالجة القضايا السياسية والأمنية والتعاون التجاري فضلا عن الحوار بين الثقافات[1] لكن على الرغم من المؤشرات التي تدفع نحو اعتماد منهج أكثر توازنا في بناء العلاقات عبر المتوسطية ، يركز مشروع الشراكة على الجوانب السياسية و الاقتصادية بدرجة أولى إلا أنه يطرح بجدية برامج عمل وأهدافا وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية، فهو يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي "الشراكة السياسية والأمنية" و"الشراكة الاقتصادية والمالية" و "الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية"[2].

1-الشراكة السياسية و الأمنية :

لقد انعكست الرؤية الأوروبية لمفهوم الأمن و الإستقرار في الفضاء المتوسطي على إعلان برشلونة 1995 كما انعكست على مضمون اتفاقيات الشراكة الرسمية بين الإتحاد الأوروبي و الدول الثالثية المتوسطية ، والملاحظ أن هذه الرؤية تتسم بقدر كبير من التناقض بين مفرداتها و أثارت العديد من الإشكاليات والقضايا الخلافية سواء

1- آنا بالاثيو فاليليرسوندي ، "مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط" ، تر: عادل زقاغ ، **مجلة جورج تاون للشؤون الدولية**، العدد الخاص بـــ شتاء/ ربيع 2004 ، ص:2.

2-فتح الله ولعلو ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على مستوى المفاهيم أم على مستوى المبادئ و القواعد العامة التي تحكم العلاقات بين الدول المتوسطية أم على مستوى أدوات و سبل الوقاية و تسوية النزاعات في المنطقة . حيث أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون بـِ " شراكة سياسية و أمنية: تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار " فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة : دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر و الدول الثالثية المتوسطية الإثنتي عشر إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال "دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم " مجال سلام و استقرار في منطقة البحر المتوسط " بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي – متوسطي لهذا الغرض[1] "

و من أجل بلوغ هدف إيجاد فضاء سلام واستقرار مشترك ، والذي يبقى رهين تطورات سياسية و دبلوماسية مستقبلية في المنطقة المتوسطية كإقامة سلام شامل و عادل في منطقة الشرق الأوسط، و عودة الإستقرار إلى منطقة المغرب العربي، نهاية الحروب في البلقان و قيام هيئة دفاعية أوروبية موازية لحلف شمال الأطلسي، سعت المفوضية الأوروبية إلى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول الثالثية المتوسطية خاصة كل من الجزائر، مصر و سوريا، خاصة و أن هذه الدول الثلاثة ، دون سواها، تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني و الدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الإتجاه مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية قد تشكل تهديدات محتملة على أمن دول الإتحاد بالفعل، ثمة اتفاق أوروبي حول تصنيف المخاطر التي يواجهها الإتحاد.

1- سمعان بطرس فرج الله ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يتضح من استقراء صياغة المبادئ التي تضمنها إعلان برشلونة في شقه السياسي و الأمني أن هذه الصياغة تتسم بقدر كبير من المرونة و الغموض و هو أمر مألوف في صياغة الوثائق الدولية ذات الطبيعة السياسية لتجنب رفض أي طرف من الأطراف الانخراط في مســـار الشراكة الاوروميتوسطية ، فغموض الصياغة شرط أساسي للوصول إلى توافق الآراء Consensus حول المفاهيم العامة للشراكة ، ما يترك المجال مفتوحا أمام كل طرف لتفسير مفردات الشراكة وفق رؤيته الخاصة التي تفرضها مصالحه.

إن الدراسة الإحصائية للبيان الختامي لندوة برشلونة* تسمح لنا بتحديد دقيق لأولويات الطرف الأوروبي التي قدمها إلى الدول الثالثية المتوسطية ، فقد حظيت سبع قضايا سياسية هي ، التزام الدول بمبادئ و قواعد القانون الدولي، الإستقرار، حقوق الإنسان، سيادة دولة القانون، الحريات الأساسية، الأمن و السيادة على أكثر من معدلات التكرار (56,6%) ، و إذا أضفنا إليها ثلاث قضايا سياسية أخرى هي عدم انتشار الأسلحة (4,1 %) ، السلام (3,1%) و مكافحة الإرهاب (3,1%)فإن معدل التكرار يصبح (66,9%) ، أي أن حوالي ثلث الإهتمامات السياسية و الأمنية الأوروبية من حيث العدد استحوذ على حوالي ثلثي معدل التكرار، و أن باقي الثلثين من الاهتمامات تحصل فقط على حوالي ثلث معدل التكرار[2] . وبالتالي يظهر تركيز الجانب الأوروبي على مجموعة من النقاط التي تشكل مجموعة من المبــادئ و القواعــد المرجعية التي ينبغي مراعاتها على الصعيــد الدولي

و الداخلي وهي : احترام سيادة و استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ،

---

*للمزيد أنظر جدول الإحصاءات في قائمة الملاحق . (جدول رقم 1)

2- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **"جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير"**، شؤون عربية، العدد87 ، سبتمبر 1997 ، ص- ص:25-26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الديمقراطيــة و حقـوق الإنســـان، التسوية السلمية للصـــراعات و النزاعات، مكافحة التطرف الديني و الإرهاب و الجريمة المنظمة و أخيرًا الحد من التسلح .

*الديمقراطية / الإستقرار و حقوق الإنسان :

تكررت الإشارة في وثيقة برشلونة إلى الإقتناع بقيمة الديمقراطية و حقوق الإنسان كمدخل اساسي لتحقيق الأمن و الإستقرار في الفضاء المتوسطي وهو ما يمثل تأكيدا لسياسة صاغتها المؤسسات الأوروبية خلال فترة تزيد عن الخمسين عاما ويعكس تراثا أوروبيا مشتركا أقرته جميع المعاهدات المنشئة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي و بالموازاة مع ذلك تؤكد دول الإتحاد الأوروبي إلتزامها بقضايا حقوق الإنسان بمقتضى مرجعية مقررات مؤتمر هلسنكي و مـــا تلاه من إتفاقيـــات (منظمة الامن و التعـــاون 1990) و (وثيقة بودابست1994) و بمقتضى هذا التصور العام ، أصبح الإتحاد الأوروبي يلتزم بأن يشير في الاتفاقيات التي يوقعها مع الدول الأوروبية غير الأعضاء في الإتحاد إلى ضرورة الإلتزام بالديمقراطية و حقوق الإنسان[1] . ونلاحظ التوجه نفسه في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، فقد تكرر التأكـيد على مبادئ الديمقراطيـــة و حقوق الإنســـان في البيان الختامي لمؤتمر برشلونـــة

تعهدت الدول الثالثية المتوسطية باتخاذ مجموعة من التدابير العملية من أجل دعم ما نعته البيان بـِ"الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي" و هذه الأهداف هي :

• احترام مبادئ حقوق الإنسان طبقًا للمواثيق و المعاهدات الدولية (ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان) و كذا وفق قواعد القانون الدولي (البند 1)

1- ناظم عبد الواحد جاسور، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 172.

2- ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية 28 نوفمبر 1995 ، **النص النهائي** ، ص: 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

• الممارسة الفعلية لهذه الحقوق و الحريات الأساسية دون أي تمييز أو تفريق (البند 3)

• احترام و فرض احترام التنوع و التعددية و مكافحة التعصب و العنصرية (البند 5)

• تنمية دولة القانون و الديمقراطية لدى الدول المتشاركة " مع الإعتراف بحق كل منهم بحرية اختيار و تنمية جهازه السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و القضائي" (البند 2)

• عدم التدخل في الشؤون الداخلية للـدول (البند 8) و احتــرام سيادة و وحدة الشــركاء (البند 9) وتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان و الحريات الجوهرية والعنصرية و كره الأجانب (البند 4).

وقد أثارت هذه البنود تحفظات كثيرة و اعتراضات شديدة من جانب شركاء جنوب و شرق المتوسط (الدول العربية) حيث اعتبرت الدول العربية أن قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية قضايا داخلية من غير الممكن التدخل فيها (البند 8) ، بل هي من خصــائص النظــام السيــاسي القائم و حرية اختياره " لجهــازه السياســي و الإجتماعي و الإقتصادي و القضائي." وبالفعل فقد تمت مراعاة التحفظ الذي قدمته الدول العربية على البند الذي ورد في مشروع برشلونة والذي يلزم الدول بالرد على الإستفسارت وتقديم المعلومات بشأن أوضاع حقوق الإنسان كلما طلب إليها الشركاء الآخرون ذلك وإعادة صياغته بشكل يقتضي موافقة هذه الدول و رضاها [1] .

*التسوية السلمية للصراعات و النزاعات :

لم تكن عملية السلام في الشرق الأوسط العامل الحاسم في صياغة المفهوم الأوروبي الخاص بالتعاون الأمني و السياسي في إطار ''الشراكة الأورومتوسطية'' وكما جاء في وثائق اللجنة الأوروبية الخاصة بالإعداد لمؤتمر برشلونة فإن الشراكة

1-سمعان بطرس فرج الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:119.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأورومتوسطية تختلف جذريا في إقترابها الشامل للعلاقات بين أوروبا و البحر المتوسط عن عملية السلام في الشرق الاوسط ، فهي ليست آلية جديدة لتسوية المنازعات في الشرق الاوسط ، لذلك خلا إعلان برشلونة من أي إشارة صريحة إلى الصراع العربي الإسرائيلي وتم الإكتفاء بالتأكيد على المبدأ القانوني العام الذي يقضي بإلتزام جميع الدول بتسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية ، وإحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها [1] .

من هذا المنطلق ، تُعتبر ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية التزامًا من بين الإلتزامات التي تعهدت الدول الموقعة على بيان برشلونة احترامه ، فقد نص البند العاشر على " تسوية الشركاء خلافاتهم بالوسائل السلمية و في إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الشرق الأوسط، النزاع التركي – اليوناني حول بحر إيجه و قبرص، التوتر بين الجزائر و المغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية و الحدود بين البلدين، دعا البيان، في ذات البند، كل المشاركين إلى "تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر "

إن حرص المفوضية الأوروبية على صياغة وسطية للبيان ينِمُّ عن إرادة إرضاء كل الأطراف المعنية بالأمر : الدول العربية و إسرائيل ، فإذا تمت الصياغة على شكل إدانة صريحة للسياسة الإسرائيلية، لكانت ندوة برشلونة مرهونة النتائج، بـل و محتملة الفشل في ظل انسحاب إسرائيل ، أما في حالة عدم التصريح بوجود أراضٍ محتلة و حق الدول المعنية في ممارسة سيادتها عليها طبقًا للمواثيق و القوانين الدولية، لكانت المشاركة العربية برمتها محل جدال، و في أحـسن الأحـوال لكـانت سوريا و لبنان و فلسطين قد أعلنت عن انسحابها عن الندوة.

1- المرجع نفسه ، ص:125.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مما سبق، يتجلى لنا أهميـة عملية السلام في الشرق الأوسط و انعكاساتها على مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية ومع ذلك لا شك أنه على صعيد العملية السياسية كان هناك تواصل بين خطة برشلونة و خطة مدريد ، فالتقدم الذي أحرزته عملية السلام في الشرق الأوسط حتى عام 1995 خلق بيئة مواتية لانعقاد مؤتمر برشلونة[1] .

***ضبط و الحد من التسلح :**

دعـــا إعلان برشلونة فيما يتعلق بضبط الأسلحة التقليدية إلى ضرورة العمل على تقليص مستويات التسليح التقليدية في دول المنطقة إلى الحد الأدنى بالقدر الذي يحقق تأمين حدودها و مصالحها ضد أي تهديدات خارجية ، غير انه يلاحظ أن منهج ضبط التسلح و الحد منه شمال المتوسط هو شأن أوروبي خالص لا دخل للدول المتوسطية الأخرى فيه ، كما أن التصور الأوروبي للحد من التسلح في المنطقة يستبعد تركيا و إسرائيل من هذا المجال وهما دولتان تتمتعان بوضع إستراتيجي مهم في القطاع الشرقي للبحر المتوسط ، هذا بالإضافة إلى الانتقائية من حيث الأطراف بعدم إمتلاك اسلحة الدمار الشامل .

***مكافحة التطرف و الإرهاب و الجريمة المنظمة :**

أكد مؤتمر برشلونة أن السلام و الاستقرار الأمني في منطقة البحر المتوسط يمثل مكسبا مشتركا لدول المنطقة .. وانه يتعين تشجيع هذه التوجهات و ترسيخها بكل الوسائل ، حيث أوصى بدراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها من الشركاء لتدعيم الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط[2] . (السياسة الدولية ص101)

1-محمد صالح المسفر ، **"مقاربة أولية للإتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"**، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد13 ، شناء 2007 ، ص: 54.

2-محمد سيد أحمد ، **"التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط"** ، **السياسة الدولية**، العدد124، أفريل1996، ص:101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و بتنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية خاصة مع انتشار الحركات و الجماعات الإرهابية جنوب المتوسط و في الجزائر و مصر تحديدا ، بالإضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسية في فوضى اسلاموية قد تهدد الأمة برمتها و إمكانية اكتساب ليبيا لأسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية و البيولوجية أو اكتسابها لقوة باليستية قد تهدد العواصم الأوربية ، دفع دول شمال المتوسط إلى مراجعة موقع الديمقراطية في سياساتها تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط، فالواضح أن المشكلة الأصولية الإسلامية و خاصة عندما ترتبط بممارسات عنيفة ذات طابع إرهابي ، تثير المخاوف في الضفة الشمالية للمتوسط والتي تتجه إلى فك الارتباط بين موضوعي الديمقراطية و الاستقرار، بل و ربما إلى إعادة تركيب العلاقة بينهما بشكل عكسي فطالما أصبحت الحركات الأصولية أهم مصدر لتهديد الاستقرار و مصالح دول شمال المتوسط في جنوبه[1].

فكان من الضروري مراجعة المفهوم القائل أن دعم التطور الديمقراطي هو المدخل لتحقيق الاستقرار السياسي على أسس سليمة ، وهو ما أتاح لحركات أصولية ذات توجهات شمولية الوصول إلى السلطة[2] ، وبالتالي لم تعد مقاربة احتواء المصادر البنيوية للعنف (عجز ديمقراطي ، و ضعف تنموي..) مجدية أمام تفاقم ظاهرة الإسلاموية (الإسلام السياسي) أو الأصولية بيد أن الإرهاب و التطرف الديني ليسا وحدهما مصـــدرا مخاوف دول الإتحاد الأوروبي، فظاهرة الربط بين مختلـف المشكلات و المخاطر تجعل من الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات مشكلين يرتبطان بالإرهاب ، حيث ترتبط النشاطات الإرهابية بالتالي بالهجرة غير الشرعية و تجارة المخدرات، و منطقة حوض البحر المتوسط ليست بمنأى عن هذا الارتباط لهذا زادت دول الإتحاد الأوروبي من مراقبتها لحدودها الجنوبية ، لكن الجماعات المهربة للمهاجرين السريين إلى

1-السيد ياسين،"**أمن البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط**"،**السياسة الدولية**، العدد99، جانفي 1999، ص:74.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جانب مهربي المخدرات والأسلحة تعتمد على طريقتين اثنتين للوصول إلى السواحل الجنوبية لأوروبا من خلال أقرب الشواطئ الأوروبية إلى دول جنوب و شرق حوض البحر المتوسط[1].

1-وحيد عبد المجيد،**"مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية"** ،**السياسة الدولية**، العدد118، أكتوبر1994، ص:81.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- الشراكة الاقتصادية و المالية :

عبر المشاركون في مؤتمر برشلونة عن أهمية العمل على خلق كافة الشروط الضرورية للوصول إلى منطقة اقتصادية مزدهرة ، كما أشاروا إلى الصعوبة المتعلقة بموضوع إلغاء الديون في بعض الدول وإلى ضرورة تحقيق عملية تنمية اقتصادية متكاملة في حوض البحر المتوسط[1] ، وقد حدد المشاركون مجموعة من الأهداف ينبغي تحقيقها على المدى البعيد تتمثل في :

- تسريع عملية التنمية الاقتصادية- الإجتماعية .
- تحسين ظروف الحياة للسكان، و رفع مستوى الاستخدام و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية – المتوسطية .
- تشجيع التعاون الإقليمي و التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة .

وتقوم الإستراتيجية الأوروبية ، بالتالي على الشروع في "مشاركة اقتصادية و مالية" بين دول الإتحاد الأوروبي الخمس عشر و الدول الثالثية المتوسطية الإثنا عشر" مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو" على الآليات التالية :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر .
- تنفيذ تعاون الإقتصادي و تداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية .
- زيادة ملموسة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه المتوسطيين .

يدل معدل تكرار المسائل الاقتصادية التي بلغت **48,3**% على هذه الأولوية وقد وردت هذه المسائل الاقتصادية كالتالي:

1-ناظم عبد الواحد جاسور، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 177.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال دراسة الجدول* يمكننا استخـــلاص بعض الملاحظـــات التاليـة:

- استحواذ ست قضايا اقتصادية نسبة (52,5%) أي أكثر من نصف معدل التكرار، و هذه القضايا هي : الطاقة (10,7%) ، البيئة(9,8%) ، التبادل الحر (8,9%) ، النقل ، (8,9 %)، الاستثمارات (8 %) ، البحث و التنمية (6,2%) .

-بلوغ معدل باقي القضايا السبع عشرة نسبة (47,5%) .

-بروز قضايا لا ترتبط بالضرورة بالإيديولوجية الليبرالية، بل يرى فيها الطرف الأوروبي أنها " قضايا الحاضر و المستقبل " هذه القضايا الخمس هي : الطاقة، البيئة، البحث و التنمية ، تقنية الإتصالات و تقنية المعلومات، فاق معدل تكرارها الثلث حيث وصل إلى (35,5 %) . [1]

-لا يعني انخفاض معدل تكرار قضية المساعدات المالية أن هذه المسألة ليست ذات أهمية بالنسبة للأطراف المشاركة في ندوة برشلونة خاصة الطرف الأوروبي المعني بالدرجة الأولى كونه مصدر المساعدات، ذلك أنها أخذت حيزًا من المحور الثاني تحت العنوان الفرعي " التعاون المالي " لكن مع هذا ، كاد يكون التطرق إلى قضية المديونية شبه منعدمًا.

ويرى سمير أمين "أن جميع هذه المقترحات تندرج ضمن المنطق الحصري للنيولبرالية المعولمة (فتح الأسواق ، خلق ظروف مواتية للإستثمار الأجنبي ، إلغاء التقنين و تفكيك السياسات الحمائية) ولكن هذا المنطق يبقى تكشفه التحليلات بوضوح يبقى مختفيا على عكس ما تقتضيه مبادئ التحليل الرشيد[2] .

---

*للمزيد أنظر قائمة الملاحق . (جدول رقم 2)

1- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

2-سمير أمين و آخرون ، **العلاقات العربية الأوروبية : قراءة عربية نقدية**، القاهرة : مركز البحوث العربية ، 2002، ص: 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* منطقة التجارة الحرة :

تستهدف صيغة برشلونة إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية –متوسطية تكتمل بحلول عام 2010 ، حيث اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة إنشاء منطقة تبادل حر في الفضاء الأوروبي– المتوسطي أهم هدف في الشراكة الاقتصادية و المالية تسفر عن إقامة "منطقة إزدهار مشترك" Une zone de prospérité partagée

و يهدف إنشاء منطقة التبادل الحر إلى "تسهيل تداول السلع و الأموال، وتوسيع نطاق الأسواق، و بعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الإنتاجية و الجودة . و هذا يفترض مسبقًا، بطبيعة الحال، عدم وجود عوائق في وجه تفتح الأسواق، و قدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية و الإصلاح الهيكلي والإستفادة إلى أبعد حد من التفتح الإقتصادي الإقليمي ."[1]

*البرامج المالية للشراكة الأورومتوسطية :

بغائية دعم أهداف برشلونة ، قام الإتحاد الأوروبي بتجنيد نوعين من التمويل ، بغرض ضمان نجاح مشروع إقامة منطقة تجارة حرة ، ألا وهما التمويل على أساس الموارد لذاتية و قروض البنوك الاوروبية ، وهذا ما مثله برنامج المتوسط (1) (1995-1999) ، وبرنامج المتوسط(2) (2000-2006) وقد إرتبط منح التمويل ببرامج المؤشرات الوطنية التي على أساسها تحدد أولويات التدخل لكل بلد مشـارك ، وقد إتخذ تمويل المتوسط من بين أشكال أخرى شكل المساعدة في الإصلاح (مساعدات الموازنة ، تنمية القطاع الخاص ، تحديث القطاع الصناعي ، المشاركة في استثمارات البنية التحتية) [2].

1-سمير صارم ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 211.

2-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يعتبر برنامج (ميدا) MEDA هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي في تنفيذ مشاريع الشراكة الأورومتوسطية ويوفر إجراءات الدعم الفني والمالي لتتواكب مع إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى الشركاء المتوسطيين، ويضع برنامج (ميدا) التحول الاقتصادي والتجارة الحرة على رأس أجندة التعاون المالي مع المنطقة المتوسطية.[1] .

و تم إنشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23الذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوربية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/4/7 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2698/ 2000 الصـادر في 27 /11/ 2000 .

ويهتم البرنامج بالمجالات الآتية:

-إجراء التعديلات الهيكلية :ويتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.

-مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص، والمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق بـ :

*إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

*تحسين مستوى التكوين المهني.

---

* وهو البرنامج المالي المستخدم لمصاحبة الإصلاحات الإجتماعية و الإقتصادية والبرامج الخاصة بالصحة الأساسية والتعليم الأساسي قطاعية واصلاحية تشترك في تمويلها جهات مانحة متعددة ، وهي اختصار لكلمتين باللغة الفرنسية معناها الإجراءات المصاحبة MEDA (Mesures D'accompagnemen)

يخصص المال في شكل منح لا ترد، عكس الدعم المالي التكميلي الذي يمنحه بنك الإستثمار الأوروبي (EIB) .

1-سعيد اللاوندي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية.

*تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة.

*تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي كالصحة والتربية، والتنمية الريفية، مشاريع الإسكان.

*تدعيم التعاون الجهوي الحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية والمعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب جنوب.

*تدعيم المشاريع المشتركة شمال جنوب كالنقل البحري والإحصاءات المشتركة و الاتصالات. [1]

وينقسم برنامج ميدا إلى مرحلتين : تمتد الأولى خلال الفترة 1996-1999 و التي خصصت لها 3.4 مليار أورو والثانية خلال الفترة 2000- 2006 بقيمة 5.35 أورو.

وتأخذ التمويلات في إطار ميدا ثلاثة أشكال:

-مساعدات نهائية تأتي من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي، تسير من طرف اللجنة الأوربية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.

-رؤوس أموال يجمعها البنك الأوربي للاستثمار، والمتمثلة في رأس المال المخاطر الذي يستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.

-قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد[2] .

وفيما يتعلق بالموارد المتأتية من ميزانية الاتحاد تتحدد التمويلات بناء على اقتراح من اللجنة الأوربية التي تقدمه إلى المجلس الأوربي والبرلمان الأوربي اللذان يبتان فيه،فبعد موافقتهما يتم تسيير البرنامج من طرف اللجنة وفق قوانين ميدا، و تحدد المساعدات وفق آليتين:

1-Bichara Khader, **Le partenariat Euro-méditerranéen âpres la conférence de Barcelone**, L'Harmattan, France 1994, p :26 .

2- محمد بوهزة ، " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية"، **مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية**، جامعة سطيف، 2004 ، ص- ص:6-8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- بالنسبة للمساعدات الثنائية يتم إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوربي والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية التي تعتبر إطارا متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الاتحاد بتقديمها للدولة المعنية، تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات وأولويات التعاون، بناء على هذه الوثيقة يتم إعداد برنامج ثلاثي يسمى بالبرنامج التأشيري (التوجيهي) الوطني يتضمن تفصيلا أكثر من الوثيقة الأولى.

-أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي.

يتم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوربية بعد استشارة لجنة فيما يتعلق تخفيضات الفوائد، يتخذ القرار من طرف اللجنة الأوربية بعد إعلام البنك الأوربي للاستثمار أما القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار فيأخذ قرارها البنك بعد موافقة لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء[1].

-البنك الأوربي للاستثمار :

أما المصدر الثاني للتمويل فهو البنك الأوروبي للاستثمار وهو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوربي، و يرتكز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوربي في تكوين رأسماله كما يتمتع بالاستقلالية المالية، وتتمثل مهمة في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوربي والمتمثلة في تمويل المشاريع الأوربية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة[2].

1-Bichara Khader, **Op.Cit** , pp : 50-51.

2- - محمد بوهزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 10-11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يستهدف البنك الأوروبي للإستثمار بصفة خاصة قطاعي الطاقة و الاتصالات في حوض المتوسط بـــ (32%) و (36.4%) على التوالي عام 2002 ، بينما لم يستقطب قطاع الموارد المائية سوى ما نسبته (3%) من الاستثمارات .[1]

و أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة:

-قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25مليون أورو.

-تدعيم رأس المال المخاطر.

-قروض مباشرة القروض الفردية لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو .

ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة الطاقة، الاتصالات، البيئية حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما قيمته 7.4 مليار أورو منها 6.4 مليار أوري كقروض ميسرة و 1 مليـار لتمـويل الأنشطة الاقتصـــادية

جنوب و قـد تشكلت حافظة قروضه منذ نشأته إلى غاية 2001 من :[2]

27.5% قروض للقطاع الخاص.

24.6% لتدعيم نشاطات الحماية البيئية.

26.4% مشاريع استغلال الطاقة.

21.5% دعم قطاع الاتصالات.

1- محمد بوهزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 11.

2- محمد بوهزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3-الشـراكة الإجتماعية و الثقافيــة

''يستهدف مفهوم الشراكة خلق مجال حققي للرخاء المشترك ، لكنه لا يستطيع الاكتفاء بمجرد العلاقات بين الدول إن هو أراد تحقيق هدف التنمية المشتركة فعلا ، ولذلك يجب إقامة وتعزيز الآليات اللازمة لتحقيق تعاون لامركزي و تعزيز التبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية الوطنية ، والمسؤولين في المجتمع السياسي و المدني و العالم الثقافي و الديني و الجامعات و معاهد البحث ووسائل الإتصال و الجمعيات و النقابات و الشركات الخاصة و العامة .. ولتحقيق ذلك يجب دعم الهيئات الديمقراطية و تقوية دولة القانون و المجتمع المدني'' [1].

فلا مناص بالتالي من الحديث عن إقامة شراكة سياسية و اقتصادية دون إقامة شراكة بين الشعوب قوامها تداخل الثقافات و احترام الاختلافات الدينية و الثقافية والمجتمعية اعترف بالتالي الشركاء بأن " تقاليد الثقافة و الحضارة على جانبي البحر المتوسط، و الحوار بين الثقافات و التبادلات الإنسانية و العلمية و التكنولوجية تشكل عنصرًا رئيسيًا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل "و انطلاقًا من هذا الإعتراف "يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية." لكن الملاحظ هو أن هذا المحور اشتمل على عدة قضايا و مسائل متباينة تراوحت بين مسائل ذات علاقة بالثقافة الغربية مثل المجتمع المدني و المجتمع السياسي و التعددية اللغويــة، إلى قضايا ذات اهتمام عامّ كالتعليــم و التكوين و الصحة و الشباب.

1-سمير أمين ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و الجدول* يوضح نسب تكرار المسائل الواردة في المحور الثالث من الشراكة :

-استحوذت ست قضايا على أكثر من نصف معدل التكرار، أي % 55,8 بينما تحصلت بقية القضايا الأخرى الخمس عشرة على (% 45,2) فقط .

-تمثلت القضايا التي اهتم بها الطرف الأوروبي في الهجرة (% 18) ، المخدرات (%11,3)التبادل الثقافي (% 7,6) ، الجريمة الدولية (% 5) ، الإرهاب (5%) و المجتمع المدني (3,8%) بينما تمثلت القضايا ذات الاهتمام العام في الصحة و الشباب و التعليم التي حازت كل منها على حدة نسبة (6,3%) و التكوين(5%) بقراءة متأنية للجدول يتضح ما يلي :[1]

-وجود ترابط و تداخل بين مختلف القضايا الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

-الملاحظ أن الدعوة إلى التعاون الثقافي ، في المنظور الأوروبي ، ليست مجردة تماما عن الهدف السياسي للشراكة الأورومتوسطية ، فقد اقترنت هذه الدعوة بضرورة التحديث السياسي و مدخله تدعيم و إقرار التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان ، وهذه الأخيرة تعكس الإدراك الجماعي الأوروبي لمصادر التهديد الجديدة للأمن[2] .

من هذا المنطلق جاء البند 20 لينص على أنه " في هذا السياق ، يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية في سبيل هذا :

-يؤكدون من جديد بأن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، و يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة و التفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف.

---

*للمزيد انظر الملاحق ، (جدول رقم 3)

1-معهد كاتالونيا للدراسات المتوسطية ،" **نحو سيناريو جديد للشراكة الأورو متوسطية**"، برشلونة،1995، ص: 285.

2-سمعان بطرس فرج الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 208.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية سواء ما يخص التعليم و التأهيل تحديدًا للشبيبة، أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية و معرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، و تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و الثقافية في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية و بالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية .

- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم و يعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية و المعيشية للسكان؛

- يعترفون بأهمية النمو الإجتماعي الذي، ، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي .

يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الإجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية - المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل و تقارب بين الشعوب.

- نتيجة لذلك ، يوافقون على توطيد و / أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية : المسؤولون عن المجتمع السياسي و المدني، العالم الثقافي و الديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات و الشركات الخاصة و العامة.

- و على هذا الأساس يعترفون بأهمية تشجيع الإتصالات و التبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.

- يشجعون أعمال الدعـــم لصالح المؤسســـات الديمقراطية و توطيد دولة القـــانون و المجتمع المدني.

- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديًا رئيسيًا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الإقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم و يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجـــرة بواسطة برامج تأهيـــل مهني و مساعدة على خلق فرص العمل و غيرها يتعهدون بتأمين الحماية لجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيًا على أراضيهم .في هذا المجال فإن الأطراف، شعورًا منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم، يتفقون، من خلال اتفاقات أو تنظيمات ثنائية، على اتخاذ التدابير و الإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقًا لتعريف المجموعة الأوروبية.

- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية.

- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهـــدف إلى الـوقاية مـن الإرهـــاب و مكافحته بشكل فعال .

- يعتبرون أيضًا من الضروري المكافحة معًا و بشكـل فعال ضد تهريب المخدرات و الإجرام الدولي و الرشوة.

-يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية و كـــره الأجـــانب و ضد التعصّب، و يوافقون على التعاون في هذا السبيل .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : تقيم الشـراكة الأورومتوسطية .

بمرور 10 سنوات على عملية الشراكة الاورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة 1995 ، كانت هناك تقييمات (سلبية و إيجابية) من الجانبين (الأوروبي و المتوسطي) لهذه العملية في أبعادها الثلاثة : السياسية و الأمنية ، والاقتصادية و المالية ، الإجتماعية و الثقافية و كانت هناك تقييمات عديدة لعملية برشلونة بإيجابياتها و سلبياتها ومثل التساؤل الرئيسي المحرك لهذا تقييمات ، ما هو حصاد أوروبا من شراكة الأورومتوسطية؟ و ما حصاد الدول المتوسطية من هذه الشراكة ؟ .

تعبّر المفوضية الأوروبية عموما عن الرضا في تقييمها لعملية الشراكة ، فما تحقق جدير بالإشادة ، اتفاقيات شراكة موقعة ، استقرار في الاقتصاد الكلي ناجح نسبيا في بلدان جنوب المتوسط ، تضخم تحت السيطرة ، إجراءات مصاحبة (Meda) محسنة ، اجتماعات دورية على المستويات كافة ، مساعدات مالية متزايدة ، مساهمات من قبل بنك الإستثمار الخارجي (BEI) أكثر أهمية [1].

فالمفوضية الأوروبية هي التي تحدد الأهداف في شكل توجيهات وواجبات على شركاء الجنوب في إتباعها : " يجب تحويل الاجتماعات المحددة التخصصات لكبار الموظفين التي تجري حاليا إلى منتدى مؤسسي للحوار بشأن المشاكل السياسية و الأمن، كما يجب أن تنشا آليات لتعزيز التحرك المشترك الفاعل في مجالات الإرهاب ومنع الصراعات و إدارة الأزمات " وأحيانا تصدر اللجنة إنذارات حقيقية :" تطلب المفوضية من مصر أن توقع إتفاقية الشراكة ، وتدعوا لبنان ، سوريا و الجزائر إلى التعاون مع الإتحاد في التعجيل بالمفاوضات بهدف انجاز المفاوضات قبل شهر جوان

1-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 167.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2001 على أكثر تقدير .. وتدعو المفوضية الدول الأعضاء إلى إتخاذ الإجراءات الأزمة لإستعجال التصديق على الإتفاقية مع الأردن و ضمان أن الإتفاقات اللاحقة سيصدق عليها خلال عامين من تاريخ التصديق " و المفوضية هي التي تحدد جدول الأعمال ، وتواريخ التنفيذ : "على كل بلد وقع على إتفاق المشاركة أن يدرس بالتفصيل الإجراءات الواجب إتخاذها لتحرير المتبادل للتجارة في القطاع الزراعي ، من الآن وحتى نهاية فترة الانتقال ، وذلك بالتوفيق مع الإجراءات الواردة باتفاقيات الغات (GATT) وإتفاقية التجارة العالمية ..على جميع البلدان الموقعة على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أن توقع خلال الأعوام الخمس التالية على الأكثر ، على إتفاقات تجارة حرة مع جميع الدول الأخرى الموقعة على إتفاق المشاركة"[1] .

بينما يمكن إجمال إيجابيات الشراكة في مجموعة من النقاط :[2]

في المحور الإقتصادي و المالي :

-برنامج التعاون المالي (ميدا1 ، ميدا2) ، فقد ساهم التمويل المالي في المساعدة على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في دول المتوسط .

-تشجيع التكامل الجنوبي الإقليمي بين دول جنوب المتوسط حيث يتاح ذلك التكامل الصناعي من خلال (مبدأ تراكم المنشأ) في إطار إتفاقية أغادير (منطقة التجارة العربية المتوسطية) .

-تطوير سوق مشكلة من أكثر من 100مليون مستهلك ، و ضمان التموين المستقر بالطاقة. وفيما يتعلق بالمحور السياسي و الأمني ، فقد حظيت المشاركة الأورو-متوسطية تقدما

1-سمير أمين ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:37.

2-مصطفى بخوش ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:98-99.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محدودا في الحوار حول قضايا النزاعات الشرق الأوسط (النزاع العربـــي الإسرائيلـــي) و قضايا نزع السلاح و ضبط التسلح و قضايا الانتشار النووي .

أما المحور الثقافي و الاجتماعي ، تركز الاهتمام بقضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان و تعزيز دور المجتمع المدني و التركيز على هذه القضايا على حساب مجالات أخرى مثل التعليم و نقل التكنولوجيا و الحوار بين الثقافات والأديان ، ويرجع القصور في تفعيل البعد الثقافي للشراكة إلى الإفتقار إلى الإطار المؤسسي لتخطيط التعاون الثقافي في الهيكل العام للشراكة [1].

كما يتعامل الإتحاد الأوروبي وفق منطق تهديدي "..يجب أن تكون العلاقة بين تطبيق إتفاقيات الشراكة و بين التمويل في إطار ميدا (MEDA) واضحة ، وستكون المساعدات المالية في المستقبل متوقفة على قيام الشـركاء بمتابعة أهداف الاتفاقيات فيما يتعلق بالتحولات الإقتصادية". وعبر هذه الأمثلة يظهر جليا أن خطاب الشراكة يؤدي هنا دور الإيديولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة[2] .

فالانتقاد الرئيسي للشراكة الاورومتوسطية مفاده أن الشراكة الاورومتوسطية لم تحقق هدفها الاسمي والذي تمثل في إيجاد منطقة للرخاء و الإستقرار و الأمن في البحر المتوسط فعلى الرغم من توفر الإرادة و جهود تطوير الشراكة ، فإن النزاعات الإقليمية لم تتم تسويتها ، كما أن النمو الإقتصادي بمعظم دول جنوب المتوسط لا يجاري معدل النمو الديمغرافي .

1-سامية بيبرس ، **"الشراكة الأوروبية المتوسطية و حوار الثقافات"** ، **السياسة الدولية**، العدد155،جانفي 2004، ص:159.

2-سمير أمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص:37-38.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا فإن عيوب الشراكة لا تكمن في منهجها ، بل في طبيعتها نفسها[1] . ويعاب على المشروع الأوروبي للشراكة كونه مشروع نموذجي –بمقاييس واحدة– فنفس الاتفاق الذي قدم للمغرب و تونس و مصر و سوريا و لبنان قدم للجزائر ، ولكن حالـــة و نمط الاقتصـــاد الجزائري مغايـران لاقتصـــاديات هذه الدول (بسبب نمط التنمية المتبعة) .

كما أن الاتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية تجري بين شركاء غير متساويين (على كافة الأصعدة) وتفضي بالتالي إلى مزايا غير متساوية ، فالشراكة الاوورومتوسطية تندرج ضمن منطق "الإقليمية المحيطية" التي تتأسس وفق نموذج "النواة والأشعة" ، لأن الأشخاص و السلع لا يتم في الاتجاهين بل تنافسي (بين البلدان المتوسطية نفسها) ويمارس الإتحاد الأوروبي في الوقت نفسه قيادة هيكلية (فهو يقترح ، يقرر و يملك) توجيهية (أي أنه يضع المنهج المراد إتباعه) وحتى المعيارية (يحدد المعايير) وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المتوسطية في التصور و الإنجاز و الرقابة على مجمل عملية الشراكة[2] .

1-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:92.

2-مصطفى بخوش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث : سياسة الجوار الأوروبي .

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي ، عن المؤسسات الأوروبية وهي إحدى تجليات المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ"أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب" وسميت سنة 2004 بـ"سياسة الجوار الأوروبي الجديد" والهدف الذي تم إعلانه هو " إنشاء منطقة أمن و استـقرار و ازدهار مشتركة تتمتع بقدر عال من التعاون الإقتصادي و التكامل السياسي".

يستمد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزّز وللتكامل مع بعض الدول الثالثة التي تُسمى جيران ، منطقها الوظيفي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام .

وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل الجيران حيزها وكذلك على بناء علاقات دائمة بين جميع الأطراف المكونة لهذه المنظومة الجديدة .

و هنا يثار التساؤل حول نقطة جوهرية مفادها هل نحن بصدد سياسية جديدة تجاه منطقة المتوسط بأدوات و آليات جديدة أم أنها مجرد استمرار وظيفي لمقاربة الشراكة الأورومتوسطية ؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : سياسة الجوار الأوروبي ، صيغة مكملة للشراكة .

طرحت المفوضيـة الأوروبيـة في مـارس 2003 مبادرة أسمتها "أوروبـا الأكثر اتساعًا" تغير المسمى لاحقًا ليصبـح سياسة الجوار الأوروبية ، اسـتهدفت وضع إطار جديد لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه في الشرق من ناحية ، والجنوب المتوسطي من ناحية أخرى، في ضوء توسيع عضوية الإتحاد اعتبارا من أول مايو 2004 وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة. [1]

وقد كان رومانو برودي قدم في جامعة لوفان الكاثوليكية في نوفمبر2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة و وصف جيران الإتحاد الأوروبي بـ "حلقة الأصدقاء" (Ring of friends) ولخص سياسة الجوار الأوروبي بأنها "كل شيء ما عدا المؤسسات" ، فاتحا بذلك المجال لفرص هامة فيما يتعلق بتنمية المبادلات ، ومغلقا الباب أمام إمكانية الانضمام. وأصدرت لاحقا المفوضية الأوروبية بيانها الأول بعنوان "أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق و الجنوب" فبالنسبة للإتحاد الأوروبي هؤلاء الجيران ، هم شركاء أساسيون ، سوف يواجهون تحديات سياسية و اجتماعية يمكن أن تشكل مصادر عدم استقرار عام أمام باب الإتحاد الأوروبي[2] .كانت نقطة البداية في الاقتراب الشامل للإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن السيـاسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقـافي و البيئي و العسكري ، ومن ثم الحاجة إلى تشكيل مجموعة سياسات متكاملة لكل هذه الأبعاد ، وقد تمت ترجمة هذا الاقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عرف بالتعددية الفاعلة . (Effective Multilateralism) في حين تمت ترجمة هذا الاقتراب ، فيما يتصل بجيران الإتحاد الأوروبي من خلال هدف رئيسي للإتحاد الأوروبي،

1-سعيد اللاوندي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:17.

2-Bichara Khader : « **L'anneau des amis: la nouvelle politique européenne de Voisinage** » **Géostratégiques**, Paris, no. 17, été 2007, pp.197-199.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهـو تطوير دائرة من الدول ذات الحكم الرشيـد في شرق الإتحـاد الأوروبـي و على حدود المتوسط ، وذلك عبر إقامة علاقات تعاونية أعمق و أقوى وبالتالي تمثل سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي ، حيث بالإمكان إعتبار الإتحاد الأوروبي و جيرانه على أنهم "مجتمع امني متشابك" أي مجموعة دول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة لا يمكن معها إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى ، وقد إستطاع الإتحاد الأوروبي تأمين إستقرار القارة (دول شرق ووسط اوروبا) وعليه الآن أن يوسع و يمتد بهذا النجاح إلى الجيران الجدد للإتحاد الأوروبي الموسع[1] .

وتقوم سياسة الجوار الأوروبية على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمة المجلس الأوروبي في كوبنهاغن ديسمبر 2002 ، حيث رأت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أنه حان الوقت لإعادة بعث علاقات صحية و جديدة على أسس من القيم المشتركة مع دول الجوار وفي نفس الوقت تجنب إيجاد خطوط تقسيم جديدة داخل أوروبا ولهذا دعا المجلس الأوروبي إلى ضـرورة إيجاد علاقات أقـوى مع أوكرانيا و مولدافيا و بيلاروسيا و دول جنوب المتوسط . وبالتالي تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى مشاركة فوائد توسع الإتحاد الأوروبي في 2004 مع دول الجوار من أجل تقوية الأمن و الإستقرار، من خلال التعاون في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الثقافية بشكل أعمق[2]، حيث يتيح الإتحاد الاوروبي لهذه البلدان "إمكانيـة المشاركة بالسوق الداخلي ، كـما و مواصلة الإدمـاج و التحـرير، بهدف إنجـاز حرية إنتقـال الأشخاص و السلـع و الخدمـات و الرساميل (الحريات الأربع)" كما تعرض سياسة الجوار إقامة علاقات

1-'' **A secure Europe in a better world: European Security Strategy''** , available at : **http://www.isseu.org/solana/solanae.pdf**, pp. 5-9.

2-محمد مطاوع ، "أوروبا و المتوسط : من برشلونة إلى سياسة الجوار" ،**السياسة الدولية** ،العدد163، جانفي 2006، ص: 39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

متميزة مع دول الجوار تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة ، خاصة في مجالات الحوكمة وإحترام حقوق الانسان و بناء دولة الحق و القانون و تقوية علاقات حسن الجوار و مبادئ إقتصاد السوق و التنمية المستدامة .

كل ذلك يرمي إلى معالجة جذور عدم الإستقرار السياسي، والمعطوبية الإقتصادية والثغر المؤسساتية و الصراعات والفقر والنبذ الإجتماعي[1] .

ويظهر جليا من خلال تطورات مسار الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية أن اهتمام الإتحاد الأوروبي بالأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي ينبع في المقام الأول من اهتمامها بالأمن السياسي ، بمعنى أن الإتحاد الأوروبي يوظف العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لتحقيق هدف الأمن و الإستقرار في دول الجوار و إقامة منطقة الرخاء و العيش المشترك ومن ثم إنعكاس كل ذلك على أوروبا الموسعة .

بالموازاة مع كل ما سبق تضع سياسة الجوار الأوروبية إطارا لكل سياسات الإتحاد الاوروبي مع دول الجوار ، بما يشمل و يقتضي تكييف و تنسيق أدوات الشراكة الاورومتوسطية ، وإستبدال برامج ميدا بآلية جديدة ، وهو ما يقود إلى سياسة أكثر إتساقا و عملية ، إستجابة لطموحات الإتحاد الأوروبي في أن يجعل سياسته أكثر فاعلية و شفافية وبالتالي المسالة هي زيادة قدرة الإتحاد الأوروبي على محاسبة الدول المشاركة في هذه السياسة مقابل زيادة إلتزامه و مسؤولياته تجاه تلك الدول[2] .

تأسيسا على ما تقدم أصبح مفهوم المشروطية أكثر أهمية في سياسة الجوار الاوروبي عما كان الحال عليه في الشراكة الاورومتوسطية حيث أصبحت الأهداف الموضوعة أكثر وضوحا و يمكن قياسها .

1- المرجع نفسه ، ص: 40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونستطيع أن نقول أن صيغة "الجوار" تتسم بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة "الشراكة" في إطار مسار برشلونة يمكن حصرها في إختلافين رئيسيين[1] :

*الإختلاف الأول على المستوى الجيوسياسي : فالشراكة الأرور متوسطية ترتبط بدرجة أكبر بالمعيار الجغرافي حيث تضم دولا متوسطية بالأساس ويربطها مصير واحد بينما تشتمل سياسة الجوار علـى دول متباعدة جغرافيا و مختلفة في مصالحهـا السياسية و الإقتصادية .

*أما الإختلاف الثاني ، فينصرف إلى المقاربة التي تقود كلا من الصيغتين ، فالشراكة تقوم على محدد الاقليمية كمعيار للتعاون و التكامل بينما تقوم سياسة الجوار على العلاقات الثنائية بدرجة أكبر و تميز بين الدول المشاركة فيها .

ويضيف سعيد اللاوندي ، إلى أوجه الإختلاف بين صيغتي "الشراكة الاورومتوسطية" و "سياسة الجوار" ثلاث فروق أساسية تتمثل في[2] :

من حيث الهدف : تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوروبي إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة في إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية، والتي تقوم أساسًا على تحرير التجارة في السلع الأساسية والحوار السياسي والأمني، إلى مستوى أكثر عمقًا يسعى إلى تحقيق التكامل مع الإتحاد الأوروبي باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف ، طبقا للرؤية الأوروبية، من خلال الإسراع في إجراء إصلاحات بنيوية في دول الجوار (ومن بينها دول جنوب المتوسط) بما يساهم في تأمين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في تلك الدول ومن ثم تأمين مصالح الإتحاد الأوروبي وأمنه .

1- Andreas Marchetti, **La politique européenne de voisinage** , Bruxelles : IFRI ,Juillet 2007,pp :6-7.

2-سعيد اللاوندي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من حيث المنهج :

تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من ثلاث إلى خمس سنوات) ، بحيث يمكن قياس مدى التقدم في التنفيذ من جانب الطرفين من خلال الآليات المنصوص عليها في اتفاقات الشراكة، في حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغًا عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمني محدد باستثناء منطقة تجارة حرة عام 2010 ، وفي المقابل يطرح الإتحاد الأوروبي ما يمكن تسميته بالحوافز التي تحقق قيمة مضافة لدول الجوار[1].

من حيث الآلية :

تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال خطط عمل يتم التشاور والاتفاق بشأنها مع كل دولة من دول الجوار، أخذًا في الاعتبار أولوياتها الوطنية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوروبي بـ "الملكية المشتركة" لخطط العمل.

وعلى الرغم من الفروق و الاختلافات بين صيغتي "الشراكة" و "التعاون" إلا أن إعلان الإتحاد الأوروبي ، كان واضحا بشان أن "سياسة الجوار" ليست بديلا عن الشراكة وإنما مكملة لها ، فسياسة الجوار الأوروبية تنطلق من نفس أهداف عملية برشلونة [2] والمتمثلة في : تخفيض الفقر و إيجاد فضاء من الرخاء والقيم المشتركة يقوم على التجارة الحرة، وتكامل اقتصادي متزايد و روابط سياسية و ثقافية أكبر، وتعاون عبر حدودي اكبر و مسؤوليات مشتركة في منع و حل الصراعات .

من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لا تحل محل مسار برشلونة ولكنها تضيف

1-**المرجع نفسه** ، ص:18.

2-Commission, **European Neighbourhood Policy Strategy Paper**, p : 2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إليها و هذا ما عبرت عنه بينيتا فيريرو Benita Ferrero (مفوض العلاقات الخارجية و سياسة الجوار الأوروبي) بقولها : "إن سياسة الجوار الأوروبية تترجم أولوياتنا المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية ذات أهداف محددة ، ويمكن قياسها للتعامل مع تحديات التي تواجه المتوسط، فهي لا تحل محل مسار برشلونة بل تحسنها ، حيث أن تنفيذ خطط العمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة ."[1] وبالفعل يوفر مسار برشلونة إطارا قويا و شاملا لدفع سياسة الجوار الاوروبي للأمام، حيث ستساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة و الإتحاد الأوروبي على تقوية أهداف مسار برشلونة و توفير الدوافع و الحوافز لوضعها موضع التنفيذ، وفي نفس الوقت تعرض سياسة الجوار الأوروبية على الشركاء دخولا أفضل للسوق الأوروبية و حصة السوق الداخلية الأوروبية و مناطق أولويات أخرى مثل العدالة و الحرية و الأمن و البنى التحتية و البيئة و إتصال الشعوب مع بعضها، وبالتالي تعد سياسة الجوار الأوروبية مكملة لمسار برشلونة ، حيث تسمح لكل دولة بان تطور علاقات و روابط اقوى مع الاتحاد الاوروبي و تقو على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة [2].

1-Benita Ferrero-Waldner, « **Europe's Neighbours – Towards Closer Integration** », Speech held in Brussels, 22 April 2005, available at : http://ec.europa.eu/comm/external_relations/news/ferrero/2005/sp05_253.htm.

2-بشارة خضر، **مرجع سابق ذكره** ، ص:184.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : آليات و أهداف سياسة الجوار الأوروبية

وضعت سياسة الجوار الأوروبي التي تم النص عليها رسميا بواسطة المفوضية الأوروبية في ورقة أوروبا الموسعة في مارس 2004، الأولوية القصوى بان يقوم الإتحاد الأوروبي بتشكيل مستقبل علاقاته مع جيرانه وقدمت المفوضية الأوروبية ما يسمى بالورقة الإستراتيجية وتقارير عن الدول في 12 ماي 2004 وتمثل الورقة الإستراتيجية خطوة مهمة في وضع شروط محددة لكي يستطيع الإتحاد الاوروبي أن يعمل بطريقة أكثر تفاعلا و قربا مع جيرانه ، ومن ثم تطور فكرة من قدرة الإتحاد على دعم أهداف سياسته الخارجية و الأمنية المشتركة و على أساس الورقة الإستراتيجية قدمت المفوضية الأوروبية في 9 ديسمبر2004 أول مجموعة مسودات خطط عمل مع الدول المشاركة كما تم تقديم آلية مالية للمساعدة سميت (الجوار الأوروبي و أداة الشراكة) European Neighborhood and Partnership Instrument

وترسو خطط العمـــل على مجموعـــة من المبادئ المشتركة التي تتمايز وفقا لحالة النمو، ولحاجات و قدرات كل من هذه البلدان ، وهي تشكل مرجعية لبرمجة المساعدة لصالح البلدان المعنية . إن التحقق من إحترام خطط العمل هذه يتم داخل مجالس الشراكة (Conseils d'association) في كل بلد ، وسوف يشكل ذلك شرطا لصرف المساعدة الخاصة بالجوار[1].

و فضلا عن خطط العمل ، فإن الجديد الذي قدمه بيان المفوضية يتصل بالتوصية المتعلقة باستيعاب بلدان القوقاز (أرمينيا ، آذربيجان و جورجيا) في سياسة الجوار الأوروبي.

1-عبد السلام يخلف ، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار" ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط الواقع و الآفاق** ، جامعة منتوري –قسنطينة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2006 ، ص: 41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن توسيع سياسة الجوار إلى بلدان القوقاز جرى بناء على إلحاح لم يكن غريبا على ما يبدو عن موضوع التزود بالطاقة[1] أما القيمة المضافة التي تطرحها سياسة الجوار فتتمثل في عدة محاور هي: [2]

-قدمت سياسة الجوار الأوروبية (ENP) إمكانية أن يتبنى تجاه جيرانه "مقاربة أكثر تهديفا و أفضل فهما " .

-تسمح بالعبور من التعاون البسيط إلى "درجة عالية من الإندماج ، ويتضمن على وجه الخصوص مشاركة البلدان المعنية بالسوق الداخلي للإتحاد الأوروبي" .

-تقوي التعاون السياسي بين الإتحاد الأوروبي و جيرانه.

-تتزود بأداة مالية مهيأة لتغطية مجالات نوعية من التعاون تقع خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الموجودة.

-تسمح سياسة الجوار بأن تفتح بالتدريج بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار .

-تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني و نشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعاير الإتحاد الأوروبي.

-تحقيق مزيد من الاندماج في شبكات المواصلات، و الطاقة ، والاتصالات ، ومجالات البحوث الأوربية.

وهناك محاور رئيسية ستطبق أوروبا من خلالها سياسة الجوار الجديدة وأهم هذه المحاور:

أولا : ورقة الإستراتيجية (ماي2004) والتي تضع المبادئ والنطاق الجغرافي و منهجية

1- Andreas Marchetti, **Op.Cit** , p : 3.

2-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 189.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي و القضايا المتعلقة بالتعـاون الإقليمي و هـي تشرح في نفس الوقت كيف سيتم توفير الدعم المالي لهذه السياسة وكيف سيتم دفع التعاون بدرجة أعمق في مناطق مثل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التجارة و الطاقة .

ثانيا : خطط العمل (9ديسمبر2004) و تمثل خطط العمل هذه أدوات رئيسية في عملية جعل جيران الإتحاد الأوروبي أكثر قربا و تفاعلا معه وذلك من خلال ترجمة أهداف سياسة الجوار إلى واقع . فهي عبارة عن وثائق يتم الاتفاق عليها بين الإتحاد الأوروبـــي و الدول المعنية و تقوم على مبادئ مشتركة و تأخذ في الإعتبار خصـوصيات كل جـــار و عمليات الإصلاح الوطني و علاقاته مع الإتحاد الأوروبي حيث تحدد خطط العمل الأولويات لكل من الطرفين بهدف تكثف التكامل الإقتصادي و تعميق التعاون السياسي و بمعنى آخر تقوم خطط العمل على الأطر التعاقدية القائمة (إتفاقيات المشاركة و التعاون) وتدعيها و إعطائها قوة دفع على أن تتم عملية مراجعة دورية لمراقبة تنفيذ خطط العمل و هو ما يجعلها بالتالي مرجعا مهما لمخصصات المساعدة المالية تحت آلية الجوار الأوروبي و أداة الشراكة[1] . (ENPI)

ثالثا : الجوار الأوروبي و أداة المشاركة، وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج ميدا في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية من عام 2007. [2]

"وتستند هذه الأداة إلى مقاربة شمولية تجمع بين أعمال التعاون العابر للحدود، والإقليمي في المناطق الحدودية" و هو مرتبط من الناحية الأخرى ببرامج مختلفة و يأخذ في الحسبان "اختلاف الأولويات الإقليمية التي سبق أن تحددت" .

1-محمد مطاوع ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 40-41.

1-Roberto Aliboni, **Union pour la Méditerranée Le potentiel de l'acquis de Barcelone**, Paris : Institut d'Etudes de Sécurité de l'Union européenne, novembre 2008 No. 03 ,p :14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا : تقارير الدول و تغطي هذه التقارير التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية و الإصلاحات المرتبطة بها ، وتعكس الوضع السياسي و الاقتصادي و المؤسسي في الدول ، وتركز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار الأوروبية وهو ما يعني توفيرها لنقطة بداية لتطوير خطط عمل مشتركة [1].

إن التمييز هو أساس سياسة الجوار الأوروبية تجاه جيرانه ، وهذا ما يظهر بصورة واضحة في خطط العمل ، حيث ستكون مفصلة و تضع أهدافا استراتيجية و جدولا زمنيا لتنفيذها و سيتم تمويل هذه السياسة من خلال أداة تمويل جديدة تحل محل أدوات التمويل القائمة ، خاصة برنامج ميدا في 2007 هذا و تشمل سياسة الجوار الأوروبية مناطق مختلفة مثل شرق اوروبا (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفيا) و دول الشراكة الأورومتوسطية (المغرب ، الجزائر ، مصر ، تونس ، لبنان ، إسرائيل ، فلسطين ، سوريا، ليبيا ، الأردن) و دول جنوب القوقاز (أرمينيا، جورجيا، أذربيجان) وقد نشرت المفوضية الأوروبية أواخر ماي 2004 سبعة (7) تقارير تشمل : إسرائيل ، الأردن ، مولدوفيا و المغرب و فلسطين و تونس و أوكرانيا ، ومع دخول إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية مع مصر و لبنان حيز التنفيذ ، قامت المفوضية الاوروبية بإدخال الدولتين و أعدت تقارير عنهما للمجلس الأوروبي في 2 مارس 2005 ، ثم جاء قرار مجلس الشؤون العامة و العلاقات الخارجية (GAER) بإدراج أرمينيا و جورجيا و أذربيجان في سياسة الجوار الاوروبي لكي يمثل خطوة مهمة لتدخل و إنغماس الإتحاد الأوروبي في منطقة جنوب القوقاز[2] .

1-أحمد مطاوع ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:14.

1-Commission of the European Communities, **The Commission's Work Programme for 2002**, COM (2001) 620 final.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد تم تفصيل خطط العمل بين الإتحاد الأوروبي و الدول المعنية لكي تعكس حالات علاقات الإتحاد الأوروبي مع كل دولة ، واحتياجاتها و قدراتها و مصالحها من هذه العلاقة وبالتالي تختلف الخطط حسب ظروف كل دولة بما فيها الموقــع الجغــرافي و الوضع السياسي و الإقتصادي و العلاقات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي و الدول الأخرى و برامج الإصلاح المطبق و فيها و يسمح هذا التمييز بين شركاء الإتحاد الأوروبي بتحسين التعاون طبقا لقدرات و احتياجات كل دولة على حدة ، بما يعني أن علاقة الإتحاد الأوروبي مع كل دولة من دول الجوار ستعتمد على درجة عالية إلتزام هذه الدولة بالقيم المشتركة و قدرتها على التنفيد المشترك للأولويات التي تم الإتفاق عليها سابقا.

وتغطي أول مجموعة من خطط العمل إطارا زمنيا يمتد من 3 إلى 5 سنوات وهناك ثلاث خطوات لتطوير و تنفيذ خطط العمل في كل دولة هي :[1]

1-الحوار داخل الأطر الموجودة (اتفاقيات الإرتباط و المشاركة) بطريقة مشتركة و تحليل الإنجازات و الإخفاقات و ذلك من خلال لجان التعاون في الإتفاقية .

2- تتم كتابة وثيقة بواسطة المفوضية الأوروبية و الدول الأعضاء في الجوار الأوروبي، يتم الإتفاق عليها بطريقة مشتركة ووضع الأهداف المشتركة و جدول زمني لتحقيقها.

3-يتم عمل مراجعة سنوية للتقدم الذي تم إحرازه في تطبيق خطة عمل .

وقد تم إحراز نوع من التقدم في الأدوات الرئيسية في سياسة الجوار الاوروبية منذ عام 2003 ، ففيما يتعلق بخطط العمل قدمت المفوضية في ماي 2004 ما يسمى "تقارير الدول" بإعتبارها اول خطوة نحو خطط العمل في سياسة الجوار الاوروبية ، وتناولت

1-Commission Of The European Communities, **Wider Europe— Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, Brussels, 11.3.2003 COM(2003) 104 final,pp : 9-13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوضع السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي والمؤسسي في إسرائيل و الأردن و مولدوفيا و المغرب و فلسطين و تونس و أوكرانيا وقد اعقب ذلك في ديسمبر 2004 إقرار خطط العمل التي تبناها وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في 21 فبراير 2005 . [1]

ومن وجهة نظر الإتحاد الأوروبي ، فإن سياسة الجوار تمثل رؤية جريئة و عرضا جديدا لأنها تهدف إلى : [2]

-أن تمد إلى البلدان المجاورة مكاسب مفاعيـــل التوسيع من حيث الإستقرار السياســـي و الإقتصادي، والتقليل في الفوارق في الإزدهار .

-العمل مع الجيران لـ"خلق فضاء مزهر وقيم متبادلة تتأسس على الإندماج الإقتصادي المتنامي ، والعلاقات السياسية و الثقافية الأكثر كثافة ، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل بصورة مشتركة لتجنب النزاعات" .

-ربط العرض الخاص بالمزايا و العلاقات التفضيلية ، بالتقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية و الإقتصادية .

وهكذا فالعرض الأوروبي يستتبع واجبات ، فمن أجل الانتفاع من جراء توسع السوق الداخلي ، على الجيران أن يتبنوا قواعد و معايير يعتمدها الإتحاد الأوروبي ، وأن يختاروا تجارة أكثر إنفتاحا كـ "مكون جوهري في إندماج السوق" ، وأن قيموا نظاما فعالا و تشاركيا في إدارة ضبط الحدود و تكثيف التعاون "في مجـــال منـــع و مكافحة كل التهديدات للأمن المشترك" ، والمكافحة الفعالة للجريمة المنظمة ،

1-Commission Of The European Communities, **A Strong European Neighbourhood Policy**, Brussels, 05/12/2007 , COM(2007) 774 final,pp : 11.

2-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 184.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمساهمة في الحد من التلوث النووي ..الخ. ومن جهته ، فإن الإتحاد الأوروبي يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجازها :[1]

-مشاركة أكثر حيوية في البحث عن حل للخلافات المتعلقة بفلسطين ، والصحراء الغربية .

-تكثيف "التعاون الثقافي و التفاهم المتبادل" ، والمساهمة في تطوير "مجتمع مدني مزدهر" .

-إشراك الجيران في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث و التربية و الثقافة .

-تشجيع الربط المتبادل للبنى التحتية ، و مواءمة التشريعات في مجال النقل و الطاقة و الإتصالات .

-المساعة على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي (على سبيل المثال الانضمام لإلى منظمة الصحة العالمية).

-تسهيل إدارة موجات الهجرة .

-التفكير في خلق آلية جديدة للجوار ترتكز على الخبرات الإيجابية لبرامج Meda و Interseg و Tacis وPhare و Card (A).

إن الهدف البعيد لسياسة الجوار الجديدة ، كما نظهر من قراءة بيان 2003 ، هو بناء فضاء شبيه بـ"الفضاء الإقتصادي الأوروبي" (E.E.E) بين الإتحاد الأوروبي و جيرانه ، دون أن يلغي ذلك الأطر الموجودة (إتفاقيات التثبيت و الشراكة الأوروبية) . لكن كل ذلك مشروط بقدرة ، بل بإرادة الجيران في الإنضمام إلى التشريع الأوروبي إنطلاقا من تباين أوضاع الجيران ، فمن غير الواقعي مطالبتهم بالتقدم بالوتيرة نفسها .

1- Commission Of The European Communities, **A Strong European Neighbourhood Policy,** Brussels, 05/12/2007 , COM(2007) 774 final,pp : 13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وللتأكد من إمتثال الجيران للتشريع الأوروبي و معاييره ، فإن بيان 2003 يحدد معايير سياسية و إقتصادية مرجعية و في ما عدا المظاهر القانونية و الإدارية المرتبطة مباشرة بالسوق ، سوف يتم التأكد مما إذا كانت بلدان الجوار تحترم و تنفذ تعهداتها الدولية (على سبيل المثال إعلان حقوق الإنسان ، قواعد منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE) والملس الأوروبي ، و منظمات الأمم المتحدة المتخصصة) .

ومن أجل أخذ خصوصية كل جار في الإعتبار ، فإن بيان 2003 يتضمن برنامج عمل تبناه المجلس بإقتراح من المفوضية ، وبقدر ما هو "ممكن" بعد نقاش مع البلدان الشريكة المعنية و يعرض هذا البرنامج المعايير المرجعية و الأهداف المشتركة ، ويحدد جدول التنفيذ .[1] هذه هي ، أهداف و مبادئ السياسة الجديدة للجوار كما تبدو في البيان الأول مارس 2003. إن الهم المركزي للإتحاد الأوروبي هو تأمين السلام و الاستقرار و الازدهار.

أما أهم الالتزامات التي تفرضها سياسة الجوار هي كالتالي:

-الإصلاح السياسي ، والممارسة الديمقراطية ، والتعددية ، واحترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية ، وحكم القانون ، والإصلاح الاقتصادي.

-توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع الإتحاد الأوروبي لتشمل قطاع الخدمات ومزيد من تحرير القطاع السلعي.

-تحقيق التقارب مع القوانين والتشريعات في الإتحاد الأوروبي .

-العمل على تقارب المعايير والمواصفات القياسية المستخدمة في المجالات الصناعية ، والخدمات ، ووسائل النقل ، والطاقة ، وشبكات الاتصالات اللاسلكية ، وحماية البيئة والمستهلك ، والصحة العامة ، والعمل.

1-سعيد اللاوندي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص:19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : تقييم آثارها و نتائجها

من الصعوبة بمكان إطلاق أحكام تقيمية جاهزة على سياسة الجوار الأوروبية ، لم يفصلنا عن إطلاقها سوى فارق زمني بسيط ولم تفصح بعد عن كامل إنجازاتها و إخفاقاتها ، كما أن سياسة الجوار شمولية المنهج و الأدوات والاقتراب .

حرصت أوروبا على تكريس مسار "طوق الأصدقاء" الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع في منزلة بين المنزلتين ، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من"شريك" وأقل من "عضو" في الإتحاد الأوروبي و الهدف من سياسة الجوار الأوروبي هو أن يصبح الجيران أكثر قربا أو شبهاً بالإتحاد الأوروبي ، ولكن دون إمكانية الإنضمام إليه ، ويظهر بالتالي أن صيغة سياسة الجوار لا تتضمن أي إمكانية للتطوير[1]

وتنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة فتكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء إذا رغب الشريك بالتقدّم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر

1-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 210.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طموحا ، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية ، إن هذا التمييز بين الأهداف حسب البلدان، والذي يدفع بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مُفصّل على المقاس"، هو الخاصية الأولى لسياسة الجوار لأوروبية[1].

الخاصية الثانية لسياسة الجوار، هي أن علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة ، ليس من حيث التمويل فقط وإنما أيضا من حيث المساعدات التقنية (التوأمة، نقل المعرفة،...) والمشاركة في البرامج الأوروبية ، إذاً فإن البعد التعاقدي يعتبر بنيوي بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، مثلها مثل أي سياسة جوار بشكل عام بشكل ملموس، يُترجَم العَقد من خلال النقاش والمفاوضات، عبر آليات العمل التي تمّ وضعها و يمثّل هذا البعد للنقاش والذي يستدعي تعارف متبادل أفضل بالنسبة للموظفين الذين تمت مقابلتهم، أحد روافد سياسة الجوار الأكثر ثراء والذي ينتهي إلى مبدأ "المسئولية المشتركة".[2]

و فيما عدا ذلك فهي تستفيد من القيادات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء ، فالدولة المشاطئة جنوبًا للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التي قوامها 453 مليون مستهلك ويساوي دخل الفرد فيها أضعاف أضعاف دخل المواطن في الضفة الجنوبية إلى جانب هذه الأفكار التي يغلب عليها

1-جيسلين غلاسون ديشوم ، "**سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة عمل للمنتدى الأوروبي الأورومتوسطي**" ، مراكش ، 2006 (2010/01/07) ، ص: 4. فـــي :

www. Euromedplatform. Org/ …/ paquet- 11- politique- de- voisinannage- Ar. Doc

1- Andreas Marchetti, **The European Neighbourhood Policy Foreign Policy At The EU's Periphery**. Bonn : Center For European Integration Studies ,2006, P :5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطابع الاقتصادي والتي يترجمها بجلاء مسار ''طوق الأصدقاء'' فإن أوروبا تستعد أيضا لإطلاق ما يعرف بمشروع ''سنة المتوسط'' والخاص بإبراز الإرث الحضاري[1] المشترك لمنطقة الحوض والهدف هو "إشغال" شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذي يجمعهم منذ آلاف السنيين بحيث تتأكد" كينونته" عبر الأجيال المتوسطة المتعاقبة .

إن سياسية الجوار الأوروبي ، بدلا من تكون سياسة تمارس مع الجيران فإنها سياسة تمارس نحو الجيران ، إنها سياسة "من الداخل" من أجل "الخارج" (Inside-out policy) فهي سياسة تنطوي في جوهرها على خطاب أمني ، من أجل درأ مخاطر "الخارج" على "الداخل" ، ويظهر هذا الأمر جليا في النصوص الرسمية لسياسة الجوار الأوروبية حيث تقوم إتفاقيات الجوار على التعاون التقليدي بين الحكومات فلا توجد هيكلية مؤسساتية أو آليات قانونية ، لأن هذه الإتفاقات تدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات بناءا على التفاهم ، فسياسة الجوار تعمل وفق منطق وطني في إطار السيادة الوطنية و ليس في إطار سيادي "فوق وطني" ، غير أن تأكيد سيادة الجيران لا يعني أن التصور و الإدارة و المتابعة في سياسة الجوار الأوروبي هي مسالة يشترك فيها الإتحاد مع جيرانه ، ففي هذه المجالات كلها يحتفظ الإتحاد الأوروبي بالأشكال التقليدية للقيادة :[2]

-على الصعيد البنيوي : الإتحاد هو من يصوغ مجمل القواعد و يلزم الجيران بقبولها ، وهو من ينظم العمل الجماعي و يحدد الأطراف المشاركة .

-على المستوى الأدائي : الإتحاد هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية و التنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متطابقة مع أهدافه .

-على المستوى الإداري : الإتحاد هو من يفرض المعايير و يحدد الإتجاه الواجب إتباعه .

1-سعيد اللاوندي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:21.

2-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:207.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالمقابل يمكن للجيران صياغة "خطط عمل" تتم مناقشتها مع الإتحاد ، لكن المجالات الخمس من بين خطط العمل التي تحظى بالأولوية ، محددة مسبقا من قبل الإتحاد الذي يناقشها بصورة لاحقة مع بلدان الجوار.

أما المجالات الخمسة فهي :

- التعاون على مستوى القضاء و الشؤون الداخلية .
- المساعدة على ملاءمة المستوى التشريعي في بلدان الجوار .
- تطوير شبكات البنية التحتية و التعاون البيئي .
- تطوير التعليم و التنمية المستدامة .

غير أن ثمة مآخذ عديدة على سياسة الجوار تتعلق بالحوافز غير النقدية التي توفرها كإعطاء فرصة الدخول إلى سوق أوروبا الداخلية، وهو ما قد يثير اعتراض "اللوبي" الزراعي الأوروبي الذي سيضع – بالضرورة - العراقيل أمام توجه نحو تعديل السياسية الزراعية المشتركة للاتحاد بإلغاء التعريفات الجمركية لتسمح بالدخول إلى السوق. [1]

لكن تبقى سياسة الجوار الأوروبية (PEV) مبادرة أحادية الجانب ، فالجيران لم يكونوا في وضع الطالبين ولم تغرهم "دائرة الأصدقاء" كما لم تكن تغري بلدان الشرق التي ترى نفسها جارا أوروبيا و ليس جارا لأوروبا . كما يقدم الإتحاد الأوروبي نفسه وفق سياسة الجوار مسؤولا ليس فقط عن الإستقرار الداخلي ، ولكن أيضا عن الإستقرار في المحيط الخارجي و لا يمكن بلوغ هذا الإستقرار إلا من خلال "تصوير القيم الأوروبية" التي حددها الإتحاد الأوروبي بقوله "قيمنا المشتركـة" . [2]

1-سعيد اللاوندي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:22.

2-Ulla Holm, « **EU's Neibghbourhood policy :Aquestion of space and decurity** », Danish Institute For International Studies (DIIS) , **Workingpape**r,N°22, 2005, p :17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفيما يتصل بالهجرة ، تعدّل الخطاب الأوروبي ظاهرياً كثيراً حول الهجرة وتعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه "الأمني الصرف" وبضرورة استقبال المهاجرين في أوروبا من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية وللحاجة إلى الأيدي العاملة مع ذلك لا نستطيع إلا أن نشير إلى التناقض الصارخ بين هذا المنطق النفعي ومبادئ حقوق المهاجرين والحق في الهجرة إذ يقودنا هذا المنطق إلى اختيار المهاجرين المرحّب بهم (من نحن بحاجة إليهم) ورفض المهاجرين غير المرغوب بهم لأنهم غير نافعين، مع تحديد مدة إقامة العاملين المهاجرين وفقاً لمدة عقود عملهم ، بالإضافة إلى ذلك ، يعزز الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج لاهاي، مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي عادة ما يتم خلطها، في نصوص سياسة الجوار، مع مسائل الأمن (الحرب ضد الإرهاب، الاتجار بالبشر، إلخ)، وبالتالي حرب معززة ضد الهجرة غير الشرعية و تشكل سياسة الجوار أداة محكمة تماماً لهذه الحرب التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود، والتي من الواضح أنها ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.[1]

إن برنامج مراقبة الحدود المشددة والمنسّقة، في سياسة الجوار، غزير جداً ، تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي وعلى بناء "مناطق انتظار" خارج حدود شينغن، عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله. (مع العلم أنه بإمكان الدولة الشريكة رفض لعب هذا الدور)، و من الواضح أن الثقافة تبقى مرة أخرى الحلقة الأضعف في سياسة الجوار، حيث تركز اللجان الفرعية المسئولة عن الثقافة اهتمامها على البحث، الاختراع، والفجوة الرقمية.[2]

1-جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية: المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية**، ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني في ملقه، أيلول/سبتمبر 2005، ص:4.

2-**المرجع نفسه** ، ص:5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني : آفـــاق التوجهات الأوروبية في المتوســـط .

تنفرد منطقة حوض البحر المتوسط بجملة من الخصوصيات والمفاعيل التي تطبع العلاقات بين دول ضفتي المتوسط وتحكم ديناميا تها وتطورها ، وتحدد التوجهات الأوروبية في المنطقة في إطار علاقات تعاون جديدة بين الشمال و الجنوب و التي تقوم على أساس مشاركة اقتصادية و خلق أطر تعاون مؤسساتي و أمني بين الدول المتوسطية وفق منطق تكاملي وظيفي ، من خلال مشاريـع جـديدة تستوعب مجموعـــة المتغيـرات الناشئـة و تتكيف و طبيعة التحديـــات و الرهانات الجديدة التي أنتجتها التحـــولات و المتغيرات الدولية ، حيث تبرز السياقات و الدوافع الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و الإنسانية بدلا من الدوافع التقليدية (الأمنية و العسكرية) ، وبالتالي ترتبط عمليات إعادة هندسة العلاقات التعاونية في المتوسط وإعادة تأسيس المنظومة المتوسطية بإفرازات مرحلة ما بعد الحداثة (العولمة) و ضرورات إستخلاص السيرورة التاريخية لنماذج التعاون و الشراكة السابقة ، بتعزيز أبعاد نجاحها و تجاوز أوجه قصورها وبالتالي البحث صيغ عملية أكثر تماسك من اجل تحقيق منطقة السلام و الإزدهار الدائم .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول : الإتحاد من أجل المتوسط ..أبعاده و رهاناته

قبل أن يصبح رسميا يحمل اسم "مسار برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط" ، وهو ما يمثل أكثر من مجرد تحول لفظي ، كان المشروع الفرنسي للتعاون عبر المتوسط يحمل اسم "الإتحاد المتوسطي" وتقتصر عضويته في الجانب الأوروبي على الدول المتوسطية حصرا وكذلك الأمر على دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، مما دفع عدد من الشركاء الاوروبين إلى تقديم اعتراضات مبدئية وتحفظات علنية على المشروع و أبدوا مخاوفهم من أن يؤثر المشـروع الجديد ســلبا على مسار برشلونة الذي لا يزال قائمــا و كذلك على مؤسسات الإتحاد نفسها وهو ما دفع المكلفين بالمشروع إلى إعادة صياغته بإدخال جملة من التعديلات و التصحيحات أبرزها توسيع الإتحاد بشكل جعل كافة دول الإتحاد الأوروبي شريكة فيه ، واستند مشروع الإتحاد من أجل المتوسط على تقرير وضعه مجموعة من الأكاديميين و الدبلوماسيين الفرنسيين بعنوان "تقرير ابن سينـا" تضمن توصيات بضرورة أن تعيد فرنسا مراجعة سياستها في منطقة المتوسط .

هدف الإتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق نفس الأهداف التي سطرتها عملية برشلونة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية غير أن الإتحاد من أجل المتوسط يقترح آليات جديدة لتجاوز أوجه القصور التي إرتبطت بمسار برشلونة ، تبدأ من التوزيع المتوازن و المتساوي للمسؤوليات و المهام و الرئاسة المشتركة بين دول شمال المتوسط و جنوبه و أمانة عامة تكون عضويتها متساوية بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحـاد و اتفق أعضــاء الإتحــاد في قمة باريس 13 جويلية 2008 على غاية نهائية تمثلت في تبني، بناء مستقبل ســلام و ديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي، في منطقة المتوسط .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : دواعي و ضرورات عودة الاهتمام بالمتوسط

وفقا لوجهة نظر من قاموا بصياغة فكرة الإتحاد المتوسطي ، يتأسس هذا التصور على تشخيص ثلاثي الأبعاد .

1-تفاقم تهميش المتوسط في الإقتصاد العالمي :

وتأكد ذلك مؤشرات عديدة ، حيث أن مساهمة البلدان المتوسطية على الضفتين الجنوبية و الشرقية في المبادلات العالمية في حالة تراجع قارب 4% ، كما اظهر تدفق الاستثمارات انخفاضا (2% من الإستثمارات الأوروبية) وبراءات الإختراع أقل من 0.5% و الاستثمار المخصص للبحث التنموي (أقل من 1% من الناتج الداخلي الإجمالي) وهو رقم ضئيل جدا ، والمبادلات بين المناطق هي الأضعف في العالم (12%) في مثل هذه الظروف ، يتواصل الفقر بوصفه عنصرا مهيمنا ، والنمو في الناتج الداخلي بطيء جدا ، والبطالة لا تنخفض بل بل تمس أكثر فأكثر الشباب ، بينما تستمر هجرة الأدمغة في إفراغ المنطقة من مواردها الإنسانية المؤهلة ، أما النمو الديمغرافي فلازال يشكل عامل ضغط مطرد و عكسي (بين شمال وجنوب المتوسط) على موازنات الدول و يولد هذا الوضع تحديات جدية على مستوى الاستقرار الاجتماعي ، ويمكن أيضا أن تكون له آثار سلبية في المحيط المباشر، وبشكل خاص أوروبا من خلال الهجرة غير الشرعيـة ، وتصدير النزاعات الداخليــة و توترات الهوية .

1-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص :228-229.

2-سعيد اللاوندي، **القرن الحادي و العشرين : هل يكون أمريكيا ؟** ، القاهرة:دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،2001 ، ص– ص :178-179.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-عدم ملاءمة السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي :

ويمكن أن نحصر دواعي ذلك على مستويين :

الأول ظرفي ، فمنذ أكثر من 15 سنة ، انشغل الإتحاد الأوروبي بنهاية نظام القطبين ، وتوحيد ألمانيا وتفكك الإتحاد السوفيتي بكل نتائجه ، والتحضير للتوسع شرقا ، إضافة لأزمات الهوية و المؤسسات و التي تكررت داخل الإتحاد الأوروبي مستنفذة الطاقة و الوقت و الموارد ، والثاني بنيوي ، حيث آلية عمل الإتحاد الأوروبي إرتبطت بممارسات تقليدية و سياسات براغماتية نمطية سبق و أن أثبتت عدم كفايتها في شكل أن الإتحاد الأوروبي فشل في أن يصبح قوة محركة قادرة على قَطْر الدول المتوسطية على غرار اليابان في آسيا . وبالتالي فالسياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي لم تنجح في أن تعطي دفعا حقيقيا لنظام إنتاج إقليمي فاعل ، تتحمل جزءا من مسؤوليته دول جنوب و شرق المتوسط ، بسبب عجزها عن الإرتقاء في الإنتاج المتضمن لقيمة مضافة أعلى ، و بمحتوى تقني اكبر[1].

3-تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط :

يرجح بول كندي في كتابه نشوء و سقوط القوى العظمى أنه :"إذ قدر لأوروبا أن تمتلك زعيما أو رجالات دولة ، ففرنسا هي المرشح الألمع بين بريطانيا النازعة للعزلة و ألمانيا المقهورة"[2] هي رؤية إستشرافية تعكس بشكل دقيق توجهات السياسة

1-**نفس المرجع** ، ص- ص:229-231.

2-بول كيندي، **نشوء و سقوط القوى العظمى**، تر: مالك البديري ، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع ،1994،ص:652.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرنسية في محيطها الدولي ، ففرنسا تاريخيا هي الدولة الأكثر نزوعا نحو تحقيق الوحدة الأوروبية ، لطالما سعت فرنسا لتكون للدول الأوروبية سياسة موحدة إزاء القضايا الدولية لكن مع ضمان (في حدود الممكن) وضع متميز لفرنسا لا يرهن استقلالية قراراتها .

تؤكد قـراءة شاملة لمواقف السياسة الخارجية الفرنسية على المستوى الدولي منذ ظهور الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول حقيقة الطرح القائل بأن السياسة الخارجية لفرنـسا تحكمها مجموعة من المبـادئ الثابتـة و الأهداف التي تتجه نحو الاستقرار مع إختلاف القضايا و المناطق issues/ areas فهي عادة ما تجسد بحثا دائما عن تكريس سيادة الدولة الفرنسية و استقلالية قراراتها الخارجية وسعيا مستمرا لإسترجـاع العزة و عظمة و تاريخ الأمة الفرنسية[1] ، ففكرة التعاون في منطقة المتوسط ، فكرة فرنسية لها علاقة بطموحات فرنسا التوسعية و تطلعاتها الدولية في احتلال مكانة دولية مرموقة ، وكان جورج بومبيدو من أوائل المسئولين السياسيين الفرنسيين الذين عبروا عن هذا الطموح الفرنسي[2] ، بقوله : "لأن المتوسط بحر يشاطئ فرنسا، ولنا كثير المصالح هناك ، وهو واجهة بالنسبة لنا ، حيث لنا علاقات ودية و واسعة مع أغلب الدول المشاطئة ، ولنا تقليديا حضور في جزئيه الشرقي و الغربي. وأخيرا هناك إفريقيا الشمالية التي ترتبط بنا بروابط وثيقة تشترك فيه معنا في مصالح كثيرة..."

1-Jean Jack Roche, « La France et l'universel »,Paris : **Annuaire Française du relations internationales**, Vol 1 , 2000, p :391.

-علي محافظة ، **مرجع سابق ذكره**،ص:340.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يمثل الإرث الديغولي الإسهام الأكثر تأثيرا في توجهات السياســة الخارجية الفرنسية و مرد ذلك أن السياسة الخارجية احتلت موقعا محوريا في التصور الديغولي لمستقبل فرنسا فديغول كان يؤمن أن السياسة الخارجية لفرنسا تبقى وحدها الأجدر بتوظيف كل الإمكانيات السياسية و الإقتصادية و الثقافية و المجتمعية لخدمتها لأجل ضمان تحرك فعال و نشيط للدولة . وكان قد عبر عن ذلك بقوله أن ''فرنسا لم تعد قوة عظمى ، وإذا لم نملك سياسة خارجية قوية ، فلن تكون فرنسا شيئا يذكر''[1] .

وقد تبلورت هوية الاستقلالية بشكل واضح في عهد الرئيس ديغول الذي جاءت سياسته الخارجية في مجملها سياسة استقلالية مرتبطة بالمصلحة الوطنية و غير مبالية باعتبارات التحالف ،وكانت أولى الخطوات في هذا الاتجاه انسحاب فرنسا من مؤسسة حلف الناتو في 1966/03/12 و قد عبر ديغول عن هذا المبدأ صراحة بقوله " إن فرنسا لأنها فرنسا ، يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا و المشكلات الدولية دون استثناء" [2].

واستمر رجال السياسة الفرنسيين من ديغول و صولا إلى شيراك ثم ساركوزي في إبداء هذا المبدأ ، جعل من "الاستقلالية" INDEPENDENCE أحد المضامين الهامة المشكلة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية .

1- Jean Jack Roche, **Op.Cit**, p :392.

2-ليلى مرسي و أحمد وهبان ، **حلف شمال الاطلنطي : العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصالحة** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2001، ص:157.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد انتهج الرئيس الفرنسي جاك شيراك في منتصف التسعينيات ابتداء من عام 1995 نفس التوجه المتوسطي للإستراتيجية الفرنسية مؤكدا بقوله "بعد أن حطمت أوروبا جدارا في الشرق ، يجب عليها مستقبلا أن تبني جسرا في الجنوب" ، وكان هذا التوجه قد تأكد في المشاركة القوية والفعالة لفرنسا في الندوة الأورو متوسطية ببرشلونة في نوفمبر1995 [1].

إن السمة المميزة لسياسة فرنسا في منطقة المتوسط أو "سياسة فرنسا العربية" منذ نهاية حرب الخليج الثانية هي نجاحها في إضفاء بعد أوروبي هام على توجهاتها بفضل آلية "السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة" ((PESC)) ، والتي أدخلتها إتفاقية ماستريخت 1992، وهدفت إلى إنعاش الدور الأوروبي كقطب للاستقرار في العالم في سياق الشعار الذي رفعه الأوروبيون عن الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية ، إذ نجحت فرنسا في تبني دول الاتحاد للعديد من مواقفها و مشاركتها رؤاها لطبيعة الأزمات التي تعرفها المنطقة ، وكان هذا النجاح قد تعزز بفضل اضطلاع فرنسا بدور الوسيط في الحوار العربي الأوروبي[2] الذي تزايدت أهميته بعد المصادقة على مسار برشلونة 1995 والذي كان لفرنسا والدول المتوسطية الأوروبية الدور الحاسم في تجسيده .

وعمد الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران منذ بداية التسعينيات وبعده الرئيس جاك شيراك منذ 1995 إلى انتهاج سياسة متوسطية جديدة، تعتمد على إطار التعاون متعدد الأطراف كبديل لإطار العلاقات الثنائية التي سجلت من خلالها الدبلوماسية الفرنسية عدة إخفاقات لأسباب متعددة (الأزمة الجزائرية وقبلها الأزمة اللبنانية)

1- Charles Saint-Prot, **«La politique arabe de la France »**, **Etudes Geopolitiques**, 2008, p :16.

1-Paul Balta, **Méditerranée: défis et enjeux**, paris : l'harmattan, 2000, p.135.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد توجهت فرنسا خلال هذه الفترة إلى الرهان على "فضاء علائقي موسع"، يسمح لها بتجاوز صعوبات وحساسيات علاقاتها الثنائية مع بعض دول "الجنوب" بالعمل على تحقيق نفس الأهداف"الوطنية" في إطار من العلاقات متعددة الأطراف إنطلاقا من الفضاء الأوروبي المشترك بكل ما يحمله من دعم للمركز التفاوضي الفرنسي (اقتصاديا وسياسيا) أمام دول جنوب المتوسط ومنطقة المغرب العربي تحديدا [1] غير ان دور فرنسا في منطقة المتوسط ورغم الرصيد التاريخي الرمزي الذي تتمتع به عرف تراجعا كبيرا و إنتكاسات عدة ، وهو ما أشار إليه تقرير "إبن سينا" الذي ربط تهميش فرنس في محيطها المباشر و بشكل خاص في المغرب العربي بسياسة خارجية خامدة ونقص في الفاعلية و النشاط ، وبمقابل ذلك عودة فاعليين آخريين (الولايات المتحدة تحديدا و الصين) للتأثير و فرض منطق نفعي عملياتي بخلفيات مصلحية متباينة فالولايـات المتحدة أسست لإعــادة تموقع فعلي في منطقة المغــرب العـربي[2] ، همش و قلص إلى حد كبير المد الأوروبي جنوب الحوض المتوسطي وبخاصة بعد مبادرة إيزنستات للمغرب العربي وقد شكلت هذه المبادرة - التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينيات ستيوارت إيزننستاتSTUART EIZENSTAT يوم 16 جوان 1998 بتونس الإطــار الاقتصــادي للرهانات الأمريكيـة في منطقة المغرب العربي[3]، بكل أبعادها الاستراتيجية ، الأمنية والسياسية المتكاملة استجابة

1-Hayet Cherigui,**''la politique méditerranéenne de la france:entre diplomatie collective et leadeship''**, **le banquet**. No 11, 2ème semestre 1997, paris ,p-p.57-59.

2- **Rapport Maghreb – Moyen-Orient Contribution pour une politique volontariste de la France ‘’Avicenne’’, 23 avril 2007**
www.ifri.org/files/Moyen_Orient/**Avicenne**_DBauchard0407.pdf

3- Yahia H. Zoubir, **''LA POLITIQUE ÉTRANGÈRE AMÉRICAINE AU MAGHREB'' ,Paris : Journal d’étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol. 1, No.1 , juillet 2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع "يمتد إطاره الجيو-استراتيجي من المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا، الشرق الأوسط ومنطقة الخليج كما أن مبادرة "إيزنستات"، الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الأورو-مغاربية مسار برشلونة ، والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه أن تكتفي بدور الملاحظ ، مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة من خلال طرح مبادرة شراكة "أكثر فعالية وسريعة المردود" على حد تعبير الأمريكيين[1].

ويقترح تقرير "ابن سينا" بعض خطوط العمل للسياسة و الدبلوماسية الفرنسيتين ، وتندرج فكرة "الإتحاد المتوسطي" ضمن التوصيات والمقترحات التي قدمها التقرير وفي هذا السياق قدم نيكولا ساركوزي مبادرته بإقامة "الإتحاد من أجل المتوسط" ضمن القضايا التي أثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية حيث نجد في أقوال و خطابات ساركوزي عن الإتحاد المتوسطي كثيرا من المقترحات التي تعود لتقرير "ابن سينا" [2] ومن بين مقترحات التقرير التي نعلق عليها كبير أهمية والتي تتعلق بمنطقة البحر المتوسط نجد :

-تنظيم أفضل للسياسة الخارجية الفرنسية يتأسس على سياسات مغاربية إرادية ، ومقاربة إقليمية للتحديات الجديدة ، وإعلام باللغة العربية وحضور قوي في وسائل الإعلام وإنقاذ العالم المعهد العربي في باريس .

1-Ibid , p : 19.

2- بشارة خضر، مرجع سبق ذكره ، ص: 226.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-تطوير أشكال التعاون المدعوم، انطلاقا من أوروبا الجنوبية ومن البلدان الشمالية الأكثر امتلاكا للحوافز من سواها لأن أوروبا السبع والعشرين ستجد صعوبة أكثر فأكثر في إيجاد توافق حول السياسات المجددة و المشاريع الأكثر طموحا ، ولفرنسا هنا "دور مهم في تشكيل المجموعات الخاصة داخل الإتحاد الأوروبي" بسبب "رؤية ما مستقلة" أظهرتها فرنسا في إدارة الأزمة العراقية وفي الملف الفلسطيني –الإسرائيلي .

-إن هدف فرنسا في السياسة المتوسطية يجب أن يتعدى مجرد اقتراح ترتيبات مؤسسية جديدة، بل التشجيع على "إقامة مشاريع ملموسة مع الفاعلين الإقليميين" في المجالات الحيوية بالنسبة إلى الشعوب وفي المقترح الأخير، نجد الفلسفة و المنهج مضمنين في مشروع الإتحاد المتوسطي ، فرغم أن هذا التقرير قد نشر بعد خطاب طولون فهو لا يشير إليه صراحة .." [1]

-وفيما يتعلق بإسرائيل يوصي التقرير بتوطيد الشراكة مع هذا البلد ، لكن يجب أن لا يتم ذلك على حساب "التعبير العلني عن المواقف الفرنسية بشان الصراع العربي الإسرائيلي ولا قدرة فرنسا على العمل في المنطقة" الذي يقوم فعلا على أساس "أمن إسرائيل" ولكن أيضا على رفض الاحتلال وضرورة الإنسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 وخلق دولة فلسطينية مستقلة.. [2]

وبالرجوع للسياسات الأوروبية ، يعتبر التقرير أن حصيلة مسار برشلونة مخيبة للآمال ولكنه يتجنب تحميل المسؤولية للإتحاد الأوروبي وحده لأن ''المسؤولية يتقاسمها الشركاء

1-**نفس المرجع** ، ص:227.

2-**نفس المرجع** ، ص:227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في الشمال و الجنوب" لكن التقرير لا يدين الشراكة الأورو-متوسطية ، بل يقترح أن "تركز على عدد محدود من المشاريع الهيكلية" ، وأن تساهم في تشجيع الإندماج على المستوى ما دون (تحت) الإقليمي ، وأن تنظم فرنسا "تشاورا أوثق بين الشركاء الاوروبين في الحوض المتوسطي" وبخاصة إسبانيا و إيطاليا ، وفي هذه الاقتراحات ، نجد المبادئ الأساسية لإتحاد نيكولا ساركوزي المتوسطي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثـــاني : من إتحاد متوسطي إلى إتحاد من أجل المتوسط

لم تكن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط قد استقرت بعد، فقد كان هناك نوع من الشد والجذب طول الوقت وكانت تجرى محادثات ومفاوضات رسمية وغير رسمية وتصريحات من هنا وهناك، ولكن الكل يشعر بأن هناك شيئًا ما يحتاج إلى ضبط كما وصل الأمر إلى حالة من الترقب كأن الجميع ينتظرون شيئًا أن يحدث دون أن يعرف أحد ما كُنهَه .

فدول المتوسط غير راضية تمامًا عن مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي، في ظل عملية برشلونة أو سياسة الجوار الأوروبي، بالرغم من أن العلاقات الثنائية بين معظم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط كانت في معظم الأحيان قوية ومستقرة ولها تاريخ طويل من المصالح المشتركة، وهى تزداد يومًا بعد يوم إلى الأفضل وفي كثير من الأحيان كان يحدث خلط بين ما تحقق على المستوى الثنائي، وهو كثير[1]، وما تحقق على يد المفوضية الأوروبية. الاتحاد من جانبه لم يكن راضيًا تمامًا عن مستوى العلاقات مع دول الجنوب، والتي يشوبها مطالبة الاتحاد أن تقدم دول الجنوب على إصلاحات سياسية واقتصادية لم يتحقق الكثير منها بعد ، لأنها صيغت بطريقة لم تراعي الاختلافات بين دول جنوب المتوسط ودول شرق أوروبا التي استجابت بسرعة لحاجتها الشديدة إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي أو على الأقل الحصول على قبوله[2]. و في هذا المناخ غير المستقر، قدم نيكولا ساركوزي مبادرته بإقامة "الإتحاد من أجل المتوسط" ضمن القضايا التي أثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة

1-أحمد مختار الجمال ، **الإتحاد من أجل المتوسط ، بداياته ، تطوراته و مستقبله**، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، ديسمبر 2008 ، ص: 5.

2-سعيد اللاوندي، القرن الحادي و العشرون..هل يكون أمريكيا؟ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص-ص:182-183.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرنسية في عام 2007 ، من ضرورة إنشاء اتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وهي :تركيا ، سوريا ، لبنان ، إسرائيل ، مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب [1] .

و كان رأيه أنه لابد من إقامة "اتحاد" بين هذه الدول وليس فقط "اتفاقيات مشاركة"، من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا تتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية كما كان على يقين من أن اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول ثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وأن "ترقيعها" بسياسة الجوار الأوروبي لم يأت بنتيجة ايجابية وعرضت مبادرة ساركوزي بشكل سريع ومفاجيء في ظروف الحملة الإنتخابية وضمن قضايا ومسائل وأُطروحات كثيرة أخرى، فإن هذه المبادرة المبتكرة لم تحدث الأثر المطلوب ولا أي رد فعل جاد، ولاسيما أنه لم يسبقها مقدمات تمهد لها واعتبرها الكثيرون، بوجه عام، مجرد جزء من حملته الإعلامية في انتخابات الرئاسة ولهذا لم يكن غريبًا أن تستقبل بشيء من الفتور واللامبالاة. [2]

لكن مبادراة ساركوزي باقامة "الإتحاد من أجل المتوسط"، جاءت لتكون خطوة غير متوقعة ووسيلة عملية لتلمس أسباب قصور عملية برشلونة وتابعتها سياسة الجوار الأوروبي، وفضح المفوضية الأوروبية في بروكسل بسبب فشلها وتواضع أداء مكاتبها الخارجية والتغطية على ذلك العجز لقد كانت مبادرة ساركوزي محاولة جادة لتقديم أفكار أكثر ايجابية وعملية وذات عائد ملموس على دول المنطقة ومستقبلها وعلى مصالح دول الإتحاد الأوروبي ومصداقيته، وخاصة في المجال الإقتصادي والتنموي وهو ما طالبت به كثير دول المنطقة ، مع عدم إغفال الجانب السياسي

1- Zeina el Tibi, Charles Saint-Prot, « Quelle Union pour quelle Méditerranée », Etude Géopolitique 9 ,2008, p :10.

2-Ibid, p-p : 49-50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخاصة تسوية المنازعات المختلفة ،بينما كان اهتمام المفوضية الأوروبية ببروكسل مركزًا وبقوة وإصرار على الجانب الأمني وخاصة في مسائل حساسة مثل الهجرة من الجنوب للشمال ومكافحة الإرهاب، فضلا عن الفشل في التعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي .

وعندما بدا أن المشروع وكأنه بدأ ينحو نحو اتجاه جاد ، تخوف البعض من أنه قد يتضمن ما من شأنه تهميش الاستثمارات والسياسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة المتمثلة في عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي وأنه يهدف إلى جذب عدد من الدول الأعضاء في مجموعة موجودة بالفعل، ليكونوا أعضاء في مجموعة أخرى جديدة ، ولهذا سيكون مصيره الفشل[1].

وهو يعتقد "أن مستقبل أوروبا وفرنسا يتحدد أيضًا ، وربما قبل أي شيء آخر، في المتوسط" كما أوضح المتحدث باسم فرنسا أن هذا المشروع يسعى إلى "خلق حيز من التضامن والتعاون يركز على محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، والتنمية المستدامة والطاقة والتنمية المشتركة والهجرة"، أما الرئيس ساركوزي نفسه فقد وصف الاتحاد المقترح بأنه سيكون "حلقة صلة بين أوروبا وإفريقيا"، وهو بهذا يكشف عن طموحة وأنه لن يقتصر على الدول المطلة على البحر المتوسط ومنها دول عربية افريقية، ولكنه قد يمتد إلى دول القارة الإفريقية،[2] وهو ما لم تكن تطمح إلية عملية برشلونة التي كانت تهدف إلى التقريب بين الدول التي تقع على سواحل البحر المتوسط فقط ليس على أساس اتحاد وإنما مجرد مشاركة ثنائية لم يكتب لها النجاح الكامل بل وبدأت تعاني من السبات كما اعترفت مستشارة ألمانيا.

1- Emerson, Michael, **Making Sense of Sarkozy's Union for the Mediterranean**, Centre for European Policy Studies, CEPS Policy Brief, March 2008.

2- أحمد مختار الجمال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن طموحات ساركوزي لا تقف عند حد إقامة الإتحاد من أجل المتوسط فهو يصبو إلى إقامة "مجلس للمتوسط" أشبه بمجلس أوروبا ، وإقامة نظام للأمن الجماعي مع تنمية مشتركة للأساس التعاقدي بين الموقعين و كان ساركوزي في بادئ الأمر يخطط على أساس أن يكون الحوار مركزًا على الدول الأوروبية التي تطل على البحر المتوسط أو ما يسمى "بحرنا" مع إضافة البرتغال كنوع من الاستثناء ربما على أساس أنه جزء من شبه جزيرة ، أيبيريا ويوجد نموذج قائم بالفعل هو" مجلس دول بحر البلطيق "الذي تنضم إلى عضويته الدول الساحلية كأعضاء، بينما باقي الدول المجاورة كمراقبين.[1]

ولكن المستشارة الألمانية ميركل لم ترض بذلك واستشعرت الخطر واستطاعت بعد مباحثات مطولة أن تقنع الرئيس ساركوزي بأن يضم كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى الإتحاد من أجل المتوسط، ووافق هو على ذلك حتى لا يعطي انطباعًا بأنه يبغي أحداث انقسام داخل الإتحاد الأوروبي وبناء على هذا فإن السيد عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية دعا إلى المطالبة بأن تنضم للإتحاد من أجل المتوسط دول عربية أخرى غير ساحلية لا تطل على البحر المتوسط، أسوة بالدول غير الساحلية من أعضاء الإتحاد الأوروبي[2].

ولم يكن أحد يتوقع أن يخرج من رحم الإتحاد الأوروبي وعلى يد رئيس حديث لدولة من دولها مبادرة تتحدى مشروعًا هامًا للإتحاد الأوروبي مثل مشروع برشلونة وتهز أركان هذا المشروع بهذه الطريقة ، فمسار برشلونة ومزجه بعد ذلك بسياسة الجوار الأوروبي لم تحقق المرجو منها بالكامل ولكنها لم تكن تشكل بعد كارثة بالرغم من كل ما وجه إليها من انتقادات، ولكنها في الوقت نفسه كان من

1-نفس المرجع ، ص : 8.

2-Katrin Bennhold, « Mediterranean Union Plan: lofty but vague » , **International Herald Tribune** , 25 oct. 2007, p : 3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الواضح وخاصة للمختصين والخبراء أنها ترهلت ولم تحرز ما كان متوقعًا لها من نجاح وفاعلية وبما يتناسب مع ما بذل من جهد ومال من أجل إنجاحها.

كان من الواضح أن تباطؤ عملية برشلونة وسياسة الجوار عن تحقيق ما علق عليهما من آمال كان في مصلحة مبادرة ساركوزي التي بدت بمثابة نوع من التبرير المقنع، ومثلت أملا في إدخال تعديلات على عملية برشلونة لتكون أكثر فاعلية وواقعية واقناعًا ولهذا فالذين عارضوا فكرة الإتحاد من أجل المتوسط في البداية من بين دول الإتحاد الأوروبي ما لبثوا أن غيروا من موقفهم وأصبحوا بعد ذلك أكثر استعددًا لتفهمها ومحاولة استيعابها ضمن سياسة أورومتوسطية واحدة بعد إدماج مسـار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي مع الأفكار الجديدة التي قد تتمخض عن شيء جديد عملي قائم على تطبيق معادلة أن الجميع يكسبون ولا يكون مكسب طرف على حسـاب خسـارة طرف آخر، فضـلا عن المساواة Equationفي المعاملـة و الإحترام المتبادل والتخلي عن عقدة التفوق[1] ، وانتهى الأمر إلى أن الدول الأوروبية التي ليست لها سواحل على البحر المتوسط أبدت حماسة شديدة للانضمام إلى الإتحاد الجديد وخاصة بعد أن اتضح أن الإتحاد المقترح من أجل المتوسط إذا لم يؤخذ بشيء من الجدية قد يؤدي قيامه بعيدًا عن عملية برشلونة إلى تقويض الهياكل والآليات القائمة بالفعل، وهو ما حرصت دول مثل ألمانيا وايطاليا وأسبانيا على العمل على تجنبه ومن الملاحظ أن ما ميز مبادرة ساركوزي أن صاحبها امتاز بشيء من المرونة والرغبة في إنجاح مبادرته حتى وإن اضطر إلى إدخال بعض التعديلات حتى على اسمها المقترح بحيث لا ترفض تمامًا أو تجابه بمعارضة شديدة يمكن أن تؤثر على فاعليتها أو تنفر بعض الدول سواء الأوروبية أو المتوسطية منها [2].

1-Bichara Khader, « L'Union méditerranéenne: un beau discours ou une bonne idée? », Rivista Di Studi **politici internazionali** , N° 297, 1/2008 , P : 25.
2-Ibid , p : 27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فقد قدم الرئيس ساركوزي أصلا فكرته على أنها اتحاد المتوسط Union of the Mediterranean وليس كما سميت فيما بعد الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean ويشير هذا التغيير في الاسم إلى أنه لا يمانع في أن تكون ، المبادرة في بادئ الأمر أقل طموحًا في سبيل امتصاص معارضة بعض الدول لها ولكنه مع ذلك أصر على كلمة "اتحاد" Union بالرغم من معارضة بعض الجهات الأخرى ومنها جهات عربية لأنها كلمة قوية جدًا ولا تمثل حال المنظمة الجديدة فقد كان هناك اعتراض وجيه على استخدام كلمة اتحاد التي لا يمكن أن تكون - في هذه المرحلة على الأقل - اتحادًا بالمعنى الفني والسياسي الدقيق[1].

إن الإنتقال من الإتحاد من أجل المتوسط إلى "عملية برشلونة–اتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط ، إنه إدماج للمشروع في البناء الأوروبي ، وهو يطرح موضوع تقاسم العبء المالي عند إنشاء المؤسسات الجديدة ، ويعقد إتخاذ القرار مع مشروع رئاسة برئيسين و أمانة عامة و لجنة دائمة ، بينما كان الأمل ببداية تضم طاقما مخففا ، وهي الفكرة التي عبر عنها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبر فيدرين بصيغة 5+5 يساوي 32 ، أي أن قاطرة المشـــروع تنطلق بالدول الأوروبية الجنوبية المطلة على البحر المتوسط يضاف إليها مجموعة دول الاتحاد المغاربي، وحجته في ذلك أن المشروع المتوسطي يجب أن يأخذ صيغة المشاريع الأوروبية الجوارية القائمة مثل مجلس دول البلطيق[2]الذي أنشأ في سنة 1992 الذي يركز على الأمن الجماعي أو المجلس الأوروبي لدول الشمال الذي يجمع الدول الاسكندينافية، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأيسلندا، والذي يهتم بالمحافظة على البيئة في مساحة قدرها 1.5مليون كيلومتر بمربع أو سيكون مماثلا للتجمع الأوروبي الشمالي، الذي أنشأ سنة 1997ويضم إضافة

1- أحمد مختار الجمال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:9.

2-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 256.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للاتحاد الأوروبي كل من روسيا، أيسلندا والنرويج ويهدف لترقية المشاريع المشتركة وتحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق الحدودية الرؤية الجغرافية لمشروع ساركوزي تلاشت مع المعارضة الألمانية، حيث اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مشروع ساركوزي ببعده الجغرافي الضيق هو تقسيم لمشاريع الاتحاد الأوروبي القائمة وبالأخص مسار برشلونة والسياسة الجوار التي اعتمدها الاتحاد وهو ما يمثل تهديدا لمستقبل الوحدة الأوروبية كما اصطدمت رؤية ساركوزي مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص المسألة التركية، حيث ركز فكرته في المشروع على أساس أن يكون المحيط الحضاري والطبيعي لتركيا الاتحاد المتوسطي وليس الاتحاد الأوروبي بحكم الرداء الأخضر-الإسلام- الذي يغطي 70مليون نسمة وهو ما يتعارض مع البعد المسيحي-اليهودي للاتحاد الأوروبي، وبذلك أشعل ساركوزي فتيل الصدام الحضاري قبل انطلاق المشروع بالرغم من أن تركيا توجد في قلب الأجندة الأوروبية لتطبيق شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي[1] وبذلك يكون ساركوزي قد خسر دولة محورية في المتوسط ودولة على وشك الانضمام للاتحاد الأوروبي وأكثر من ذلك دولة إقليمية أطلسية يعتمد عليها كثيرا في التوجه الجديد للحلف الأطلسي وهكذا أصبحت تركيا أول المعارضين لمبادرة ساركوزي المتوسطية كما أن تغيير الخريطة الجغرافية ، يعني تراجع المشروع المتوسطي بمفهوم ساركوزي الذي كان يهدف أساسا إلى تحقيق إنجازات ساركوزية لفرنسا في سياستها الخارجية[2]، من خلال تحريك العجلات الرباعية التالية :

أولا، أن تعيد فرنسا مكانتها المحورية في قلب المتوسط داخل المغرب العربي بعدما اشتدت المنافسة من قبل فاعلين أساسيين أهمهم الولايات المتحدة الأمريكية التي

1-رضا بن كيران ، **الإتحاد من أجل المتوسط و جغرافية الإنغلاق** ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/64EBF717-B364-4920-8028-6D24765FD106.htm

2-مصطفى صايج ، **"إتحاد من أجل المتوسط أم إتحاد من أجل فرنسا"** ، **يومية البلاد** ، 2008/06/05.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أطلقت مع بداية التسعينيات مشروع ستيوارت آيزنشتايت لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر مع دول شمال إفريقيا، و يضاف إلى المنافسة الأمريكية الدخول الصيني إلى بوابة القارة الأفريقية بمشاريع ضخمة والتسويق الواسع للمنتجات الصينية وهو ما يهدد الصناعات الفرنسية في سوق مغاربية واعدة ، إضافة إلى تحريك الدور الفرنسي في المنطقة ، يهدف ساركوزي إلى إعطاء المنطقة جنوب المتوسط مكانتها الإستراتيجية باعتبارها تمثل منطقة للتجاذب والتصادم ، فأي خلل هيكلي أو عدم استقرار سياسي وأمني سوف ينعكس سلبا على فرنسا ، سواء تعلق الأمر بالتدفق البشري عبر الهجرة السرية أو نقل الصراعات الداخلية إلى الأراضي الفرنسية بحكم تواجد الجالية المغاربية بقوة في فرنسا ، وبالتالي فإن ساركوزي والمحيطين به يدركون أن التنمية المشتركة تمثل الخيار الإستراتيجي لبناء الأمن الجماعي في منطقة المتوسط ، أما الهدف الثالث فهو يرتبط بالبعد الأمني كما يرتبط بمستقبل التنمية المشتركة ، وبكل بساطة كما يقول الخبراء الفرنسيون في تقاريرهم في حالة إبقاء فجوة التنمية على حالها فإن التهديدات الأمنية سوف تتعاظم مخاطرها على الأمن الفرنسي[1] ، وبالنسبة لمشروع الاتحاد المتوسطي بمفهوم ساركوزي فإن المبادرة تهدف من خلال بناء الشراكة النفعية إلى تقليص هذه الفجوات القاسية على شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط، أما الهدف الرابع الذي يطمح إليه ساركوزي، فهو إيجاد آلية أوروبية فعالة للتعامل مع المتوسط بعدما عمق مسار برشلونة من الفروقات التنموية ، والمؤشرات التي يسوقها مستشارو ساركوزي في شرحهم للمبادرة كافية لإعلان فشل مسار برشلونة حيث تضاعف الدخل الفردي الأوروبي مقارنة بنظيره في الضفة الجنوبية بـ 12مرة طيلة مسار برشلونة، وتتكاثف الأسباب هنا وراء هذا التفاوت طبعا لأسباب خارجية يدركها

1- Zeina el Tibi, Charles Saint-Prot, Op.cit, p-p : 134-135.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مستشارو ساركوزي، أهمها ضعف الاستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط فمقابل كل 9 أورو تم استثمارها في البلدان المنشقة عن يوغسلافيا لا تستثمر دول الاتحاد الأوروبي إلا 1 أورو في الضفة الجنوبية، كما لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في جنوب المتوسط 2% من إجمالي استثماراتها الخارجية مقابل 17% تستثمرها واشنطن في محيطها الجغرافي في أمريكا الوسطى واللاتينية وأكثر من20 % تستثمرها اليابان في محيطها الآسيوي ، كما أن للتفاوت في الدخل الفردي أسبابه الداخلية ، فبلدان المغرب العربي لا يتجاوز نسبة التبادل التجاري في بينها3 % في الوقت الذي تتجاوز 60% مع البلدان الأوروبية .

1-مصطفى صايج ، **مرجع سبق ذكره** .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : ردود الفعل على مشروع الإتحاد من أجل المتوســـط

وبالنسبة لردود الفعل، سواء في الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أو دول جنوب وشرق المتوسط، فقد بدأت معظمها معارضة لإقامة الإتحاد من أجل المتوسط ثم أيدت الفكرة بقوة وخاصة مع استجابة ساركوزي لإجراء بعض التعديلات، فيما عدا ليبيا التي بدأت بالتأييد ثم انقلبت إلى المعارضة، وإن كانت وجهة النظر الفرنسية أنها ستنتهي بالتأييد وفيما يلي أهم ردود الفعل لدى الجانبين الأوروبي والمتوسطي:

كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد رفضت المشروع الأولى للرئيس ساركوزي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط وقالت له : " إن هذا يخلق موقفًا خطيرًا، إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه إلى أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط وسيخلق ذلك توترًا غير مستحب" واستجاب ساركوزي وصرح بأن الإتحاد من أجل المتوسط سيشمل كل الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يجعل المشروع الجديد امتدادًا لعملية برشلونة التي بدأت في 1995 ولكنه تحفظ قليلا قائلا " إن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتمكن من الاشتراك في العضوية، ولكن تلك الدول التي تريد أن تتحرك بطريقة أسرع لا يجب منعها من أن تفعل ذلك بواسطة الدول التي تتحرك بخطى أبطأ ". [1]

ولكن يبدو أنه لم يحدث على أي حال أن دولا من الإتحاد الأوروبي غير المتوسطية تباطأت، بل الظاهر أن كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي رحبت وسارعت بالإنضمام إلى عضوية الإتحاد الجديد، وسعت بعضها إلى استضافة

1- هاني عسل ، "**اتحاد من أجل من ؟**" ، **صحيفة الأهرام** ، العدد 44420 ، 19 جوان 2008 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمانة العامة للإتحاد الجديد ، بل إن هناك تفكيرًا ومطالبة بأن تنضم دول أخرى إلى الإتحاد الجديد أوروبية وآسيوية وعربية وافريقية.

و وضح في المباحثات بين المستشارة ميركل والرئيس ساركوزي أن الاتحاد الأوروبي بوجه عام لن يسمح بتقويض المبادرة الأساسية في أمور إستراتيجية لدول الساحل الجنوبي وأنه سينقل عملية برشلونة إلى مستوى أعلى كما صرحت بذلك ميركل فيما بعد و بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يرغب أيضًا في أن يحافظ على التوازن بين أولوياته الشمالية والجنوبية، وإذا أصبح الإتحاد من أجل المتوسط حافزًا جديدًا للجنوب، فإن سياسة متكافئة، ولكن مختلفة، يمكن التفكير فيها لجيران الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية، أي أن الإتحاد من أجل المتوسط يمكن، إذا نجح، أن يكون نموذجًا يحتذي للتعاون والمشاركة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه من جميع الجهات وليس فقط الجنوب[1].

بينما أعربت إسبانيا عن تحفظها ومخاوفها من أن يؤدى المشروع إلى تقويض عملية برشلونة ليحقق نفس الأهداف التي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها إلا أن مدريد عادت مؤخرًا لتخفف من حدة شكوكها في المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على أن الاتحاد لن يكون كيانًا جديدًا مستقلا يقوم على أنقاض "عملية برشلونة" ، ولكنه سيكون مكملا لهذه العملية[2] وبالتالي انتعشت الآمال بأن تكون المبادرة الجديدة مجرد خطوة لتطوير" عملية برشلونة "بين الاتحاد الأوروبي و 12 دولة في جنوب المتوسط وشرقه، التي كان هدفها المعلن هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء ولكنها لم تحقق كل النجاح الذي كانت تنشده وتسعى أسبانيا إلى إقناع دول المنطقة باختيار برشلونة مقرًا للأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط.

1- Khadija Mohsen-Finan, **L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud**, Bruxelles: institut français des relations internationales,2008,p :11.

2-**Ibid** , P :12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة لموقف ايطاليا ومالطة فقد أعرب الايطاليون عن قلقهم من أن المشروع لا يجب أن يقوض عملية برشلونة ، وإنما يجب أن يقويها وظهر رد فعل مالطة :في تصريح لوزير الخارجية قال فيه: " لقد عملت أوروبا دائمًا مع دول الشرق الأوسط من خلال المبادرات الخاصة بالتنمية فهناك المشاركة الأورومتوسطية ومبادرة خمسة + خمسة ومبادرة البحر المتوسط كل هذه المبادرات لا يمكن لها أن تتعارض مع المصالح الأمريكية أو العربية لأنها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مشروعات تعليمية وصناعية وهو ما يؤدي لرخاء المنطقة " [1] .

و بالإضافة إلى ذلك فإنه حسب خطة ساركوزي المعدلة ينبغي أن تفتح عملية برشلونة الباب أمام انضمام دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وألبانيا ، بما يشمل كذلك جميع دول جنوب المتوسط وشرقه وبناء على هذه الخطة أوفدت موريتانيا وألبانيا والجبل الأسود مونتينجرو وكرواتيا والبوسنة والهرسك مندوبين عنها لقمة باريس .

ردود فعل دول جنوب المتوسط

بدت ردود فعل دول جنوب المتوسط حذرة عند طرح مبادرة ساركوزي وقد كان من أسباب الحذر أن المبادرة كانت مفاجئة وغامضة وارتبطت بالحملة الإنتخابية ومع ذلك ظهر بعض الإهتمام بالفرص المحتملة التي يقدمها ساركوزي في مجال مساعدة دول جنوب المتوسط في مجال الطاقة النووية السلمية وتوليد الطاقة البديلة غير الملوثة للبيئة وفي مقابل ذلك بدا أن أوروبا تنوي أن تؤكد ضمان حصولها على إمداداتها من الغاز، التي ضعفت على الجبهة الروسية، أي أن هناك مصالح متبادلة تجعل كل الأطراف حريصة على تبني المبادرة ولكن بقيت بعض العقبات وخاصة

1- أحمد مختار الجمال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القضية الفلسطينية والتي تمثل عقبة كبيرة بسبب تعنت إسرائيل في التوصل إلى تسوية نهائية، وأسهم ذلك في إبطاء حركة عملية برشلونة وربما كان من الأسباب الأساسية لفشلها ولكن من الواضح أن كل ذلك لم يثن ساركوزي عن عزمه على المضى في مبادرته بكل قوة، بل إنه يعتقد أن الإتحاد في شقه الإقتصادي سيساعد على التعجيل بحلول للمشكلات السياسية ، أما بالنسبة لتركيا رفضت فورًا المبادرة على أساس أنها قد تكون بديلا لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مفترضة أن هذا هو الهدف – ولو جزئيًا ثم عادت ورحبت بعد أن اطمأنت عندما نفى ساركوزي هذا الإفتراض والسبب في هذا الشك أن تركيا تتوجس أساسًا من ساركوزي لأنه من المعروف أنه كان ضد قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي[1].

وعلى عكس كل الدول المعنية بدأت ليبيا بالترحيب بمبادرة ساركوزي ووجه العقيد القذافي إليها كلمات منتقاة ولكن بعد ذلك غير رأيه وانتقى كلمات منتقاة مضادة لشجبها بقوة ، فقد طالب العقيد القذافي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) بأخذ مبادرة ساركوزي بجدية شديدة وفي مارس 2008 صرح القذافي بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط تستحق التأييد، بل إنه حرص على نجاح المبادرة وحذر من أنها ''قد تتعرض للإجهاض أو التمييع'' ثم تحمس القذافي أكثر فقال أنه يجب ألا تقتصر هذه المبادرة على الدول الأوروبية والأفريقية المطلة على المتوسط وإنما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين، ولم ينس أن ينال من عملية برشلونة فأضاف ''لكيلا يتكرر نموذج برشلونة''[2] إلا أنه مع حلول نهاية الشهر نفسه كان العقيد القذافي قد عارض

1-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 239.

1- Bichara Khader. « **Réactions à l'initiative française** », **Diplomatie**, n° 31, mars-aril 2008, p-p : 38-41

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفكرة تمامًا ودعا في افتتاح القمة العربية في العاصمة السورية دمشق إلى بديل هو قيام اتحاد عربي إفريقي و قال : "إن العرب غير قادرين على إثبات وجودهم لعدم وجود دولة عربية موحدة ولا مكان لهم على خريطة العالم الجديد ." وأعلن رفضه القاطع للاتحاد الجديد أو حتى التعاون مع الاتحاد الأوروبي خارج إطار جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي قائلا : ''نحن عرب وأفارقة، لسنا فقراء ولسنا تابعين، نحن أغنياء بثرواتنا الطبيعية وقدراتنا البشرية'' و رغم كل شيء فهناك توقع في فرنسا أن تكون ليبيا الدولة الثانية عشر المنضمة إلى برشلونة بالرغم من تصريحات العقيد القذافي المعارضة وقراره عدم المشاركة في القمة ، أو إرسال مراقب.

أما بالنسبة للمغرب شدد عاهل المغرب على أنه من المهم لبلاده أن تعقد اتفاقًا متقدمًا مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي [1]ثم أوضح الحاجة إلى المبادرة الجديدة لتتمشى بشكل ممتاز مع ما هو مطلوب من دعم عملية برشلونة وفي كلمة عاهل المغرب في 23 أكتوبر 2007 أمام الرئيس ساركوزي قال : "لقد كانت سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي تدعيمًا لآمال المغرب في تحقيق وضع متقدم ، بإعطاء علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي البعد الاستراتيجي الذي تستحقه وهذا المشروع الطموح سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط وهذا الطموح الشرعي لاقى مساندة دائمًا من المشاركة الدائمة لفرنسا في أعمال الاتحاد الأوروبي ونحن مقتنعون بأن الرئاسة الفرنسية القادمة للاتحاد الأوروبي ستسهم بشكل إيجابي في تحقيق هذا الهدف." أما عن الجزائر فقد أكد الرئيس الجزائري بوتفليقة أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها ، وخاصة تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

1- Bichara KHADER. « **L'Union méditerranéenne : un beau discours ou une belle idée** », **Diplomatie**, mars-avril 2008, p : 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والصحراء الغربية، وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات القائمة ، ويلخص وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي الموقف الجزائري من الإتحاد المتوسطي بالقول أن "هذه المبادرة يجب أن تستلهم من التجارب السابقة و أن تندرج ضمن مقـــاربة ملموسة أكثر في مجـــال التنمية المشتركة و تنويع المبادلات مع إعطاء أولوية لحرية تنقل الأشخاص الذين سيكونون عوامل ديمومة هذا التعاون." ، كما أشار إلى مآخذ الجزائر تجاه المشروع فيما يتصل بعضوية إسرائيل فيه و كذا تجاه راعية المشروع فرنسا و لا سيما الموقف غير المتوازن بل المنحاز إلى الأطروحات المغربية بالنسبة لحل النزاع في الصحراء الغربية[1].

لكن التساؤل الأهم كيف تدخل الدول العربية في اتحاد مع دول المنطقة ولم تحل أهم مشكلة بين إسرائيل والعرب؟ هل يعتمد ساركوزي على أن بعض الدول العربية وافقت على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي من قبل، فما الذي يدعوها الآن إلى الاعتراض على مبادرته؟ هل كان الأمر مختلفًا في اتفاقيات المشاركة لأن مـــا حدث بين كل دولة عربية في المنطقة والاتحاد الأوروبي كانت اتفاقيات ثنائية وليست اتحادًا، ولهذا لم تكن هناك مشكلة في أن تكون إسرائيل موقعة على اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي هي الأخرى كما أن اتفاقيات الشراكة بين كل دولة عربية والاتحاد الأوروبي لا تستدعي أن يكون هناك تنسيق أو تعاون بين كل أطراف اتفاقيات المشاركة بعضها البعض قبل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي[2] .

1-تصريح لوزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لمكتب الإستشارات الأنجليزي أوكسفورد بزنس غروب ، في:

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/06/21/2633777

2- محمد السيد سليم،" **الجامعة العربية والاتحاد المتوسطي**"، **جريدة الأهرام** ، العدد44529 ، 2008/11/05.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : هيكلة و آفاق الإتحاد من أجل المتوسط

يقوم الإتحاد من أجل المتوسط على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضاءه مما يقلل التناقضات و التباينات الحاصلة في حوض المتوسط ، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا ، والمعرفة و الخبرات بين البلدان وهي أقطاب تنافسية تدفع نحو إنشاء مؤسسات و مخابر مشتركة في مجالات حيوية كالطاقة و التنمية و النقل و الماء و التنمية المستديمة [1].

أما في جانبه الهيكلي و المؤسساتي فينطلق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط من ضرورة إمتلاك هياكل و مؤسسات حكومية تعمل وفق قاعدة القرار المشترك كآلية ضرورية ، وميثاق يحدد القيم المشتركة و الأولويات والأهداف المتوخى تحقيقها ، وتميل مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط إلى التعاون المشترك على أساس المساواة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق منطقة الرخاء و الإستقرار و الإزدهار في منطقة المتوسط ويمر ذلك لزاما عبر إشراك منظمات المجتمع المدني كطرف فاعل و مساند في تحقيق أهداف مشروع الإتحاد .

1-مصطفى صايج ،"الإتحاد المتوسطي"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1 ، مارس 2008، ص: 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : مؤتمر قمة باريس من أجل المتوسط

حضر القمة رؤساء دول وحكومات 43 بلدًا هم قادة 27 دولة أوروبية وكل بلدان حوض المتوسط باستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة في اللقاء، حول مشاركة أوروبية متوسطية جديدة تضم حوالي 800 مليون نسمة مما أعطى دفعة سياسية قوية للإتحاد الجديد يوم مولده ، ورأس قمة الاتحاد الرئيسان حسني مبارك عن الجنوب ونيكولا ساركوزي عن الشمال [1] .

و صدر إعلان عن القمة أعرب عن قناعة رؤساء الدول والحكومات بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية وقرر أن "عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط" التي تركز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن ومكتسبات عملية برشلونة ، هي مشاركة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين وقال الإعلان في هذا الصدد أن "عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط" ُتعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة ، على مستويات ثلاثة مهمة على أقل تقدير، عبر :

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطين.
- العمل على تحسين تقاسم المسئولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف .
- إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

1- Bichara Khader, «De l' Union Méditerranéenne » au « Processus de Barcelone : Union pour la Méditerranée » **Européanisation d'une idée française**, 2008, Universite Catholique de Louvain, CERMAC, p :158.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يمكن تلخيص أهداف الإعلان الذي صدر عن القمة في المجالات التالية:

•إقامة منطقة في الشرق الأوسط تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل وإحلال الاستقرار والأمن والازدهار.

•التصميم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية.

•دعم عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

•إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والتصميم على القضاء عليه ومكافحة الذين يدعمونه.

•وتحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام كل الديانات والمعتقدات.

•التأسيس لستة مشاريع إقليمية عملية : مكافحة التلوث في المتوسط وإنشاء طرق بحرية وبرية ، وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث والاحتباس الحراري، ووضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط وتطوير جامعة متوسطية في (بورتوروز) سلوفينيا وتكوين مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة [1]

و بالإجمال لا تحمل قراءة بيان باريس أمرا سياسيا جديدا ، في ما عدا ذكر المبادئ العامة عن المساواة و الشراكة ، فالبيان يدين الإرهاب ولكنه بالمقابل لا يدين الإحتلال (الأراضي الفلسطينية) غير أن الموقعين يعلنون دعمهم لعملية السلام العربي الإسرائيلي[2] ، ولكنه لا يشير إلى الخطة العربية للسلام التي تم تبنيها في بيروت 2002 وتم إقرارها من جديد في قمة الرياض 2007 ، وعلى مستوى آخر تشير فقرات عديدة في بيان باريس إلى ضرورة الإستناد إلى "منجز برشلونة" ، غير أن القيمة المضافة التي يقدمها الإتحاد من أجل المتوسط تتمثل في إعطاء "دفع سياسي" للتعاون حول المتوسط الخاص

1-ملحق الإعلان المشترك لقمة باريس للإتحاد من أجل المتوسط ، 2008/07/13 ، **النص النهائي** .

2-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص: 270.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال تأمين إنخراط اكبر للمجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية ، و كذا القطاع الخاص ، وبالرغم من أن الإتحاد من أجل المتوسط يجسد توجها إقتصاديا براغماتيا إلا أن البيان الختامي يعكس جملة من الأبعاد : بعد سياسي ،أمني ، إقتصادي ،ثقافي ، إجتماعي

ويؤكد البيان فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية ، أن الإتحاد يستند إلى "منجز برشلونة" .

1-البعد السياسي- الأمني للاتحاد من أجل المتوسط :

إقامة منطقة مشتركة للسلم والاستقرار، عن طريق: الانخراط في حوار سياسي مكثف على أساس دوري مبني على احترام القانون الدولي (مؤتمرات القمة، وزراء الخارجية، حوار الحضارات والثقافات...) [1]

2-البعد الاقتصادي- المالي:

الهدف الاقتصادي والمالي للاتحاد يتمثل في تأسيس منطقة تجارة حرة تشمل الدول الأعضاء ككل، وبالتالي يعكس هذا البعد ما يلي:

*تحقيق التنمية المستدامة *محاربة الفقر *الأمن الغذائي.

*تلافي مخاطر الاحتباس الحراري *تفعيل دور المرأة في عملية التنمية.

*التعامل بواقعية مع مشكلة المياه والتصحر.

*تنظيم الاتصالات وخطوط الموصلات في إطار حوض البحر المتوسط.

*البحث والتطوير. *تشجيع ودعم المشاريع الصغرى.

مصطفي عبدالله أبو القاسم خشيم، **ورقة مقدمة في ندوة حول الإتحاد المتوسطي**،جامعة الفاتح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية في : http://174.142.8.50/$sitepreview/alfateh.edu.ly/pageslist.aspx?page_id=1700&page_site=10

*للمزيد أنظر جدول الإحصائي رقم 3 في قائمة الملاحق .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*إقامة تعاون مالي فعال يخدم الشعوب المطلة على المتوسط.

*تفعيل دور المؤسسات المالية لعملية برشلونة، وسياسة حسن الجوار إلي جانب تفعيل دور المساعدات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف.

3- البعد الاجتماعي- الثقافي :

يهدف الاتحاد في هذا السياق إلى:

*تحقيق تنمية بشرية.

*تشجيع التفاهم بين الثقافات والحضارات *تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية.

ولكي يحقق الاتحاد هذه الأهداف، تم التأكيد على جملة من الإلتزامات :

*الحوار والاحترام بين الحضارات، الثقافات والأديان كفيل بتقارب شعوب المتوسط.

*مراعاة تعليم وتأهيل الشباب وتسهيل المبادلات البشرية.

*الحق في التنمية وما يتطلبه ذلك من احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

*تفعيل دور المجتمع المدني.

*مراعاة التوازن بين الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية.

*تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب المهني وتقديم المساعدات لخلق فرص عمل جديدة. *محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، والفساد.

*محاربة العنصرية وعدم التسامح ومعاداة الأجانب.

1- المرجع نفســـــه .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و في مؤتمر صحفي مشترك لساركوزي ومبارك بعد اختتام القمة أعلن ساركوزي أن الإتحاد من أجل المتوسط يقوم على ستة مشروعات مشتركة [1] هي :

1-تنظيف البحر المتوسط ، 2- العمل المشترك على بناء موحد للحماية المدنية الطرق البحرية والبرية ، 3- خطة لاستخدام الطاقة الشمسية ، 4- إنشاء جامعة متوسطية ، 5- تبادل الطلاب في منطقة المتوسط ، 6- وأخيرًا مبادرة المتوسط لتطوير المؤسسات الإنتاجية .

و شكلت قمة باريس مناسبة لأكثر من"اختراق" في مجالات عديدة ، إذ جمع الرئيس السوري بشار الأسد على نفس المائدة مع أيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلي ، وأكد اتفاق الرئيس السوري مع نظيره اللبناني ميشال سليمان على قيام علاقات دبلوماسية بين دمشق وبيروت للمرة الأولى منذ استقلالهما عن فرنسا قبل 60 عامًا وحضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة التي كانت بلاده قد أبدت بعض التحفظات على بعض بنود مشروع الإتحاد ، بينما اعتذر العاهل المغربي وأوفد شقيقه الأمير مولاي رشيد ، بينما قاطع العقيد معمر القذافي مؤتمر القمة معلنًا بذلك اعتراضه عليه بعد سابق موافقته بينما علق مصدر في الرئاسة الفرنسية بأن هذا هو نفس الوضع الذي كانت عليه ليبيا بالنسبة لعملية برشلونة [2]، لكن الباب مفتوح وإذا لاحظ العقيد القذافي أن النجاح سيتحقق فسيسعى إلى اللحاق بالركب. و كانت الموضوعات التي طرحت في محادثات القمة قد انحصرت في: الاقتصاد – المياه – الطاقة – الأمن الغذائي – الحماية المدنية – الأمن البحري – التعليم – البحث – الثقافة – الحوار السياسي .

1- Khadija Mohsen-Finan, **L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud**. Bruxelles : institut Française des relations internationales , Decembre 2008 , p :12.

2-جريدة القدس العربي، 2008/07/14 ، العدد5944 ، ص:06.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و اعتبرت ميركل مستشارة ألمانيا "أن قمة اليوم بداية جديدة جدًا لمرحلة جديدة من التعاون" واعترفت "بأن عملية برشلونة غرقت قليلا في حالة من السبات"، وأكدت بأن "هذه العملية ستحصل على دينامية جديدة تمامًا"، معتبرة : "أن تعاون أوروبا كلها مع دول البحر المتوسط هو الإشارة القوية لهذا اليوم"، وأضافت حافزًا ماديًا بقولها إن الاتحاد الجديد يمكنه أن يستفيد من 13 بليون أورو لم تنفق خلال عملية برشلونة التي بدأت عام 1995 و الذي يعتبر الإتحاد من أجل المتوسط مكملا لها، ولكن ساركوزي كان قد أعلن أن مسألة التمويل لا تقلقه قائلا: "إن التمويل ليس ما ينقص الاتحاد الجديد بل السلام والثقة بين دوله" وسوف يعقد اجتماع لوزراء الخارجية كل سنة ومؤتمر للقمة كل سنتين[1] من خلال شراكة حقيقية بفضل تطبيق تعادلية التمثيل على نفس قدر من المساواة بين كل الشركاء و كان أول مظهر لهذه المساواة التي افتقدتها عملية برشلونة اقتراح فرنسا أن تكون الرئاسة مشتركة ممثلة في دولة من الضفة الشمالية ودولة من الضفة الجنوبية من دول جنوب المتوسط، ويرى الدكتور بشارة خضر أن قمة باريس لا تشكل أقل من "نجاح ديبلوماسي" حقيقي لكن التحدي الفعلي بدأ فور عقدها ،فالرهان الأكبر حسبه يتمثل في ضرورة الفصل بين "رؤية كبرى للمتوسط" و "مشاريع كبرى متوسطية" ، وتجنب الإقتصار على

1-Khadija Mohsen-Finan, **Op.Cit** ,15-16.

2-بشارة خضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:273.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقاربات الأمنية الصلبة في التعامل مع التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط لأن هذا سيفقد المشروع إنسانيته[1] . وفي رسالة مفتوحة وجهتها شخصيات مرموقة ، من ضمنها رومانو برودي Romano Prodi الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية ، و رئيس الحكومة الفرنسي السابق آلآن جوبي Alain Juppé ورئيس الحكومة الجزائري الأسبق مولود حمروش Mouloud Hamrouche والوزير المغربي السابق فتح الله ولوعلو Fathallah Oualalou جاء فيها " الاتحاد من أجل المتوسط لا ينبغي أن يعني موت عملية برشلونة ولكن إضافة و إغناءا لها ، فسياسة أورومايد حققت إنجازات ملموسة : استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وتحقيق التقارب بين ضفتي المتوسط وينبغي أن توجيه هذه الدينامية نحو مجالات جديدة أوسع و أشمل .. و يجب على دول الشمال أن تفهم أن هذا الموضوع جوهري في بلدان الجنوب حيث ينظر بعدم الرضا إلى العراقيل أمام الإنتقال بإتجاه أوروبا ، بينما السياسات الجديدة للهجرة المنتقاة تحرم هذه الدول من نخبها كيف نتكلم عن إتحاد لشعوب تفرض عليها أن تبقى حيث هي ؟ هذه الشعوب بحاجة إلى الحركية والتي دونها يبقى الإندماج الإقليمي سرابا " ، " يجب على الاتحاد من أجل المتوسط إطلاق مشاريع طموحة بما يكفي لكسر الحلقة المفرغة من المقاربة الأمنية والسلطوية، وتقييد الحريات على أرض الواقع بدواعي محاربة الأصولية و التطرف و كذا كسر الحلقة المفرغة للتعاملات للريعية (النفط والسياحة والعقارات...)، التي تحكمت حتى الآن في إبرام اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الشمال والجنوب في منطقة البحر المتوسط و أخيرا كسر حالة انعدام الأمن الذي يقوض التنمية الاقتصادية في الجنوب : من الممتلكات ، وأفراد، و مستقبل هذه الدول ونخبها .." [2] .

1-Ali Benssad, **« Pour les Européens, s'agit-il de s'ouvrir au Sud ou de le contenir** ? », **Le Monde,** 11 juillet 2008.

2-Elisabeth Guigou, **Une « Lettre ouverte » aux chefs d'Etat en faveur de la parité entre Nord et Sud**, voir : http://www.lejmed.fr/Une-Lettre-ouverte-aux-chefs-d.html

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : هياكل و آليات الإتحاد من أجل المتوسط

في 3 - 4 نوفمبر 2008 اجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط واتفقوا على الهيكل المؤسسي وبرنامج العمل لـ 2009 ومجالات التعاون وحالة تقدم تنفيذ المشاريع المتفق عليها .

من بين القرارات التي تم اتخاذها خلال اجتماع مرسيليا تغيير التسمية من "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" كما قرر المجتمعون أن تشارك جامعة الدول العربية في كل الاجتماعات وعلى كل المستويات .

و بالنسبة إلى هيكل الاتحاد من أجل المتوسط تم الاتفاق على أن تكون رئاسة القمم والمؤتمرات ثنائية حيث يكون أحد الرؤساء من الاتحاد الأوروبي والثاني من إحدى الدول المتوسطية الشريكة و لقد تم اختيار مدينة برشلونة كمقر للأمانة العامة للإتحاد حسب الإعلان المتفق عليه من قبل وزراء الخارجية .

و لقد جاء في إعلان باريس أن الدفع الجديد سيتم "بثلاث طرق هامة على الأقل وهي الارتقاء بالعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة ووضع صيغ أفضل لتوزع المسؤوليات في علاقاتنا المتعددة الأطراف وجعل هذه العلاقات ملموسة وبارزة من خلال المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المفيدة لشعوب المنطقة"[2] أقرت قمة باريس وضع آليات وهياكل مؤسسية جديدة تسهم

1- Dorothée Schmid, **« Du processus cle Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : changement de nom ou de fond ? »** , **Questions Internationales** , Institut français des relations internationales , Mar/Avr 2009 , p :8.

2- Voir, « **Declaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée Paris , 13 juillet 2008** » sur www.diplomatie. Gouv.fr.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بشكل جوهري في تعزيز تقاسم المسئوليات وتتمثل هذه الآليات فيما يلي [1] :

- رئاسة مشتركة :

دورية للاتحاد بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ونظيره من الدول المتوسطية غير الأوروبية و سيطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفى الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء و قـد تقرر أن تعقد قمة الاتحاد كل سنتين، على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي و دولة متوسطية من خارجه ، بينما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد سنويا .

-لجنة دائمة مشتركة :

من أجل تحسين الإدارة العامة للمشروع ، تقترح المفوضية لجنة دائمة مشتركة ، مركزها بروكسل وتتشكل من ممثلين دائمين من مختلف البعثات المعنية الموجودة في بروكسل ، وتتولى اللجنة المشتركة الدائمة الإعداد والتحضير لاجتماعات كبار الموظفين وتأمين المتابعة المناسبة لها ، كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأت أية ظروف استثنائية تستدعى تشاور الشركاء الأورو متوسطيين .

- أمانة عامة مشتركة :

في شهر مارس 2010 ، تم تدشين مقر الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط في برشلونة وفي اليوم نفسه ، تم تقديم الأمين العام الأول للاتحاد أحمد مساعدة هذا الأخير قدم استقالته في فبراير2011 وتم تعيين الدكتور لينو كارداريلي كأمين عام مؤقت للإتحاد من أجل المتوسط ، يرأس الأمانة أمين عام ، وأمين عام مساعد ، الأمين العام يعين أعضاء الأمانة وفق معايير الكفاءة و التوازن الجغرافي ، وتتولى الأمانة تحديد

1-بشارة خضر ، **مرجع سابق ذكره** ، ص- ص : 276-281.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشروعات ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء و تعمل كذلك على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار و تتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل و تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني ، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسئولية السياسية و تشمل مهام الأمانة العامة على سبيل المثال جمع المشاريع المقترحة من طرف المجتمع المدني، والقطاع الخاص والسلطات الوطنية أو الإقليمية، ودراسة مقترحاتهـــم و بمجرد الموافقة على المشاريع من قبل مؤتمر القمة (رؤساء الدول أو الحكومات) ، تتكفل الأمانة العامة بمسؤولية متابعة المشروع من خلال الترويج له والبحث عن شركاء للقيام بتنفيذها و يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية ، بما في ذلك المشروعات التي تحتاج للموافقة ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية[1] .

و منذ إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، عقد عدد من الاجتماعات على المستوى الوزاري للاتفاق على أولويات السياسة العامة و في الوقت نفسه ، واصلت الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الاجتماع بصفة منتظمة .

و يفترض بالمشاريع التي يتم إختيارها ، أن تؤمن التماسك و الإندماج المناطقي و تطوير الربط المتبادل بين البنى التحتية ، كما يجب وفق المفوضية أن تتصف المشاريع بكونها "ملموسة و ملائمة لسكان المنطقة" وفي إختيار المشاريع يجب ان تؤخذ العوامل التالية بالإعتبار [2] :

-الخاصية المناطقية و ما دون المناطقية ، والعابرة لحدود الدولة .

1-voir, http://www.ufmsecretariat.org/en/institutional-documents/

1- Voir « **Declaration finale Marseille, 3-4 novembre 2008** »
Sur : **www .delmar.ec.europa.eu/fr/communiques/2008/11/10.htm.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-الحجم و الملاءمة و المصلحة .

-التطور المتوازن و المستدام وكذلك الإدماج و التماسك و الربط بين المناطق .

-الجوى المالية . -جاهزية المشاريع ،بما يمكن من إنطلاقتها سريعا .

وتقترح المفوضية أربعة مشاريع تعتبرها ذات أولية :

1.مكافحة التلوّث في المتوسط : حيث قدّمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008، مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80٪ من مصادر التلوّث بحلول 2020، ويفترض أن تكلّف ملياري أورو على الأقل.

2. إنشاء طرق بحرية وبرّية ، لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط .

3. تعزيز الدفاع المدني ، لمواجهة الكوارث طبيعية ، مرتبطة بالاحتباس الحراري.

4. وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط .[1]

- التمويل :

يموّل "الاتحاد من أجل المتوسط" مشاريعه أساسا من مصادر عديدة ، مثل: مساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار وبالنسبة إلى المفوضية ، يجب إيجاد وسائل مالية إضافية لتمويل المشاريع المناطقية الجديدة ، لن يأخذ الإتحاد الأوروبي في الإعتبار إلا "بضعة المشاريع التي تستجيب لأهداف البرامج المناطقية" ولذا ، فإن التمويل الإضافي يجب أن يأتي من القطاع الخاص ، ومن مساهمات الشركاء المتوسطيين و المؤسسات الدولية والبنكـ الأوروبي للإستثمار (BEI) ، خصوصا من "التيسير الأورو متوسطي للإستثمار و الشراكة (FEMIP) ومن تسهيل الإستثمار في إطار سياسة الجوار .

1-Dorothée Schmid, **Op.Cit** , P : 7.

2-**Ibid** , P :7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث : تحديات و آفاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

يوفر الإتحاد من أجل المتوسط فرصة جيدة لدول المتوسط للإرتقاء بأدائها الإقتصادي حتى تتماشى والتحول الاقتصادي المطرد في أوروبا الشرقية والوسطى منذ انهيار جدار برلين أو الأداء الاقتصادي لكثير من دول آسيا في العقود الأخيرة .

أما من الناحية السياسية فيرى بعض المحللين الأوروبيين أنه من الواضح أن دول جنوب البحر المتوسط لم تتقدم نحو المستويات الأوروبية بنفس القدر الذي تقدمت به دول أوروبا الشرقية والوسطى كما أنه لابد من إحداث تغيير يؤدي إلى حل المشكلات العالقة مثل الهجرة وتقنينها ليتم القضاء على المآسي التي تصحب عمليات الهجرة غير القانونية ، وكذلك وضع برامج عملية تتيح للطلبة مواصلة دراساتهم العليا وتقديم برامج تدريبية متقدمة للمهنيين بسهولة في ظل الإتحاد الجديد و قد يكون هناك أمل في التغيير بالفعل ولكن من الطبيعي ألا يكون سريعًا و سيحتاج إلى عمل دائب و إرادة سياسية واطمئنان أمني، قبل أن تصدر أية قرارات بهذا الشأن[1].

و مع هذا فإن أي انفتاح وتسهيل للإجراءات سيكون حتمًا لفائدة منطقة الشمال الأفريقي بأكملها، عندما ينساب تدفق المهاجرين بسلاسة في إطار تعاون قانوني متعدد الأطراف بين الدول المصدرة للهجرة والمضيفة لها كما هو مأمول، بالنظر إلى تزايد حاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى عقول وجهد المغتربين[2] تضاف إلى ذلك الضرورات التي بات يحتمها الانضمام إلى منظومة الاتحاد من أجل المتوسط،

1-Jean-François Jamet, **« Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée » , Question d'Europe** ,Paris :Fondation Robert Schuman,N°93,2008,p :4.

2-Ibid, p :8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لاسيما أنه يضع ضمن أسبقياته انجاز مشروعات ملموسة على الأرض تشمل المواصلات و إقامة المزيد من مناطق التجارة الحرة واستبدال الشعارات السياسية بمصطلحات اقتصادية ذات عائد ملموس يمكن قياسه ولا يمكن تحقيق كل ذلك إلا بتوفير مناخ من الثقة يقود إلى معاملة قائمة على الإحترام المتبادل وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الاتفاق على برامج أمنية مشتركة لمنع أي انتهاكات أو خروج عن القانون.

بالمقابل يعترض مشروع الإتحاد من أجل المتوسط عدّة صعوبات وعراقيل تجعل من هذا المشروع صعب التحقيق ، فحسب المفوضية الأوروبية "فالدنر فيريرو" فإن المشروع يهدف إلى توفير "فرصة إضافية" لحل الصراعات في المنطقة المتوسطية [1] ، حيث أن المنطقة تعيش في دوامة من الصراعات القديمة والمعقدة، فهي التي تضم أعقد صراع بين العرب و إسرائيل ، وكذا المسألتين القبرصية واللبنانية، أضف على هذا مشكلة الصحراء الغربية وإقليم كوسوفو، كل هذا يوضّح لنا مدى الحركية السياسية والعقائدية في المنطقة، كما أن الحرب غزة شكلت عاملا أساسيا في عرقلة انطلاقة الإتحاد من أجل المتوسط ، حيث يرى الخبير المغربي محمد المالكي أن نشوب حرب غزة أشهر قليلة بعد تأسيس الإتحاد ساهم في إحداث شلل لهذا الهيكل الناشئ بينما كان أعضاؤه يستعدون لبلورة إستراتيجية لتفعيله و حول مدى تأثير النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل "الإتحاد من أجل المتوسط" بينما يرى الصحافي الألماني، سيمون شتيفن أن مؤسسي "الإتحاد" كانوا يعتقدون أنه بإمكانهم احتواء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر مؤسسات الإتحاد، لكن حرب غزة أظهرت بشكل جلي أن "هذا النزاع يشكل عائقا أساسيا أمام انطلاقته ويهدد بقوة فرص تقدمه في المستقبل [2]".

1-Stéphane Kovacs, « **UPM , Un Triple défi a relever** » , **Le Figaro** , 11/07/2008.

2- منصف السليمي ، "**اسبانيا تتزعم مساعي أوروبية وعربية لإحياء " الإتحاد من أجل المتوسط**" في :

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5119457,00.html

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و فضلا عن تعقيدات النزاع العربي الإسرائيلي، فإن "الإتحاد من أجل المتوسط" يواجه صعوبات تتعلق بتركيبته والأولويات التي يفترض أن تتضمنها إستراتيجيته، وبرأي سيمون شتيفن، فإن " ضخامة هيكل الإتحاد الذي يضم 40 عضوا يجعل اتخاذ القرارات داخله أمرا صعبا" و كمثال على ذلك لاحظ الصحافي الألماني أن هنالك فجوة بين المشاريع الميدانية المتفق عليها في إطار الإتحاد من أجل المتوسط والتصورات الإستراتيجية المعلن عنها.

مما سبق يتضح أن مستقبل الإتحاد من أجل المتوسط لن يكون مختلفا كثيرا عن مسار برشلونة: -كما يقدر البروفيسور محند برقوق- لخمسة أسباب أساسية[2] :

ـ تباين الرؤى داخل الإتحاد الأوربي حول الأولويات الأساسية ، سياسة الخارجية بين ألمانيا التي تفضل التوجه نحو الشرق وفرنسا التي تركز على التوجه نحو الجنوب .

ـ ومن حيث عدم وجود إرادة مشتركة لدى كل الدول الأوربية في تخصيص اعتمادات مالية للمشاريع الستة التي أقرتها قمة باريس.

ـ عدم وجود رغبة فعلية للإيجاد حلول نهائية وعادلـــة للصـــراع العربـــي الإسرائيلي و مشكلة الصحراء الغربية .

ـ غياب رغبة أوربية للمرافقة الفعلية لدول الجنوب على مستوى الإصلاح الاقتصادي الضروري لإحداث تنمية إنسانية مستديمة .

ـ استمرار أوربا في منطقها المركز أكثر على جعل الضفة الجنوبية حصنا منيعا مكملا للحصن الأوربي على مستويات التعامل مع الهجرة السرية والجريمة المنظمة دونما مراعاة الحاجات الخاصة لدول المنطقة سواء على مستوى الإصلاح الاقتصادي أو الاندماج

1-نفس المرجع .

2- جريدة صوت الأحرار ، 2008/07/15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعي والإصلاح السياسي من هنا آفاق الإتحاد من اجل المتوسط لن تكون أكثر من نادي متوسطي للحوار وبعض المشاريع المرتبطة بالدبلوماسية الأوربية أو بالتعامل المشترك الظرفي مع بعض القضايا مثل البيئة والهجرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث : مستقبل التوجهات الأوروبية في المتوسط

سنحـاول من خلال هذا المبحث تقديم أهم التطورات و التجليات المستقبلية للتوجهات الأوروبية في منطقة المتوسط وتحديد أبرز خطوط الاسترشاد في تطور التكامل الوظيفي في منطقة المتوسط بين الإتحاد الأوروبي و دول المتوسط ، ومن الصعوبة بمكان القيـام بمحاولـة إستشرافيـة أو عمل بحث استشرافي دون التطـرق لأهم التقنيـات و الخصائص والضوابط المنهجية لبناء الدراسات الإستشرافية و المستقبليات .

فالإستشراف في مفهومه العام ، هو عملية ذهنية تسعى إلى إستكشاف المستقبل من خلال دراسة التفاعلات الماضية والحاضرة بهدف تلمس الأسباب أو مؤشرات لإحتمالات متوقعة ليس من المحتم تحقيقها بالفعل ولكنها تكون قابلة للتحقيق متى توافرت شروط معينة [1] و قد تميز عقدا الستينات والسبعينات من القرن العشرين، بما يسمى بحوث المستقبليات المبنية على توقعات لتطورات عـلمية أو تكنولوجية محـــددة وتميزا بإيجاد الحقائق الثابتة مع الخيال العلمي. و رافقت هذه المستقبليات بحـوث و دراسات علمـــية مؤسسة على نماذج رياضية، يعالجها الحاسب الآلي و خلال عقد الثمانينات والتسعينات تطور علـــم المستقبليات ليشمل دراســـات مستقبلية المحتوى و محددة الموضوع و الإطار و المدى الزمني و المنهـج العلمي ، فالدراسات المستقبلية أو علم المستقبليات أصبحت في الألفية الثالثة مفتاح التغيير والاستجابة الراشدة لتحديات المستقبل و مجموع المتغيـرات السياسيـة و الاقتصادية و الاجتماعية الـتي لم تعد متدرجـة في أنســاقها و إنسيابيتها في بنى المجتمع الفكرية و الثقافية[2] .

1- Slaughter, Richard, **Integral futures: A new model for futures enquiry and practice. Indooroopilly**, Australia: Foresight International. Retrieved, April 2006, p :9.

2- عواطف عبد الرحمن ، " الدراسات المستقبلية،الإشكالات والآفاق " ، **مجلة عالم الفكر**، بيروت:دار الطليعة للنشر و الطباعة، مج 8،العدد4 ،1988،ص:14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1.مفهوم السيناريو: يختص بفرع من فروع علوم المستقبل ، تتحـــدد وظيفته الأساسية في وصف احتمالات أحداث مختلفة و التصرف فيها و يطلق على وصـــف الحالة المستقبلية و أسلوب إدارتهـــا ويعرف السيناريو أحيانا بأنه وصـــف لوضع مستقبلي ممكـــن، و من هنا فالتعريف العملـــي للسيناريو هو: "أنـه وصـف لوضـع مستقبلـي ممكـن أو محتمـل أو مـرغـوب فيـه، مـع توضيـح لملامـح المسـار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو مـــن وضع ابتدائي مفترض"[1].

2. أنواع السيناريوهات: يفرض الغمـوض الذي يكتنـف الدراســة المستقبليـــة، إعـــداد مجموعـــة سيناريوهـات لاحتمالات المستقبـل تقضي معالجتها على صعـوبات و تعقيداتها ، إلى مسارات مستقبليـة متعددة و يميل معظم المنشغلين بالدراسات المستقبلية إلى تحديد عـدد من السيناريـوهات في كـل حالـة بما يراوح بين سيناريـوهين و أربعـة سيناريـوهـات و العمـل على عـدد قليل منها، يساعـد علـى تذكـــر ملامحهـا، و يعـيـن علـى تبيـن الفـــوارق بينها و يتيـح تركيـز الانتبـاه على العلاقات البينية و نقـاط إتخـاذ القرار[2] و قد حدد "سلافتر" أربعة أنواع من السيناريوهات :

1-السيناريو المرجعي، أو سيناريو استمرار الوضع القائم .

2-سيناريو الانهيار: وهو يمثل عجز النسق عن الاستمرار أو فقدان قدرته على النمو الذاتي، أو بلوغ تناقضات النظام حدا يفجره من داخله.

1-وليد عبد الحي ، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2007،ص:20.

2-- Slaughter, Richard,**Op.Cit**, p :25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- سيناريو العصر الذهبي الغابر أو سيناريو الحالة المستقرة : وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يفترض أنها تمثل الحياة المستقرة .

4 - سيناريو التحول الجوهري: وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع سواء كانت اقتصادية أو سياسية و اجتماعية.

أما " جوديه " فقد حدد أنواع السيناريوهات بثلاثة هي[1] :

*سيناريو مرجعي: يعبر عن الوضع أكثر احتمالا لتطور الظاهرة محل البحث.

* سيناريو متفائل: يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة.

* سيناريو متشائم: يعبر عن نقيض السيناريو المتفائل في حالة عدم توافق الظروف و الاتجاه بالحال إلى الكارثة أو موقف صعب.

و هناك عديد من أنواع السيناريوهات تمخضت بها اجتهادات العلماء بمدارسهم المختلفة، لكن يبقى مقترح"جوديه" الأكثر استخداما .

3.خطوات إعداد السيناريو :

أ-وصف الوضع الراهن و الاتجاهات العامة للسيناريو[2] تتمثل في مبادرة الفريق المركزي، إلى وضع الصياغة الأولى لملامح السيناريو باستخدام الطريقة الحدسية و دراسة الوضع الراهن، بقصد استعراض العوامل الأساسية في الوضع الراهن و بيان نقاط القوة والضعف في كل عامل و كذلك تحديد الاتجاهات

1-Godet Michael , « **Introduction to La Prospective - Seven Key Ideas and one Scenario Method** », Vol. 18.no.2, April,1986 , p : 52.

2-وليد عبد الحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامة و إرهاصات التغيير في الوقت الراهن، لكنها تنبئ بتحولات هامة في المستقبل. إضافة إلى استخلاص القضايا الرئيسية التي يتعين بحثها و إيجاد الحلول لها في السيناريـــو و يمكـــــن الاستعانة ريثما يوصف الوضع الراهن بالدقة، و تجدول مختصر يحصر فيه جميع المجالات و العوامل الداخلية في السيناريو بدقة و تصنف طبقا لتوجيهه ثم يتم تقييم كل عامل و بالتالي يكون انطباع سريـــع عن الوضع الراهن و الاتجاهات العامة للسيناريو[1].

ب- فهم ديناميكية النسق و القوى المحركة له: الهدف من هذه الخطوة اكتشاف المجالات الأكثر تأثيرا في غيرها و القوة المحـركة في مسار السيناريو، بما يساعـد على تخطيطه و توجيهـه و تحديد نقـــاط التأثير و التحول التي يجب وضع حلـول لها من الآن، أو إيجاد مسارات أخرى عند حدوثها فجـأة فـي مرحلة إدارته.

ج- تحديد الخيارات و السيناريوهات البديلة: و هي(الخطوة) الغرض منها حصر الخيارات الممكنـــة بالنسبة إلى العوامل المختلفة في كل مجال من مجالات التأثير وتتيح معـرفة العوامل الرئيسية و وضع لبنات السيناريوهات البديلة [2].

د- فرز السيناريوهات البديلة و اختيار عدد محدود منهـا: الغايـــة مـــن هـــذه الخطـــوة تقليـــص عـــدد السيناريوهات و انتقاء عدد محدود منها يستوفي الأتي:

*أن يكون من السيناريوهات الممكنة .

*أن تكون السيناريوهات متمايزة تمايزا واضحا .

1-المرجع نفسه ، ص- ص : 22-23.

2-نفس المرجع .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*أن يتحقق في كل سيناريو درجة عالية من الاتساق الداخلي.

و هناك طريقتان لهذا التقليص: الطريقة الأولى تعتمد على المناقشة واستعمال الحدس في سيناريوهات محدودة نسبيا، و ذلك بعد استبعاد تلك غير المتسقة والإبقاء على المتمايزة والمتسقة منها ثم تصنيفها مرة أخرى لاختيار ما بينها. أما الطريقة الثانية فتعتمد على إجراء تحليل متسق في حالة وجود عدد كبير من السيناريوهات و ذلك من خلال تكوين جدول يوضح العوامل الشارحة للمجالات التي قد يأخذها أي عامل في المستقبل، و إيجاد العلاقة بينهما.

هـ- كتابة السيناريوهات : تقتضي هذه الخطوة استيفاء مدخلات السيناريوهات المختارة من المعلومات سواء بإضافة عوامل أو تفاصيل معينة أو بدمج تطورات مستقبلية أخرى في تلك السيناريوهات تعرف ردود الفعل المحتملة لكل الأطراف المعنية بالتطورات التي يشتمل عليها كل سيناريو و سرد كل سيناريو سردا يشتمل على الشروط الابتدائية التي يبنى عليها و المسار المستقبلي بمحدداته المختلفة و الوضع المستقبلي النهائي في نهاية فترة الدراسة المستقبلية [1].

و-تحليل نتائج السيناريوهات: هي عملية تحليلية لاستخلاص القضايا الموضوعية أو المنهجية التي تخضع للتطوير أو التحليل في الخطوات التالية من عملية إعداد السيناريوهات، فكل سيناريو ونفاقاته التي تجعله مفضلا على سواه و يلاحظ أن تلك الخطوات المتتالية يؤخذ بها عند توافر الوقت و الموارد وتفرغ اللجان لهذا العمل، أما في حالة الإفتقار إلى الوقت و الإمكانيات فيمكن اختصار الخطوات و استخدام نتائج

1-ميشال غوديه وآخرون ، **الإستشراف الإستراتيجي للمؤسسات و الاقاليم** ، تر:محمد سليم قلالة ، باريس : مخبر الإبتكار ، الإستشراف الإستراتيجي و التنظيم ، د.س.ن، ص-ص: 49-53.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخطوة الثانيــة أو الثالثة في بناء سيناريوهات بديلة، سواء مع الإحتفاظ بالسيناريوهات الأصلية أو استبعاد بعضها الخارج عن حيز الإمكان و وفقا لمعيار خاص أو محدد[1] وترتبط قراءة مستقبل التوجهات الأوروبية في منطقة البحر المتوسط بجملة من المعطيات والحركيات الحينية الدينامية المعقدة نتيجة تفاعلات دول شمال و جنوب المتوسط المكثفة حيث أن السيناريو المستقبلي مشروط بمجموعة من المتغيرات تتحكم في مساره حيث تثــار عنــد بلــورة مشهد مستقبـلي –عادة– عدة محاذير تتعلق بتدخـــل الأهـــواء و الانحيـازات للباحث وعدم الاتساق الداخلي فـي بناء المشهد من حيث توصيف شروطه ومكوناته وتداعياته ،ذلــك أن شروط ومعايير سلامة أي مشهد مستقبلي هو أن تكون الأوصاف والتداعيات الاقتصادية و الاجتماعيـة متسقة مع بعضها البعض وبناءا على ذلك تم إعتماد ثلاثة سيناريوهات متباينة تنطلق من وقائع أولية مرجعية يتعـذر إختزالها تستنــد للوضع الراهن للعلاقــات الأورومتوسطية والقوى الفاعلــة و المؤثرة فيها وفق التصور النظري لمسار كل سيناريو على حدى .

1-نفس المرجع ، ص: 52.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول : سيناريو النجـــاح

ينطلق هذا السيناريو من فرضية نجاح تجربة الشراكة الإقليمية التفضيلية (PRP) والتي تم إقتراحها في إطار "عملية برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط" والتي تقترب من صيغة التعاون المدعم ، و تقتصر على عدد محدود من الدول (8 دول من الإتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي) ثم التوسع نحو دول أخرى فيما بعد ، لتشكل بلدان المغرب العربي بالتالي القاطرة مع بلدان الإتحاد الأوروبي لتطوير "الفضـــاء المتوسطي المشترك" و يتحول إلى "تجمع حول مشاريع" تولد أشكالا جديدة من التضامن [1].

في ظل هذا السيناريو تقوم فكرة التضامن على القرب الجغرافي وتشابك المصالح في إطار دينامية الإقليمية الجديدة والإعتماد المتبادل في محاولة لتخفيف حدة التباين الإقتصادي القائم بين ضفتي المتوسط بالتركيز على الترابط الإقليمي المؤسساتي عبر توطين التكنولوجيا المتقدمة و إعادة تأهيل إقتصاديات دول جنوب المتوسط وبالتالي التخفيف من التدفق الديمغرافي على دول شمال المتوسط و إحتواء جميع أشكال مصادر التهديد البنيوية و وفق هذا المنطق الوظيفي تتشكل آليات تفكيك و حل النزاعات المزمنة في المنطقة (الصراع العربي الإسرائيلي) و (النزاع في الصحراء الغربية) ، (النزاع في بحر إيجه بين تركيا و اليونان) نتيجة لإدراك الطرف الأوروبي بضرورة القيام بـدور إيجابي أكبـر وتوسيع مسـاحة الـدور الأوروبي في التـأثير و دفع عملية السـلام وتسويتها نهائيا بإعتبار هذه النزاعات أكبر مهدد لعملية البناء المؤسساتي التكاملي في منطقة المتوسط ، وانطلاقا من تشعب المواقف السياسية واختلاف الأوضاع الدولية الاقتصادية المقرونة بالعولمة و بتباين درجات الاندماج في العلاقات الاقتصادية بالنسبة

1-Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **Mediterranée 2030 : 4 Scénarios Pour Les Territoires Méditerranéens**, France : Institut de la Méditerranée, P-P :23-24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكل بلد ، حيث لا تساعد هذه المعطيات في الأمد القصير على قيام صيرورة تبادلية مشتركة نتيجة لمناخ الثقة [1]، تسهم شبكات النقل و الاتصال بمختلف أنماطها و فروعها في دفع حركية التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان المتوسطية بواسطة الخطوط البرية و البحرية والجوية المتكاملة.

وبالنسبة لدول الجنوب من المتصور أن تنعكس حركية التكامل الإقتصادي آليا على طبيعة أنظمتها السياسية مما يدفع نحو إعادة هندسة هذه الأنظمة وفق منطق ديمقراطي مشاركاتي قوامها حقوق الإنسان و آليتها المشاركة السياسية والتعددية الحزبية

منتجة للتداول عن طريق انتخابات حرة و نزيهة و منتظمة ، و تكوين مجتمع مدني فعال قادر على لعب دور الوسيط المدني و السياسي بين المواطنين و الحكام في المجالات الوظيفية الخاصة لكل جمعية أو مؤسسة مدنية .

1-**Denis Bauchard, L'Union pour la Méditerranée : un défi européen**, **politique étrangère ,**Paris :IRIS**,** 1:2008,pp , 60-61

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : سـيناريو الفشل

يستند بناء سيناريو الفشل (المتشائم) على فكرة محددة وهي تعظيم جوانب الخطر والمتغيرات السلبية في الظاهرة موضوع البحث وهنا نعني ، تفكك و انهيار التعاون الأورومتوسطي و تعطل مساراته ، وبالتالي يقوم هذا السيناريو السلبي على جملة من الافتراضات ، وانطلاقا من ثلاثة مشاهد رئيسية محتملة هي كالأتي :

-المشهد الأول : اضطرابات داخل البناء المؤسساتي الأوروبي و انقسام تصوراته إزاء منطقة المتوسط .

- المشهد الثاني : احتواء أمريكي للقطب الأوروبي من خلال الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة في المنطقة .

- المشهد الثالث : انهيار الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط و عدم الإستقرار السياسي و تنامي الحركات الأصولية .

1- اضطرابات داخل البناء المؤسساتي الأوروبي و انقسام تصوراته إزاء منطقة المتوسط :

تنطلق هذه الفرضية من واقعة التحولات العميقة التي شهدتها أوروبا والتوسع الأفقي للإتحاد الأوروبي ، وكذا الخلافات التقليدية بين فرنسا و ألمانيا ، منذ القمة الفرانكو-ألمانية نوفمبر 1994 (وظهرت بشكل جلي في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط) فألمانيا (الدولة غير المتوسطية) تولي اهتماما أكبر نحو شرق أوروبا مقارنة بالمتوسط ، لأسباب جيوبوليتية وتاريخية مختلفة مما يقوي و يدعم مكانة ألمانيا ، غير أن فرنسا تطالب الإتحاد بإعطاء اهتمام مساو للطرف الجنوبي للبحر المتوسط المقابل لأوروبا ، لموازنة النفوذ الألماني داخل الإتحاد ، وينبع الاهتمام الفرنسي بدول المغرب

1-guillaume alméras & cécile jolly, **Méditerranée 2030 Panorama et enjeux stratégiques humains et économiques**, France : IPEMED , 2009,pp : 229-231.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العربي من العلاقات التاريخية مع تلك الدول ، ولذلك تميل فرنسا إلى صيغ محدودة جغرافيا للتعاون المتوسطي (5+5) بينما بالمقبل ترى الدول المتوسطية الأوروبية الأخرى (إسبانيا و إيطاليا) بأن التعاون يجب أن يشمل دول حوض البحر المتوسط بأكمله لأن قضايا المتوسطية –شرقا و غربا– هي قضايا شاملة تتطلب تقييما شاملا لا يتقيد بنظرة إقليمية ضيقة ، وفي غضون ذلك من المحتمل أن يؤدي التناقض في أولوية الترتيبات الأوروبية بشأن التوجهات الخارجية و تكميل البناء المؤسساتي الأوروبي إلى تفكك الإتحاد الأوروبي ، بالموازاة مع جملة من المؤشرات الإرباكية ، أهمها الأزمة الإقتصادية العالمية وتفاقم الأزمات الإقتصادية داخل بعض الإتحاد [1] (أزمة الديون السيادية في اليونان ، إيرلندا ، البرتغال ومخاوف من أثر الدومينو في كل من إسبانيا و فرنسا) مما يرجح خروج ألمانيا من الإتحاد الأوروبي والتي تمثل القاطرة المالية و الإقتصادية لدول الإتحاد بحكم قوتها الإقتصادية [(26%) من الناتج الإجمالي للإتحاد الأوروبي ، (34%) من الإنتاج الصناعي، (30%) من إجمالي صادرات الإتحاد الأوروبي، (27%) من ميزانية الإتحاد الأوروبي] فالهزات الإقتصادية العنيفة ستدفع ألمانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي حتى لا تتحمل تكاليف المديونية الإقتصادية في هذه الدول و ما سينجم عنها من لاستقرار سياسي وردات فعل عنيفة .

1-زبيغنييف بريجنسكي،**مرجع سابق ذكره** ، ص- ص:84-85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- احتواء أمريكي للقطب الأوروبي من خلال الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة في المنطقة .

تهدف الإستراتيجية الأمريكية الموجهـــة إلى أوروبا و منطقة أوراسيـــا إلى :

-ضمان الإستقرار في أوروبا تفاديا لخسائر أمريكية محتملة في حال التدخل العسكري .

-ضمان استقرار الإقتصادات الأوروبية ، حتى تتوفر إمكانات الاستثمارات الأمريكية .

و تمثل منظمة حلف شمال الأطلسي الأداة المثلى لتحقيق هذه الغايات ، فهي لا ترتبط من وجهة نظر أمريكية بحلف وارسو المنحل ، بل هي خصوصية لأمن أوربا ، ففكرة توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل دولا من شرق ووسط أوربا ، نجاح لإستراتيجية تحجيم الدور الأوروبي مقابل توسع الهيمنة الأمريكية و امتداد إستراتيجيتها الشاملة بأبعادها الثلاثة ، الأمنية و الإقتصادية و الثقافية أي الحيلولة دون هيمنة قوة أو قوى مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية ، إضافة إلى فكرة الأطلنطية الجديدة "تسعى الولايات المتحدة إلى إحتواء القطب الأوروبي من خلال تعميق علاقاتها مع ألمانيـــا والتي تكتفي بالإنصياع المباشـــر للولايات المتحدة ، عكس فرنســـا و بريطانيا اللتان تصران على إستخدام مفاهيمهما كلما دخلتا في شكل من أشكال التعاون الدولي ." [1]

واستطاعت الولايات المتحدة احتواء النزعة الاستقلالية الأوروبية في مجالي الدفاع و السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة من خلال إدراج منظمة إتحاد أوروبا الغربية تحت الهياكل العسكرية المدمجة و دفع الإتحاد الأوروبي لإمضاء وثيقة "الأطلنطية الجديدة" ، للتحكم في المصير السياسي الأوروبي و التصدي لمنطقة الأورولاند ، من خلال إتحاد أطلنطي يتشكل من دول الإتحاد الأوروبي ودول تجمع شمال أمريكا للتجارة الحرة

1-المرجع نفســـه ، ص- ص:77-79.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(NAFTA) ، مما تقدم يظهر أن الولايات المتحدة تعمل على ربط كل التوجهات الأوروبية وتطويقها في المنطقة من خلال إستراتيجيتها ، وبالتالي كبح كل دور مستقل لأوربا و انكفاءه خاصة في منطقة المتوسط وفي هذه الحالة تعوض المشاريع الأوروبية للتعاون في المتوسط بمشاريع أمريكية للتكامل .

3- انهيار الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط و عدم الإستقرار السياسي و تنامي الحركات الأصولية .

يـركز هذا المشهد على حـالة فشـل و انهيـار الأنظمة في دول جنوب البحر المتوسط و حدوث حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي كتبعات لاحقة ما يجعل منطقة شمال المتوسط (دول القوس اللاتيني تحديدا) عرضة للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللااستقرار التي تعيشها المنطقة ، وكذا مشكلة تنامي الأصولية الإسلامية في دول رئيسية جنوب المتوسط ، وهي تعد أكثر المشكلات إلحاحا ، فهي تمثل هاجسا مقلقا بشدة لدول شمال المتوسط ، خاصة في حال وصول هذه الحركات الأصولية ذات التوجهات الشمولية للسلطة[1] .

فاحتمال بروز قوة معادية للنموذج الغربي في جنوب المتوسط، والذي قد يشكله احتمال صعود "تيار إسلامي راديكالي" للسلطة ضمن هذا المنظار الاستراتيجي، قد يكون له أثر على زعزعة الاستقرار في كامل المنطقة الجنوبية للمتوسط، ويهدد استقرار دول الشمال بحكم "الجسور البشرية" التي يقيمها عامل الهجرة وتواجد الجالية المغاربية في أوروبا و بلدان القوس اللاتيني تحديدا و كذا خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جنوب حوض المتوسط والذي يتصاعد في ظل الحداثة

1-Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **Op.Cit** , p-p : 125-126.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التكنولوجية الاستراتيجية التي تجعل من التقارب الجغرافي عاملا مهددا لأمن دول أوروبا الجنوبية في حال بروز علاقات صراعية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر المتوسط و كذا في حال بروز توتر إقليمي (جنوب -جنوب) بين دول المنطقة في جنوب المتوسط وما قد ينجر عنه من تدفق ديغرافي كبير نحو الشمال ومن ثم تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدول أوروبا الجنوبية.

كما أن فقدان الثقة في الديمقراطية و إرتباطها بعجز النظم السياسية في تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها يدفعها إلى "الفخ الديمقراطي" بتعبير هينغتنغتون ، تندفع بموجبه هذه الأنظمة بشكل سريع نحو فتح المجال السياسي للقوى المعارضة تحت ضغط الواقع الإقتصادي و الإجتماعي المتردي وهو ما يفاقم أزماتها .

المطلب الثالث : سيناريو إتجاهي

يفترض هذا السيناريو استمرار الوضع القائم status-quo و بقاء الأمور على حالها دون تغيير ، وذلك بافتراض استمرار السياسات الأوروبية إزاء الجنوب المتوسطي مرهونة بجملة المتغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية ، وبما أن الحاضر ليس استمـــرارا ميكانيكـيا للمـاضي، فالمستقبـــل لن يكـون بالضرورة صـــورة مطابقـة للحـاضر و بالتـالي لا ينفي هذا السيناريو إمكانية حدوث تطورات معينة قابلة لإعادة التقييم ، فالعلاقات عبر المتوسطية علاقات ديناميكية دائمة ، متسارعة وجذرية و مركبة الأبعاد، ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها أمر صعب للغاية .

ففي ظل هذا السيناريو لا يمكن تصور تراجع للدور الأوروبي [1] و توجهاته في منطقة المتوسط ، فهو بتقدير الاوروبين خيار إستراتيجي ملح ، فالأهمية الإقتصادية و الحساسية

1-Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **Op.Cit**, p-p :29-30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثقافية و الأبعاد الاستراتيجية لمنطقة المتوسط تفرض تعزيز هذا التوجه خاصة في ظل الرهانات الكبرى (سياسية ، اقتصادية ، أمنية ، إستراتيجية و حتى ثقافية) والتي تتصاعد نتيجة متغيرات معينة و تتقاطع لتشكل صورة معقدة بتفاصيل جديدة تدفع نحو تبني مقاربات جديدة لتفكيك المشهد المتوسطي و استيعابه .

فالتحولات السياسية التي عرفتها كل من تونس و مصـر* و ليبيا (حاليا) تفرض جملة من التحديات على مجموعة من المستويات :

-تحدي ذو طابع مؤسساتي : تحويل الإتحاد من أجل المتوسط إلى بعد جديد لسياسته مع الجوار هذا ما يتجاوب مع الرغبات على كلا الضفتين ـ وتخصيص غالبية إمكاناته للتعاون مع شركاء في الجنوب .

- تحدي ذو طابع ديمقراطي : حيث يؤكد ألان جوبيه Alain Juppé على أنه "يجب إعادة تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط وفق مبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان " فقد شدد جوبيه على هذه الخطوة التي يعتزم على القيام بها قائلا "سيكون علينا إعادة تأسيس الاتحاد من اجل المتوسط فما يحصل اليوم في الضفة الجنوبية للمتوسط قد غيّر الكثير من المعطيات لذا علينا التفكير بهذا (إعادة بناء الاتحاد)"[1] وبالتالي فالرهان الديمقراطي في المتوسط ضمن هذا التصور الجديد يحتل الأولوية في التوجهات الأوروبية المتوسطية ، و وفق هذا السيناريو فإن النمط العلاقة بين دول الإتحاد الأوروبي و دول الجنوب المتوسط سيرتبط بنوايا الإتحاد الأوروبي و مدى رغبته في إقامة شراكة ترتكز على منطق تعاوني وظيفي و تحقيق تكامل نفعي في مجـالات التنميــة المستديمــة و الأمن الطاقوي و البيئة و التعليم العالي و الدفاع المدني و المواصلات .

---

*إنهيار النظام السياسي في كل من تونس و مصر نتيجة ثورات شعبية وتمر حاليا كلى الدولتان بفترة إنتقالية حرجة .

1- http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/europe_828/union-europeenne-monde_13399/relations-exterieures_853/union-pour-mediterranee_17975/europe-mediterranee-intervention-alain-juppe-assemblee-nationale-30.03.11_91226.html

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا الإنتقال أصبح تحديا في حد ذاته ، فهوية الدولة في جنوب حوض البحر المتوسط أصبحت أكثر غموضا و عمليات الإنتقال الديمقراطي أثبتت عدم فاعليتها و هو ما يفسر حالة القطيعة بين الدولة و المجتمع وعدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي ، حيث أصبحت الدولة عاجزة تلبية المطالب الشعبية في ظل عجز تنموي و ديمقراطي .

وتمثل عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى المجالات التي تعكس الصعوبات التي تواجه الإتحاد الاوروبي في صياغة سياساته تجاه البحر المتوسط ، فالدور الأوروبي طالما تم تهميشه لصالح الدور الأمريكي وهو ما يمثل تقليديا توازنات القوى في المنطقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمـــــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة :

نخلــص من كل ما سبق و بناءا مـا تم تأسيسه إلى مجموعة من نتائج العملية و الإستنتاجات التي نلخصها فيما يلي :

1- الأهمية الإستراتيجية البالغة التي يكتسيها حوض البحر المتوسط على المستوى الجيوسياسي و الإقتصادي و الحضاري ، فالأهمية الإقتصادية و الحساسية الثقافية و الأبعاد الإستراتيجية لمنطقة حوض البحر المتوسط فرضت بلورة رهانات أمنية و سياسية وأخرى إقتصادية و استراتيجية تتقاطع أحيانا مع مصالح القوى الكبرى .

2- أولت الدول العظمى البحر المتوسط أهمية كبيرة لمكانته ووضعه الجيوسياسي المتميز وتأثيره على التجارة الدولية المواصلات العالمية ، في سياق ما سمي "التوازن الإستراتيجي" والذي فرضته البحرية الحربية الروسية و الأسطول الأمريكي السادس في عهد الحرب الباردة .

3- أدت التحولات الدولية التي أفرزتها دينامية العلاقات الدولية على عدة مستويات مجموعة من الحركيات الجديدة والفاعلة في منطقة حوض البحر المتوسط عسكريا، سياسيًا، اقتصاديا و اجتماعيا حيث اختفت دول كانت تُأثر بشكل مباشر على العلاقات الدولية في الحوض ، و هي الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية .

4- سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى استعادة دورها التاريخي في الحوض بتبني"سياسة متوسطية جديدة" و ربط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي بصفة مباشرة بإعتبــاره عمقها الإستراتيجي ، بعد مؤتمر هلسنكي1975 أي اكتساب الأمن الأوروبي مفهومًا شاملا يشمل المحيط الجهوي ، و بالتالي انعكاس مشكلات دول الضفة الجنوبية سلبًا على دول الإتحاد الأوروبي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- ارتكزت السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية على منطق مركنتيلي نفعي بحت و بالموازاة مع ذلك إنطلق الحوار العربي الاوروبي لكنه سرعان ما تجمد نتيجة للنفوذ الأمريكي في المنطقة و تراجع الدور الاوروبي .

6- تشكلت ضمن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جملة تحديات على الجانب الأمني /الاستراتيجي للدول الأوروبية (خاصة دول القوس اللاتيني) فقد أصبح أمنها رهن قدراتها في التأثير خاصة و إحتواء مصادر التهديد الجديدة وأن تغير مفهوم الأمن من المفهوم الكلاسيكي العسكري وأمن القوة الصلبة والاستراتيجيا إلى المفهوم الجديد ، مفهوم الأمن الشامل والذي أكد عجزها عن تحقيقه مما شكل تحديا حقيقيا قويا وصلبا أمام سياسات الدول الأوروبية وتوجهاتها وهو ما يفرض إجتراح أدوات جديدة و مقاربات أكثر شمولية و إنسانية لمعاجة و إحتواء الأزمات المشاكل الطارئة في منطقة حوض البحر المتوسط .

7- طرح الدول الأوروبية مقاربة "الشراكة" على دول جنوب البحر المتوسط بحيث سعت من خلال طرح هذه الفكرة على الدول الثالثية المتوسطية إلى إقامة منظومة تعاونية سياسية و اقتصادية و اجتماعية لكي تصل إلى ربط الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بالضفة الشمالية و المحاولة في إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها دول جنوب ضفة الحوض و في هـذا السيــاق جاءت مؤتمر برشلونة الأورومتوسطيـة التي انعقدت بين27 و 28 نوفمبر 1995 من منطلق الإجابة على التساؤلات الأمنية و الهواجس الأوروبية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8- ينطلق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط من مقاربة شاملة لمفهوم الأمن ، ووفق هذا التصور يركز المشروع على التنمية المشتركة مع الشركاء المتوسطيين للتقليل من حجم التفاوت التنموي الحاصل بين ضفتي المتوسط ، ويقترح آليات شراكة جديدة و هيكلة أكثر فاعلية لتجاوز مواطن قصور في عملية برشلونة رغم أنه يستند إلى فلسفتها العامة .

9- تؤكد التوجهات و السياسات الأوروبية إزاء منطقة المتوسطة على حقيقة أولية مفادها أن الطرف الأوروبي لا يزال يتعاطى مع شركائه الجنوبيين وفق منطق الوصاية و ليس كشريك سياسي و أمني ، وتحكم توجهاته الهواجس الأمنية بأبعادها السياسية و الديمغرافية و الإقتصادية و الإيكولوجية ، وهو ما يزيد الوضع تعقيدا و صعوبة لذلك لابد بداية من بناء الثقة بين الشركاء المتوسطين و ضرورة تأسيس جملة استراتيجيات مرنة وطويلة الأجل ، تتخذ فعليا كأجندات عمل مؤسسة ،تدفع نحو تبني مجموعة مشاريع انخراط ضمن تكتلات كبرى من أجل بناء منطقة سلام و إزدهار دائم مع مراعاة خصوصيات كل طرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجداول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (1) يوضح معدل تكرار الكلمات (القضايا) في البعد الإجتماعي و الثقافي من بيان برشلونة

الكلمة	التكرار	النسبة ٪	الكلمة	التكرار	النسبة ٪
القانون الدولي	10	10,3	عدم التدخل	2	2,0
الإستقرار	9	9,2	عدم استخدام القوة	2	2,0
حقوق الإنسان	8	8,2	الحل السلمي للنزاعات	2	2,0
دولة القانون	7	7,2	المخدرات	2	2,0
الحريات الأساسية	7	7,2	نزع السلاح	2	2,0
الأمن	7	7,2	المصلحة المشتركة	2	2,0
السيادة	7	7,2	العالم العربي	2	2,0
التسلح (التقليدي و النووي)	4	4,1	العالم الإسلامي	2	2,0
الديمقراطية	3	3,1	التعاون	2	2,0
حسن الجوار	3	3,1	التعددية	1	1,0
الإرهاب	3	3,1	التسامح	1	1,0
السلام	3	2,0	الاستقلال	1	1,0
المساواة	2	2,0	الإندماج الإقليمي	1	1,0
المنطقة المتوسطية	1	1,0	الجريمة المنظمة	2	2,0
المجموع	118				%100

المصدر : مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم ، مرجع سابق ذكره ، ص:32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (2) يوضح معدل تكرار الكلمات (القضايا) في البعد الإقتصادي و المالي من بيان برشلونة

الكلمة	التكرار	النسبة ٪	الكلمة	التكرار	النسبة ٪
الطاقة	12	10,7	التحديث الصناعي	03	2,6
البيئة	11	9,7	التنمية الريفية	03	2,6
التبادل الحر	10	8,9	الإندماج الإقليمي	02	1,8
النقل	10	8,9	المحيط الترابي	02	1,8
الإستثمارات	09	8,0	المساعدات المالية	02	1,8
البحث و التنمية	07	6,2	القطاع الخاص	01	1,0
تقنية الإتصالات	06	5,3	القطاع المالي	01	1,0
التعاون الإقليمي	05	4,5	الزراعة	01	1,0
التنمية الإقتصادية	05	4,5	التبعية الغذائية	01	1,0
مؤسسات مشتركة	05	4,5	//////////	///////	///////
الصيد البحري	05	4,5	//////////	///////	/////////
تقنية المعلومات	04	3,5	//////////	///////	//////////
الإحصاء	04	3,5	//////////	/////////	//////////
إقتصاد السوق	03	2,6	//////////	///////	//////////
المجموع	112				%100

المصدر : مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم ، مرجع سابق ذكره ، ص:33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (3) يوضح معدل تكرار الكلمات (القضايا) في البعد الثقافي و الاجتماعي من بيان برشلونة

الكلمة	التكرار	النسبة ٪	الكلمة	التكرار	النسبة ٪
الهجرة	14	18,0	وسائل الإعلام	2	2,5
المخدرات	9	11,3	المجتمع السياسي	1	1,3
التبادل الثقافي (التعددية اللغوية)	6	7,6	الانفجار السكاني	1	1,3
التعليم	5	6,3	تنمية الموارد البشرية	1	1,3
الصحة	5	6,3	العدل	1	1,3
الشباب	5	6,3	الشؤون الداخلية	1	1,3
التكوين	4	5,0	المرأة	2	1,3
الإرهاب	4	5,0	////////	/////	////////
الجريمة الدولية	4	5,0	//////////	//////	///////
المجتمع المدني	3	3,8	////////	///////	////////
التعاون القضائي	3	3,8	//////////	//////	////////
العنصرية	3	3,8	////////	//////	////////
الفســـاد	3	3,8	//////////	///////	////////
التنمية الإجتماعية	2	2,5	////////	//////	/////////
المجموع	79				% 100

المصدر : مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم ، مرجع سابق ذكره ، ص:33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (4) يوضح معدل تكرار الكلمات (القضايا) في بيان قمة باريس للإتحاد من أجل المتوسط

الكلمة	التكرار	٪	الكلمة	التكرار	٪	الكلمة	التكرار	٪
البحر المتوسط	71	12.63	المستقبل	6	1.07	المفوضية الأوروبية	3	0.53
أوروبا	43	7.65	الهجرة	6	1.07	السلع	3	0.53
برشلونة	39	6.94	الإرهاب	6	1.07	التغيير المناخي	3	0.53
الاتحاد	27	4.80	المشاركة	6	1.07	الاحترام والفهم المتبادل	3	0.53
إقليمي	25	4.49	كبار المسئولين	5	0.88	الشرق الأوسط	2	0.36
التعاون	21	3.74	الطاقة	5	0.88	الأمم المتحدة	2	0.36
التنمية	19	3.38	الاستقرار	5	0.88	عالمي	2	0.36
رؤساء الدول	17	3.02	الكوارث	5	0.88	التلوث	2	0.36
الأمن	16	2.85	الإجماع	5	0.88	التاريخ	2	0.36
مبادرة	15	2.67	اجتماعي	5	0.88	المجتمع المدني	2	0.36
السلم	12	2.14	تركيا	4	0.71	الأمانة العامة	2	0.36
سياسي	12	2.14	إسرائيل	4	0.71	نزع السلاح	2	0.36
العرب	10	1.78	الغذاء	4	0.71	الرقابة على التسلح	2	0.36
أسلحة دمار الشامل	9	1.60	وزراء الخارجية	4	0.71	الحريات الأساسية	2	0.36
الشعوب	9	1.60	الثقافة	4	0.71	المرأة	2	0.36
التجارة	7	1.25	الرفاهة	4	0.71	الحوار الثقافي	2	0.36
المياه	7	1.25	القطاع الخاص	4	0.71	الفقر	2	0.36
التكامل	7	1.25	التمويل	4	0.71	الأمن الغذائي	2	0.36
مشترك	7	1.25	سوريا	3	0.53	لبنان	2	0.36
حقوق الإنسان	6	1.07	السلطة الفلسطينية	3	0.53	كلمات أخرى	31	5.52
الديمقراطية	6	1.07	العرب	3	0.53			
اقتصادي	6	1.07	البيئة	3	0.53	الإجمالي	562	٪100.

المصدر : مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم ، مرجع سابق ذكره ، في:

http://174.142.8.50/$sitepreview/alfateh.edu.ly/pageslist.aspx?page_id=1700&page_site=10

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخرائـــط

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخريطة الأولى : منطقة حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخريطة الثانية : المجال المتوسطي والتفاعلات عبر المتوسطية

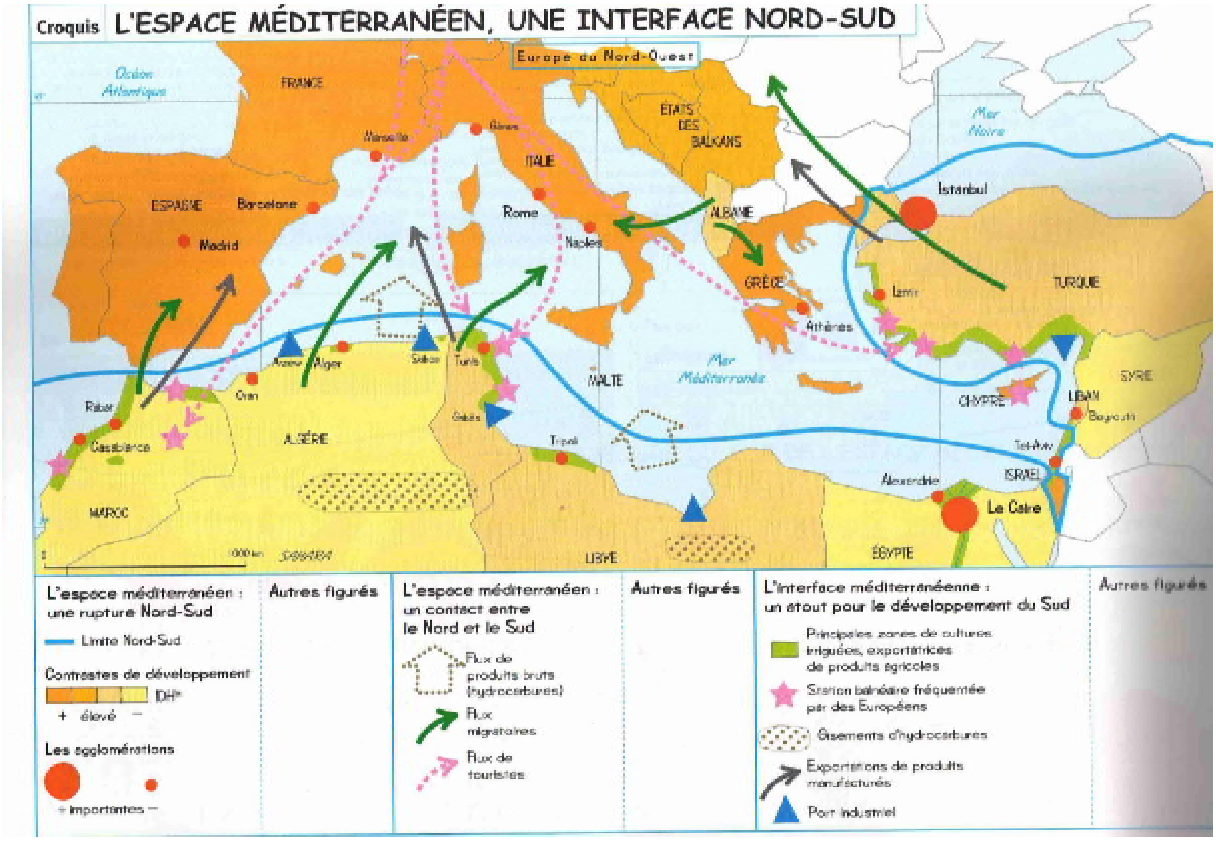

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخريطة الثالثة : الدول الأوروبية المتوسطية المشاركة في مؤتمر برشلونة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق الأول : البيان الختامي لندوة برشلونة

برشلونة 28 نوفمبر / تشرين الثاني1995
النص النهائي

البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة
28/27نوفمبر / تشرين الثاني1995

مجلس الإتحاد الأوروبي، يمثله رئيسه السيد خافيير صولانا Javier SOLANA وزير شؤون خارجية إسبانيا.
المفوضية الأوروبية، يمثلها السيد مانويل ماران Manuel MARIN نائب الرئيس
ألمانيا، يمثلها نائب المستشار و وزير الشؤون الخارجية ، السيد كلوس كينكل Klaus KINKEL
الجزائر، يمثلها السيد محمد صالح الدمبري Mohamed Salah DEMBRI
وزير الشؤون الخارجية.
النمسا، تمثلها السيدة بينيتا فيريرو والدنر Benita FERRERO WALDNER
كاتبة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية.
بلجيكا، يمثلها السيد إريك ديريك Erik DERYCKE وزير الشؤون الخارجية
قبرص، يمثلها السيد أليكوس ميكاليدس Alecos MICHAELIDES وزير الشؤون الخارجية
الدانمارك، يمثلها السيد نيلس هيلفيغ بيتيرسن Niels Helveg PETERSEN
وزير الشؤون الخارجية.
مصر، يمثلها السيد عمر موسى Amr MOUSSA وزير الشؤون الخارجية
إسبانيا، يمثلها السيد كارلوس ويسطندورب Carlos WESTENDORP كاتب الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوروبية.
فينلاندا، تمثلها السيدة طرحا هالونين Tarja HALONEN وزيرة الشؤون الخارجية .،
فرنسا، يمثلها السيد هيرفي دو شاريط وزير الشؤون الخارجية .، Herve de CHARETTE
اليونان، يمثلها السيد كارولوس بابولياس Karolos PAPOULIAS وزير الشؤون الخارجية
إيرلاندا، يمثلها السيد ديك سبرنغ Dick SPRING نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية
إسرائيل، يمثلها السيد إيهود باراك Ehud BARAK وزير الشؤون الخارجية
إيطاليا، تمثلها السيدة سوزانا أنييلي Susanna AGNELLI وزيرة الشؤون الخارجية .،
الأردن، يمثلها السيد عبد الكريم كبريتي Karim KABARITI وزير الشؤون الخارجية .
لبنان، يمثلها السيد فارس بويز Fares BOUEZ وزير الشؤون الخارجية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللكسمبورغ، يمثلها السيد جاك ف .بوسJacques F. POOS نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية.
مالطا، يمثلها السيد الأستاذ جيدو دو ماركوGuido DE MARCO نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية.
المغرب، يمثلها السيد عبد اللطيف الفيلاليAbdellatif FILALI وزير الشؤون الخارجية
هولندا، يمثلها السيد هانس فان ميرلوHans van MIERLO وزير الشؤون الخارجية
البرتغال، يمثلها السيد جايم كاماJaime GAMA وزير الشؤون الخارجية .،
المملكة المتحدة، يمثلها السيد مالكولم ريفكينغMalcolm RIFKIND OC MP
وزير الشؤون الخارجية.
سوريا، يمثلها السيد فاروق الشرعFarouk AL SHARAA وزير الشؤون الخارجية .
السويد، تمثلها السيدة لينا هييلم والينLena HJELM WALLEN وزيرة الشؤون الخارجية.
تونس، يمثلها السيد حبيب بن يحيىHabib Ben YAHIA وزير الشؤون الخارجية
تركيا، يمثلها السيد دنيس بايكالDenis BAYKAL نائب الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية
السلطة الفلسطينية، يمثلها السيد ياسر عرفاتYassir ARAFAT رئيس السلطة الفلسطينية.
المشاركون في المؤتمر الأوروبي - المتوسطي في برشلونة:
-مشدّدون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط و مدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدًا جديدًا، يرتكز على تعاون شامل و متضامن، على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار و التاريخ؛
-مدركون بأن الرهانات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط، تحدّيات مشتركة تتطلب حلاً شاملا و منسقًا؛
-مصمّمون من أجل هذا، على خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة
مع احترام ميزات و خواص و قيم كل من المشاركين؛
-معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمّل لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها بالتأكيد على خصوصياتها؛
-مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية - المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام و الإستقرار و النمو في المنطقة، و لكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام .يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة و شاملة و مستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و على المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، بما ما يترتب عن ذلك؛
-مقتنعون بأن الهدف العام، الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة جوار و تبادل و تعاون من شأنهم تأمين السلام و الإستقرار و الإزدهار، يفرض توطيد الديموقراطية، و احترام حقوق الإنسان، و نموًا اقتصاديًا و اجتماعيًا مستديمًا و متوازنًا، و مكافحة الفقر، و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.
يوافقون على إقامة مشاركة عامة، مشاركة أوروبية - متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز و منتظم، و تنمية التعاون الإقتصادي و المالي، و إضفاء أكبر على قيمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأبعاد الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية .تشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

شراكة سياسية و أمنية : تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار.

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام و الإستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبًا مشتركًا يتعهدون على تشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم .من أجل هذا، يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف و منتظم يرتكز على الإحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي، و يعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي و الخارجي.

عملا بهذا، يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

-العمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و كذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي و بالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية و الدولية المشاركين فيها؛

-تنمية دولة القانون و الديمقراطية في جهازهم السياسي مع الإعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار و تنمية جهازه السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و العدلي؛

-احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية و المشروعة لهذه الحقوق و الحريات، بما فيه حرية الرأي، و حرية التجمّع لأهداف سلمية، و حرية التفكير و الضمير و الدين فرديًا و جماعيًا مع أعضاء أخر في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر و الجنسية و اللغة و الدين و الجنس؛

-النظر برضى، عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، و الحريات الجوهرية، و العنصرية و كره الأجانب؛

-احترام و فرض احترام التنوع و التعددية في مجتمعاتهم و تشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها و المكافحة ضد مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية و كره الأجانب .يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية؛

-احترام مساواتهم المستقلة و كذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم و تنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقًا للقانون الدولي بحسن نية؛

-احترام مساواة حقوق الشعوب و حقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقًا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و النماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، كما يتجلى ذلك في الإتفاقيات بين الأطراف المعنية؛

-الإمتناع، طبقًا لنماذج القانون الدولي، عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون شريك آخر الداخلية؛

-احترام سيادة و وحدة كل من الشركاء؛

-تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية، و دعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة، و التأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، و ذلك طبقًا لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي.

-توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب و مكافحته تحديدًا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها و تطبيقها، و بالإنضمام إلى تلك الأدوات، و كذلك بكل التدابير الملائمة؛

-المكافحة ضد انتشار و تنوّع الإجرام المنظم و محاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، و ذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية بواسطة الإنضمام و الإمتثال إلى الأنظمة الدولية و كذا الإقليمية
و (NTP) الخاصة بعدم انتشار الأسلحة، و معاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح، مثل و / أو الإتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من (CTBC) و (BCW) و CWC) الأسلحة النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة و التثبت هذا مع الوفاء و بحسن نية، للإلتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح و عدم انتشار الأسلحة.
و ستبذل الأطراف كل جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و السلاح النووي و الكيميائي و البيولوجي و أجهزة إطلاق و استخدام هذه الأسلحة، و كل هذا بما يضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية.
و علاوة على هذا ستقوم الأطراف:
-باتخاذ إجراءات وتدابير عملية تمكن من الوقاية من انتشار الأسلحة النووية، و كذلك التجميع المفرط للأسلحة العادية.
-بتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع، مع التأكيد على العزم بالتوصل إلى نفس المستوى الأمني و بخلق أجواء من الثقة المتبادلة و ذلك بأن تبلغ القوات و الأسلحة أدنى(CCW) حد ممكن و بالإنضمام إلى و الحرص على توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينهم و مساندة كل المجهودات و العمليات الهادفة لإحلال الإستقرار و الأمن و الإزدهار و كذلك التعاون الإقليمي و المحلي.
-دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالإشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم " مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط " بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي –متوسطي لهذا الغرض.

مشاركة اقتصادية و مالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي و الإجتماعي المستديم و المتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.
إن الأطراف يقدرون أهمية صعوبات مسألة المديونية و ما ينجر عنها من تأثير على النمو الإقتصادي لبلدان الحوض المتوسط .نظرًا لأهمية العلاقات التي تربط بينهم في إطار الشراكة الأوروبية- المتوسطية، فإنهم متفقون على مواصلة الحوار في الدوائر المختصة و الملائمة من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم في هذا المجال.
-ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف التالية على المدى البعيد:
-تسريع عجلة النمو الإجتماعي و الإقتصادي المستديم؛
-تحسين ظروف الحياة للسكان، و رفع مستوى الإستخدام و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية - المتوسطية؛
-تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين؛
من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة إقتصادية و مالية ترتكز، مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو، على:
-التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
-تنفيذ تعاون و تداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية؛
-زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ / منطقة تبادل حر

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية - متوسطية جديدة و اتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي.

- حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التنظيم الدولي للتجارة OMC التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن بهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة : يقع الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية و الغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية و ذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها و التفاوض فيها بين الأطراف المعنية؛ انطلاقًا من التدفقات التقليدية، و ضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، مع الأخذ بعين الإعتبار للنتائج المحققة في إطار مفاوضات الغات، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيًا عبر المنفذ التفضيلي و المتبادل بين الأطراف؛ و يقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات و إسداء الخدمات طبقًا لاتفاق الغاتس(GATS).

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ :

-تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، و التصديق الإثباتي، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية، و المضاربة؛

-متابعة و تنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الإقتصاد الحر و تكامل اقتصادياتهم مع الأخذ حاجاتهم و مستويات نموهم بعين الإعتبار؛

-الإقدام على استواء و تحديث البنيات الإقتصادية و الإجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص، و رفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، و وضع إطار دستوري و قانوني ملائم لسياسة الإقتصاد الحر .إضافة إلى ذلك، سيجدّون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الإستواء على المستوى الإجتماعي و ذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرًا؛

-تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب / تعاون و تداول اقتصاديين

سيتم تنمية التعاون و بالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، و في هذا الصدد:

-يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الإقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، و بالإستثمارات الخارجية المباشرة معًا .يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما و بالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الإستثمارات تدريجيًا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا و زيادة الإنتاج و التصدير.

-يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري و بالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عامً لا رئيسيًا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛

-يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها و يتعهدون بدعم هذا التعاون و التحديث الصناعي و ذلك بمنح جو و إطار قانوني مؤاتيين يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير و المتوسط أمرًا ضروريًا؛

-يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليً لا إقليميًا و تعاونًا مكثفًا و كذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تنسيقًا أفضلا للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة و بـــ بام (PAM).
-يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الإقتصادي و الحفاظ على البيئة، و إدراج المسائل البيئوية في
الأوجه المناسبة للسياسة الإقتصادية، و تخفيف العواقب السلبية التي تنتج عن النمو في مجال البيئة.
يتعهدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير و المتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحّر، و تكثيف الدعم الفني و المالي الملائم لهذه الأعمال؛
-يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية و يتعهدون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و في خلق فرص العمل؛
-يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية و إدارتها إدارة منطقية، و التحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، و يتعهدون بتسهيل التأهيل و البحث العلمي و النظر في خلق الأدوات المشتركة؛
-يعترف المشاركون بالدور البّناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية - المتوسطية الإقتصادية و يقررون توطيد التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة .
-يقررون خلق الشروط الشاملة و الملائمة لاستثمارات و أعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة و ذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة و تشجيع الربط فيما بينها؛
-يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء و كذلك الإدارة المناسبة و تنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين و أنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
-يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث و إعادة بنيان الزراعة و تشجيع النمو الريفي المتكامل
- سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية و التأهيل، و الدعم للسياسات المعمول بها من قِبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج، و تخفيف التبعية الغذائية، و تشجيع زراعة تحترم البيئة .
-يوافقون أيضًا على التعاون في هدف استئصال الزراعات الغير شرعية و لتنمية المناطق التي قد تكون تضررت.
يوافق المشاركون أيضًا على التعاون في مجالات أخرى و في هذا الصدد:
-يشددون على أهمية تنمية و تحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، و تنمية تكنولوجيات المعلوماتية و تحديث الإتصالات .في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
-يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي و بالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية و المنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ و تؤخذ بعين الإعتبار و بعد الموافقة عليها نتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول خدمات النقل البحري و التي تجري حاليًا في إطار المنظمة الدولية للتجارة.
-يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية) ولايات، محافظات (..و من أجل تنظيم الأراضي؛
-اعترافًا منهم بأن للعلم و التكنولوجيا تأثيرات هامة على التطور الإجتماعي و الإقتصادي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي و التطوير، و المساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي و التقني، و الحث على الشراكة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقًا من خلق الشبكات العلمية؛
-يوافقون على تشجيع التعاون في مجالات الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق و تبادل المعطيات.

ج / التعاون المالي

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر و نجاح الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية و التي يجب أن تشجع قبل كل شيء نموًا داخليًا مستديمًا و تعبئة الفعاليات الإقتصادية المحلية
- يلاحظون في هذا الصدد:
وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكي - إن الجلسة الأوروبية في كان لهذه المعونة (Cannes) خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و 1999 ، و ذلك بشكل اعتمادات (ECU بشكل ديون بمبلغ أضخم و BEI مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية ، يضاف على هذا تدخل كذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
-أن تعاونًا ماليًا فعّالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الإعتبار، أمرًا ضروريًا؛ إن إدارة صالحة على مستوى الإقتصاد الجماعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم.
-يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الإقتصادية و حول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

الشراكة في المجالات الإجتماعي و الثقافي و الإنساني : تنمية الموارد البشرية و التشجيع على التفاهم بين الثقافات و التبادلات بين المجتمعات المدنية.

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين هذه الثقافات و التبادلات الإنسانية و العلمية و التيكنولوجية تشكل عنصرًا رئيسيًا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل.
في هذا السياق، يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية .
في سبيل هذا:
-يؤكدون من جديد بأن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب .يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة و التفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
-يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية سواء بما يخص التعليم و التأهيل تحديدًا للشبيبة، أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية و معرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، و تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و الثقافية
-في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية و بالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية؛

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم و يعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية و المعيشية للسكان؛
-يعترفون بأهمية النمو الإجتماعي الذي، حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي . يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الإجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
-يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية - المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل و تقارب بين الشعوب؛
-نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و / أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية : المسؤولون عن المجتمع السياسي و المدني، العالم الثقافي و الديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات و الشركات الخاصة و العامة؛
-و على هذا الأساس يعترفون بأهمية تشجيع الإتصالات و التبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛
-يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديموقراطية و توطيد دولة القانون و المجتمع المدني؛
-يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديًا رئيسيًا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الإقتصادي؛
-يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم .يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني و مساعدة على خلق فرص العمل و غيرها.
-يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيًا على أراضيهم
-في هذا المجال فإن الأطراف، شعورًا منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم، يتفقون، من خلال اتفاقات أو تنطيمات ثنائية، على اتخاذ التدابير و الإجراءات
الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية .من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقًا لتعريف المجموعة الأوروبية؛
-يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
-يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب و مكافحته بشكل فعال؛
-يعتبرون أيضًا من الضروري المكافحة معًا و بشكل فعال ضد تهريب المخدرات و الإجرام الدولي و الرشوة؛
-يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية و كره الأجانب و ضد التعصّب، و يوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

-باعتبارهم أن المؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوحة و مدعوة للتطور؛
-بإعادة تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ و أهداف معرّفة بالبيان الحاضر؛

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-بعزمهم على إعطاء هذه الشراكة الأوروبية - المتوسطية صيغة واقعية؛
-بقناعتهم بأنه الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح و تحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف،
يتبنون برنامج العمل المرفق.
سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريًا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر و تحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف الشراكة.
ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء و الموظفين الكبار و الخبراء و تبادل الخبرات و المعلومات و الإتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي صيغة أخرى مناسبة.
ستشجّع الإتصالات على مستوى النواب و السلطات الجهوية و الوحدات المحلية و الأطراف الإجتماعيين.
ستعقد " مجموعة أوروبية - متوسطية في برشلونة " على مستوى موظفين كبار يتكونون من الترويكا للإتحاد الأوروبي و من ممثل عن كل شريك متوسطي، اجتماعات دورية للإعداد لاجتماع وزراء الشؤون الخارجية لتحديد الوضع و تقييم متابعة مسلسل برشلونة في جميع معطياته و لتحيين برنامج العمل.
إن العمل المناسب لإعداد و متابعة الإجتماعات الناجمة عن برنامج العمل في برشلونة و خلاصات المجموعة الأوروبية - المتوسطية في برشلونة " تتحملها دوائر المفوضية الأوروبية."
يعقد الإجتماع المقبل لوزراء الشؤون الخارجية خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1997 ، في دولة من إحدى الدول المتوسطية الإثني عشرة، تربطها شراكة بالإتحاد الأوروبي و سوف يتم تحديدها عن طريق مشاورات لاحقة.

ملحق -2-

الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس في 13 جويلية 2008

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية مصر العربية

بحضور:

الاتحاد الأوروبي ممثلا بـ:

رئيس المجلس الأوروبي، فخامة الرئيس نيقولا ساركوزي، رئيس المفوضية الأوروبية، معالي السيّد خوسي مانويل باروزو، ومعالي الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، السيّد خافير سولانا.

ألبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيّد صالح بريشا، الجزائر ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيّد عبد العزيز بوتفليقة، ألمانيا ممثلة بسيادة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيّدة أنجيلا مركل، النمسا ممثلة بسيادة مستشار جمهورية النمسا، السيّد ألفريد غوسنباور، بلجيكا ممثلة بمعالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيّد كاريل د غوشت، البوسنة والهرسك ممثلة بفخامة رئيس الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، السيّد هاريس سيلادجيك، بلغاريا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بلغاريا، السيّد جورجي بارفانوف، قبرص ممثلة بفخامة رئيس جمهورية قبرص، السيد ديميتريس كريستوفياس، كرواتيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيبي متسيش، الدانمارك ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة الدانمارك، السيّد أنديرس فوغ راسموسن، مصر ممثلة بفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، السيّد محمد حسني مبارك، أسبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة إسبانيا، السيّد خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو، إستونيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية إستونيا، السيّد أندروس أنسيب، فنلندا ممثلة بكلٍ من فخامة رئيسّة جمهورية فنلندا، السيّدة تاريا هالونن ودولة رئيس وزراء جمهورية فنلندا، السيّد ماتي فانهانن، فرنسا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيقولا ساركوزي، اليونان ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية الهيلانية، السيّد كوستاس كارامنليس، المجر ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية المجر، السيّد فيرنس جورتشاني، أيرلندا ممثلة بدولة رئيس وزراء إيرلندا، السيّد بريان كوين، إسرائيل ممثلة بدولة رئيس وزراء إسرائيل، السيّد إيهود أولمرت، إيطاليا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، السيّد سيلفيو برلوسكوني، الأردن ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، السيّد نادر الذهبي، لاتفيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية لاتفيا، السيّد فالديس زالترس، لبنان ممثلا بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، الجنرال ميشيل سليمان، ليتوانيا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيّد جيديميناس كيركيلاس، اللكسمبورج ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء دوقية اللكسمبورج الكبرى، السيّد جان كلود يونكر، مالطا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مالطا، السيّد لورانس غونزي، المغرب ممثلة بصاحب السّمو الملكي في المملكة المغربية، الأمير مولاي رشيد، موريتانيا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيّد سيدي محمد ولد شيخ عبدالله، موناكو ممثلة بصاحب السّمو أمير موناكو، الأمير ألبير الثاني، الجبل الأسود ممثلا بدولة رئيس وزراء الجبل الأسود، السيد ميلو دجوكانوفيتش، هولندا ممثلة بدولة رئيس وزراء هولندا، السيد يان بيتر بالكينند، بولندا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيّد ليش كاجنسكي، البرتغال ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية البرتغال، السيد خوسي سوكراتس، الجمهورية التشيكية ممثلة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمعالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الأوروبية في الجمهورية التشيكية، السيد ألكسندر فوندرا، رومانيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية رومانيا، السيد ترايان بازسكو، المملكة المتحدة ممثلة بدولة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد غوردن براون، سلوفاكيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، السيّد روبرت فيكو، سلوفينيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيّد يانيز يانزا، السويد ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة السويد، السيّد فردريك راينفلد، سورية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، السيّد بشار الأسد، تونس ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيّد زين العابدين بن علي، تركيا ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، السلطة الفلسطينية ممثلة بفخامة رئيس السلطة الفلسطينية، السيّد محمود عبّاس.

البرلمان الأوروبي/الجمعية البرلمانية الأورو ـ متوسطية ممثلان بالأمين العام رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسّطية، معالي السيّد هانس جرت بوترينج، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلا بصاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، الرئيس الحالي لمجلس تعاون دول الخليج العربية، وجامعة الدّول العربية ممثلة بـمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيّد عمر موسى، والاتحاد الأفريقي ممثلا بدولة رئيس لجنة الإتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، واتحاد المغرب العربي ممثلا بـمعالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيّد حبيب بن يحيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، والبنك الأفريقي للتنمية ممثلا برئيس البنك الأفريقي للتنمية، السيّد دونالد كابيروكا، والبنك الأوروبي للاستثمار ممثلا برئيس البنك الأوروبي للاستثمار، السيّد فيليب مايستاد، والبنك الدولي ممثلا بمدير عام البنك الدولي، السيد خوان خوسيه دبوب، وتحالف الحضارات ممثلا بالممثل السامي للأمم المتحدة، السيّد جورجي سامبايو، والمؤسسة الأوروبية المتوسّطية آنا ليند من أجل حوار الثقافات ممثلة برئيس المؤسسة، السيّد أندريه أزولاي.

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو ـ متوسطية المجتمعين في باريس في 13 جويلية 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجدداً من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديموقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين. ويذكّر رؤساء الدول والحكومات، أيضا، بالمركز الأساسي الذي يتمتع بها حوض البحر المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملاءمة ووضوحاً أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة التحديات المشتركة، التي تواجهها المنطقة الأورو ـ متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوضع البيئي بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، الإرهاب والتطرف، الارتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة. كما ستوجه دعوة إلى جامعة الدول العربية لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة. ترحب عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، باستقبال بلدان البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو والجبل الأسود، التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

طموح إستراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط

(1) تجمع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معًا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على إعطاء زخم متجدد للجهود من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من أجل التقدم.

(2) يشدّد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995، والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو ـ متوسطية. إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطارًا مناسبا للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو ـ متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازماً لصالح السلام والديموقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن، من خلال التكامل والتعاون الإقليميين. كما ترمي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، إلى الاستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والتحديث، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الكل.

(3) يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص، في تنفيذ عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(4) من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، قرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(5) تعبّر هذه المبادرة، أيضا، عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام، فضلا عن الأمن الإقليمي، وفقاً لإعلان برشلونة لعام 1995؛ أي تشجيع أمن إقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الأنظمة وأدوات المراقبة الدولية واتفاقات نزع السلاح والتقيد بها، على سبيل المثال: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بالتنفيذ الكامل للالتزامات حسبما تقتضيه اتفاقيات مراقبة الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

ويتعين على الأطراف السعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، قابلة للتحقق المتبادل على نحو فعال. علاوة على ذلك، ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، والامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية الشرعية، وتؤكد مجدداً في الوقت ذاته على تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوات العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتشجع الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينها، ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والبحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن، التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط"، بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو ـ متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

(6) وتبين المبادرة العزم على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر. ويركز رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية، والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

(7) ويعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الوزاري الأورو ـ متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس. ويذكّرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلاً شاملاً ويرحبون في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت رعاية تركيا.

(8) يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم. ويؤكدون مجدداً التزامهم بتطبيق مدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لتفكيك جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة وإدارة آثار الاعتداءات. ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أياً كان المرتكب، أينما كان، ولأي هدف كان. ويؤكدون مجدداً رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب، ويؤكدون التزامهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الاحترام لجميع الديانات والمعتقدات. تخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو ـ متوسطية، وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

الأهداف الأساسية وأبعادها

(9) يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف وتعزيز تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الإدارة الرشيدة للأمور على أساس المساواة بين جميع الأطراف، وفي ترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمواطنين. لقد حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة. ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الالتزام والحوافز من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

(10) لقد شكلت الشراكة الأورو ـ متوسطية على الدوام عملية جامعة يقودها مبدأ التوافق بمجمل جوانبها. وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008.

(11) تقوم عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز انجازاتها وعناصرها الإيجابية. يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائماً، وتظل الفصول الثلاثة التي تتناول التعاون (الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، والحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو ـ متوسطية. كما يبقى برنامج العمل لخمس سنوات، الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو ـ متوسطية، قابلا للتطبيق (بما فيه الفصل الرابع: التعاون "الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن" الذي اعتمِد في تلك المرحلة) وكذلك استنتاجات كل الاجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول. ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي تحقق وبالفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو ـ متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده. ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو ـ متوسطية، وبالأخص دراسة إقامة آلية مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، توفر فرصة زيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار.

(12) يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها، من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. لهذا الغرض، أقروا بأن هذه المبادرة تتضمن بُعداً إنسانياً وثقافياً. وقد شددوا على الالتزام بتسهيل تنقل الأشخاص الشرعي. كما ركزوا على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي موضوعات ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

(13) تأتي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان (البلدان المعنية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية، تونس. كرواتيا، تركيا، بلدان تفاوض ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، محتملة الترشيح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ليبيا، بلد مدعو من الرئاسة منذ الاجتماع الوزاري أوروميد في شتوتجارت، 1999. والتي تستمر في أطر العمل الحالية، مثل اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية؛ وفي حال موريتانيا، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة أفريقيا ـ الاتحاد الأوروبي. إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط إذ تكمل الأنشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، فإنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام وعملية ما قبل الانضمام.

(14) تُعطي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على أقل تقدير، عبر:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.

- العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.

- إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

(15) اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، وعلى أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وقائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

(16) ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتوسطية الشريكة. وتُختار الدولة المضيفة بالتوافق. تُدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(17) تكون الجمعية البرلمانية الأورو ـ متوسطية Euro - Mediterranean APEM - parliamentary Assembly، التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. ويقدم رؤساء الدول والحكومات دعمهم القوي لتعزيز الدور الذي تلعبه الجمعية البرلمانية الأورو ـ متوسطية APEM في علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(18) تسهم مؤسسة "آنا لينذ" الأورو ـ متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل، كمؤسسة أورو ـ متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة، بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات

(19) يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة. يمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

(20) يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو ـ متوسطيون الأساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة

(21) ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم. يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوروبي والآخر من بلد متوسطي شريك. وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة، وكل الاجتماعات الوزارية، واجتماعات كبار الموظفين، واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة، واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

(22) إقامة رئاسة مشتركة

- يجب أن تتوافق، فيما يخص الاتحاد الأوروبي، مع التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها.

- يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق، لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة

(23) يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسساتية جديدة تسهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو ـ متوسطية، وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

(24) يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعاً مركزياً داخل الهيكلية المؤسساتية. تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها، وكذلك البحث عن شركاء. يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. تعمل الأمانة على تأمين الاتصال الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار. وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

(25) تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(26) توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل، المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها، وتؤمّن المتابعة المناسبة لها. كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة، يستدعي استشارة الشركاء الأورو ـ متوسطيين.

(27) يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

(28) يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على تفاصيل ولاية البنية المؤسساتية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والاقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

المشاريع

(29) تلبي عملية انتقاء المشاريع أهداف السلام والأمن والاستقرار، الواردة في إعلان برشلونة. يعمل الشركاء على توفير جو ملائم لتنفيذ المشاريع، آخذين بعين الاعتبار الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملاءمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الاعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع والتمويل من القطاع الخاص. ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع، التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

(30) يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة، فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل

(31) تجند عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية. وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها. ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية: مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية (FEMIP)Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership ، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية (ENPI) European Neighbourhood and Partnership Instrument، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة، والتي تنطبق عليها نفس القواعد الاختيارية والإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية

(32) يؤكد المشاركون على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخية لإنعاش عملية الشراكة الأورو ـ متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة، في نهاية المطاف، على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

(33) يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية لأساليب عمل المبادرة المؤسساتية وتركيبتها، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوروبية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق صادر مع نص إعلان باريس 2008

يكمن مستقبل المنطقة الأورو ـ متوسطية في تحسين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وفي التضامن والاندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة. يجب توسيع التعاون في مجالات، مثل: تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الأغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما مع مراعاة أثر التغير المناخي على المحاصيل الزراعية ضمن سياق سياسات التنمية المستدامة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويقر الجميع بأهمية الماء: يحدد المؤتمر الوزاري أوروميد، الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين أول 2008، إستراتيجية للماء من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية، وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها بشكل فعّال ومستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج التوجيهي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو ـ متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوروبية للجوار والشراكة، أو من أداة ما قبل الانضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوروبي للتنمية).

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995، وفي برنامج العمل عام 2005 ، وترجمتها إلى مشاريع إقليمية مهمة هي من الأولويات. ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه، والتي يجب على الأمانة المقبلة أن تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط: إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على أنه مجرد رمز أو أيقونة؛ إنما هو أيضا مصدر فرص عمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض. بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيراً في الآونة الأخيرة. واستناداً إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع الماء ومعالجة النفايات، ستكون أمراً أساسياً لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية: ليس المتوسط بحراً يفصل بين الشعوب المطلة عليه؛ إنما هو يجمعها. ويمثل، أيضا، طريقاً كبيراً للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص براً وبحراً هي أمور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية. وستمكّن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خط السكة الحديدية "عبر المغرب العربي"، من تحسين تدفق تنقل الأشخاص والبضائع بكل حرية. ويلزم، أيضا، إعطاء الاهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة، في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية: في كل أنحاء العالم تظهر على البيئة الأضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان. وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص والمعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية: تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخراً، سواء على مستوى العرض أم الطلب، ضرورة الاهتمام بمصادر طاقة بديلة. ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أجل التنمية المستدامة. والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو ـ متوسطية: يمكن أن يسهم إنشاء جامعة أورو ـ متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب، وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا، وفي أول مؤتمر وزاري أورو ـ متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (القاهرة، يونيه/حزيران 2007). يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتسهم في تأسيس الفضاء الأورو-متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو-متوسطية. تُشجَّع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل: تيمبس TEMPUS، وإيراسموس موندوس Erasmus Mundus، بما في ذلك نافذة التعاون الخارجي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملاءمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة، التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية. تستوحي هذه المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال؛ تسهم بها بلدان الضفتين على أساس طوعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجـــع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع :

أولا – الوثائق الرسمية :

1-ندوة برشلونة للشراكة الاوورومتوسطية 27-28 نوفمبر 1995 ، النص النهائي .

2- المؤتمر الأورومتوسطي الثالث ، شتوتجارت 1999/04/16 ، النص النهائي.

3- الإعلان المشترك لقمة باريس للإتحاد من أجل المتوسط ، 2008/07/13 ، النص النهائي.

1-Commission Of The European Communities, A Strong European Neighbourhood Policy, Brussels, 05/12/2007 , COM(2007) 774 final.

2-Commission Of The European Communities, A Strong European Neighbourhood Policy, Brussels, 05/12/2007 , COM(2007) 774 final.

3-Commission of the European Communities, The Commission's Work Programme for 2002, COM (2001) 620 final.

4-Commission Of The European Communities, Wider Europe— Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours, Brussels, 11.3.2003 COM(2003) 104 final.

5-Conseil des Communautés Européennes, Traité sur l'Union Européenne. (Traité de Maastricht, 1991), Luxembourg : Office des publications officielles des Communautés européennes, 1992.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا – الكتـب :

1/ باللغة العربية :

1-إ،إ رايس ، البحر و التاريخ: تحديات الطبيعة و إستجابات البشر، تر،عاطف أحمد ،الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2005 .

2-أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، تلوث البحر الأبيض ، القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع ، ط1، 2000.

3-أحمد مختار الجمال ، الإتحاد من أجل المتوسط ، بداياته ، تطوراته و مستقبله، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، ديسمبر 2008.

4-آدم كوبر، الثقافة، التفسير الأنثروبولوجي، تر: تراجي فتحي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008.

5-أرشيبالد. ر. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط، تر، أحمد محمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ.

6-برهان غليون ، ما بعد الخليج و عصر المواجهات الكبرى ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1، 1992.

7-بشارة خضر ، أوروبا من أجل المتوسط : من مؤتمربرشلونة إلى قمة باريس (**1995-2008**) ، تر : سليمان الرياشي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2010.

8-بول كيندي، نشوء و سقوط القوى العظمى، تر: مالك البديري ، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع ، 1994.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9-بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد . تر: محمد حلمي عبد الحافظ ، عمَّان : الأهلية للنشر والتوزيع ،1994.

10-حسن نافعة ، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11-حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1999.

12-خديجة عرفة ، أمـن الطـاقة ، القاهرة: المركـز الدولي للدراسـات الإستراتيجية و المستقبلية، مـاي2008.

13-رشيد تلمساني ، "الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية"،أوراق كارنيغي،بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد7 ، جانفي 2008.

14-زبيغنيف بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى:التفوق الأمريكي و ضروراته الجيوستراتيجية الملحة ،تر: سليم أبراهام، دمشق: منشورات علاء الدين ،ط3، 2007.

15-سعيد اللاوندي، القرن الحادي و العشرين : هل يكون أمريكيا ؟ ، القاهرة:دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،2001.

16-سعيد اللاوندي، عملية برشلونة الاوروميتوسطية : الدوافع،الآفاق و التحديات ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، العدد 13 ، جانفي 2006 .

17-سمعان بطرس فرج الله ، مصر و الدائرة المتوسطية : الواقع و المستقبل حتى عام **2020**، القاهرة : دار الشروق ، ط1 ، 2002 .

18-سمير أمين و آخرون ، العلاقات العربية الأوروبية : قراءة عربية نقدية، القاهرة : مركز البحوث العربية ، 2002.

19-سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة . دمشق: دار الفكر ، ط1، 2000.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

20-السيد ياسين ، البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية ، الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، ديسمبر 2006.

21-صليحة علي صداقة ، النـظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر المتوسط، بنغازي: دار الكتب الوطنية ، ط1 ، 1996

22-علي الحاج ، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

23-علي محافظة، فرنسا و الوحدة العربية 1945-2000 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2007.

24-فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، الإسكندرية : دار الجامعة المعرفية ، 1999.

25-فتح الله ولعلو ، المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية ، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1 ، 1997.

26-فرانسيس فوكوياما ، الهوية و الهجرة و الديمقراطية الليبرالية ، تر:مصطفى عبد العزيز، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، جويلية 2007.

27-فرناند بروديل ، تاريخ و قواعد الحضارات.ترجمة : حسين شريف، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999.

28-فريدريش هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ، ج1، عبد الفتاح إمام، بيروت: مكتبة التنوير ،2002.

29-فيليب سيبيل لوبيز، جيبوليتيك البترول ، تر: صلاح نيوف ، باريس : أرمون كولين ، 2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

30-ليلى مرسي و أحمد وهبان ، حلف شمال الاطلنطي : العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصالحة ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2001.

31-محمد العربي فلاح، المتوسطية و الشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة ، الجزائر: دار الخلدونية، 2001.

32-مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف ، الجزائر:دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2006.

33-معهد كاتالونيا للدراسات المتوسطية ،" نحو سيناريو جديد للشراكة الأورو متوسطية"، برشلونة،1995.

34-منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة "في الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1996 .

35-ميشال غوديبه وآخرون ، الإستشراف الإستراتيجي للمؤسسات و الاقاليم ، تر:محمد سليم قلالة ، باريس : مخبر الإبتكار ، الإستشراف الإستراتيجي و التنظيم ، د.س.ن.

36-نادية محمود محمد مصطفى ، أوروبا و الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1986.

34-وليد عبد الحي ، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2007.

35-يسري الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط ، الإسكندرية : منشأة المعارف ،1984.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2/ باللغة الفرنسية :

1-Bichara Khader,Le partenariat Euro-Mediteraneen. Belgium : Universite Catholique de Louvain,1994.

2-Bichara Khader, Le partenariat Euro-méditerranéen âpres la conférence de Barcelone, L'Harmattan, France 1996.

3-Fernand Braudel, La Méditerranée, L'espace et l'histoire. Paris : Flammarion, 1985.

4-Paul Balta, Méditerranée: défis et enjeux, paris : l'harmattan, 2000.

ثالثا – الدراسات و التقارير :

1-أ.ر.رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة، مجلة دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد22، د.ت.ن.

2-أحمد مهابة ، "سياسة مصر المتوسطية و نكسة الإتحاد المغاربي" ، السياسة الدولية، أفريل 1996، العدد124.

3-آنا بالاثيو فاليلير سوندي ، "مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط" ، تر: عادل زقاغ ، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية ، العدد الخاص بـ شتاء/ ربيع 2004 .

4-بطرس بطرس غالي و آخرون ، "الحوار العربي الأوروبي" ، السياسة الدولية،جوان 1974.

5- بني هونسون ، "الإتحاد الأوروبي و البحر المتوسط" ، السياسة الدولية، العدد 118 ، جوان1994.

6- بيتر بلادو، أوروبا و البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد124، أفريل1996.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7-جيسلين غلاسون ديشوم ، "سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة عمل للمنتدى الأورومتوسطي" ، مراكش ، 2006 (2010/01/07).

8- دائرة إحصاءات التجارة ، صندوق النقد الدولي، 2007.

9- رؤوف غنيم ،"البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية" ، السياسة الدولية، العدد118،أكتوبر1994.

10- رياض الخوري ،"تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى" ، أوراق كارنيغي ، بيروت : مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 8 ، جوان 2007.

11-سامية بيبرس ، ''الشراكة الأوروبية المتوسطية و حوار الثقافات'' ، السياسة الدولية، العدد155،جانفي 2004.

12- السيد ياسين،''أمن البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط''،السياسة الدولية، العدد99، جانفي 1999.

13- السيد ياسين ،"أمن البحر المتوسط و الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر1994.

14- عامر لطفي، الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوروبية في ظل إطار برشلونة . قضايا استراتيجية، ، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد9 ، ماي1997.

15- عواطف عبد الرحمن ، " الدراسات المستقبلية،الإشكالات والآفاق " ، مجلة عالم الفكر، بيروت:دار الطليعة للنشر و الطباعة، مج 8،العدد4 ،1988.

16- مالك عوني ،''موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط''، السياسة الدولية، العدد99، جانفي 1999.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

17-محمد جاد ،"أوروبا و البحر المتوسط" ، السياسة الدولية ، العدد 118 ، أكتوبر 1994.

18-محمد سيد أحمد ، ''التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط'' ، السياسة الدولية، العدد124، أفريل 1996.

19-محمد سيد أحمد،"التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط" ، السياسة الدولية ،العدد 124 ، أفريل1996.

20- محمد صالح المسفر ، ''مقاربة أولية للإتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية''، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد13 ، شتاء 2007.

21- محمد مطاوع ، "أوروبا و المتوسط : من برشلونة إلى سياسة الجوار" ،السياسة الدولية ،العدد163، جانفي 2006 .

22- مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. القاهرة: دار الفجر، 2006.

23- مصطفى صايج ،"الإتحاد المتوسطي"، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1 ، مارس 2008.

24- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير''، شؤون عربية، العدد87 ، سبتمبر 1997.

25- وحيد عبد المجيد،''مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية'' ،السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر1994.

26-وليد محمود عبد الناصر،"التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف" ، السياسة الدولية ، العدد124 ، أفريل 1996.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- '' A secure Europe in a better world : European Security Strategy'' available at : http ://www.isseu.org/solana/solanae.pdf.
« Declaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée Paris , 13 juillet 2008» sur www.diplomatie. Gouv.fr.
2-Abis Sébastien, Entre Unité et Diversité : La méditerranée plurielle. France : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques (FMES) , Novembre 2004.

3-Ali Benssad, « Pour les Européens, s'agit-il de s'ouvrir au Sud ou de le contenir ? », Le Monde, 11 juillet 2008.
Andreas Marchetti, La politique européenne de voisinage , Bruxelles : IFRI ,Juillet 2007.
4-Andreas Marchetti, The European Neighbourhood Policy Foreign Policy At The EU's Periphery. Bonn : Center For European Integration Studies ,2006.
5-ANNEE STRATEGIQUE, institut de relations internationales et stratégiques, Paris : IRIS. 2000.
6-Aurèlia Mañé-Estrada, Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politiques. France : institut français des relations internationales, Octobre 2008
7-Benita Ferrero-Waldner, « Europe's Neighbours – Towards Closer Integration », Speech held in Brussels, 22 April 2005.
8-Bichara Khader : « L'anneau des amis: la nouvelle politique européenne de Voisinage » , Géostratégiques, Paris, no. 17, été 2007.
9-Bichara Khader, « L'Union méditerranéenne : un beau discours ou une bonne idée ? », Rivista Di Studi politici internazionali , N° 297, 1/2008.

10-Bichara Khader, «De l' Union Méditerranéenne » au « Processus de Barcelone : Union pour la Méditerranée » Européanisation d'une idée française, 2008, Universite Catholique de Louvain, CERMAC.
11-Bichara KHADER. « L'Union méditerranéenne : un beau discours ou une belle idée », Diplomatie, mars-avril 2008.
12-Bichara Khader. « Réactions à l'initiative française », Diplomatie, n° 31, mars-aril 2008
Centre for European Policy Studies, CEPS Policy Brief, March 2008.
changement de nom ou de fond ? » , Questions Internationales , Institut français des relations internationales , Mar/Avr 2009.
13- Charles Saint-Prot, «La politique arabe de la France », Etudes Geopolitiques, 2000.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14- Commission, European Neighbourhood Policy Strategy Paper.
15- Denis Bauchard, L'Union pour la Méditerranée : un défi européen, politique étrangère ,Paris :IRIS, 1 :2008.
16- Dorothée Schmid, « Du processus cle Barcelone à l'Union pour la Méditerranée :
17- Elisabeth Guigou, Une « Lettre ouverte » aux chefs d'Etat en faveur de la parité entre Nord et Sud, voir :
http ://www.lejmed.fr/Une-Lettre-ouverte-aux-chefs-d.html.
Emerson, Michael, Making Sense of Sarkozy's Union for the Mediterranean,
18- Godet M., « Introduction to La Prospective – Seven Key Ideas and one Scenario Method », Vol. 18.no.2, April,1986.
19- Guillaume alméras & cécile jolly, Méditerranée 2030 Panorama et enjeux stratégiques humains et économiques, France : IPEMED , 2009.
20- Hassan Bousetta, « Le nouveau Partenariat Euro-Méditerranéen : Enjeux et perspectives pour les sociétés civiles et pour les communautés immigrées », Nouvelle Tribune, N°16, Juillet/Août 1997.
21- Hayet Cherigui,''la politique méditerranéenne de la france :entre diplomatie collective et leadeship'', Paris, le banquet. No 11, 2ème semestre 1997.
http ://www.ufmsecretariat.org/en/institutional-documents/
22- Jean Jack Roche, « La France et l'universel »,Paris : Annuaire Française du relations internationales, Vol 1 , 2000.
23- Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, Mediterranée 2030 : 4 Scénarios Pour Les Territoires Méditerranéens, France : Institut de la Méditerranée.
24- Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, Mediterranée 2030 : 4 Scénarios Pour Les Territoires Méditerranéens, France : Institut de la Méditerranée ,2008.
25- Jean-François Jamet, « Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée » , Question d'Europe
,Paris :Fondation Robert Schuman,N°93,2008.
26 -Katrin Bennhold, « Mediterranean Union Plan : lofty but vague » , International Herald Tribune , 25 oct. 2007.
27- Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud, Bruxelles : institut français des relations internationales,2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

28- Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud. Bruxelles : institut Française des relations internationales , Decembre 2008 .
29- Nadji Safir, « Question migratoire, sécurité et coopération en Méditerranée occidentale » , Études internationales, vol. 24, n° 1, 1993.
30- Rapport Maghreb – Moyen-Orient Contribution pour une politique volontariste de la France ''Avicenne'', 23 avril 2007 www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard0407.pdf.
Robert PANDRAUD, Francis GALIZI, Europe – Méditerranée, Quel Partenariat ?. Paris : Assemblée nationale française, rapport d'information N° 2367, 15 novembre 1995
30- Roberto Aliboni ,''Placer l'Union méditerranée en perspective'', Euro mesco Paper , Juin 2008.

31- Roberto Aliboni, Union pour la Méditerranée Le potentiel de l'acquis de Barcelone, Paris : Institut d'Etudes de Sécurité de l'Union européenne, novembre 2008, No. 03.
32- Roberto Aliboni,The future of The Euro mediteranean security dialogue,Paris : Institue For security studies,March 2000.
Roche sebastien: "Le sentiment d'insecurite'', Revue française de science politique, 48e année, n°2, 1998

33- Ronald D.Asmus et F.Stephen Larrabee , "La sécurité dans le bassin méditerranéen: nouveaux défis et nouvelles tâches" , Revue de l'OTAN , Vol. 44- No. 3 , Mai 1996.

34- Slaughter, Richard, Integral futures : A new model for futures enquiry and practice. Indooroopilly, Australia : Foresight International. Retrieved, April 2006.
34- Stéphane Kovacs, « UPM , Un Triple défi a relever » , Le Figaro , 11/07/2008
Sur : www .delmar.ec.europa.eu/fr/communiques/2008/11/10.htm.
35- Ulla Holm, « EU's Neibghbourhood policy :Aquestion of space and decurity », Danish Institute For International Studies (DIIS) , Workingpaper,N°22, 2005.
Voir « Declaration finale Marseille, 3-4 novembre 2008 »
36- Yahia H. Zoubir, ''LA POLITIQUE ÉTRANGÈRE AMÉRICAINE AU MAGHREB'' : Paris :Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol. 1, No.1 , juillet 2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

37- Zeina el Tibi, Charles Saint-Prot, « Quelle Union pour quelle Méditerranée », Etude Géopolitique 9 ,2008.

رابعا : الأطروحات و الرسائل الجامعية

1-إبراهيم تيقمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية :التوافق و التنافس الفرنسي / الامريكي أنموذجا ، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2005.

2-أحمد كاتب،''خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية''، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، السنة الجامعية : 200-2001.

3-خير الدين العايب ، ''الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الجديدة''، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1994-1995.

4-عليلي موني، ''السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة''، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001-2002.

5-محمد بوضياف ، ''السلم الامريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط'' ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، جوان 2003.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامسا : اليوميات و الصحف

1-هاني عسل ، ''اتحاد من أجل من ؟" ، صحيفة الأهرام ، العدد 44420 ، 19 جوان 2008.

2-محمد السيد سليم،'' الجامعة العربية والاتحاد المتوسطي''، جريدة الأهرام ، العدد44529 ، 2008/11/05.

3-مصطفى صايج ، ''إتحاد من أجل المتوسط أم إتحاد من أجل فرنسا'' ، يومية البلاد ، 2008/06/05.

4-جريدة القدس العربي، 2008/07/14 ، العدد5944.

5-جريدة صوت الأحرار ، 2008/07/15 .

سادسا : الملتقيات و الندوات العلمية

1-جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية : المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية، ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني في ملقه، أيلول/سبتمبر 2005.

2-عبد السلام يخلف ، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار" ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط الواقع و الآفاق ، جامعة منتوري –قسنطينة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2006.

3-فيليب سوغان ، "اتحاد متوسّطي لمواجهة تحديات العولمة" ، مداخلة ألقيت بالمؤتمر العربي ـ الأوروبي للحوار بين الثقافات الذي عقدته منظمة الالكسو بباريس في 15 ـ 16 جويلية 2002.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4-محمد بوهزة ، " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية"، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف،2004 .

سابعا: الإنترنيت

1- http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/europe_828/union-europeenne-monde_13399/relations-exterieures_853/union-pour-mediterranee_17975/europe-mediterranee-intervention-alain-juppe-assemblee-nationale-30.03.11_91226.html

2- منصف السليمي ، "اسبانيا تتزعم مساعي أوروبية وعربية لإحياء " الإتحاد من أجل المتوسط" في :

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5119457,00.html

3-تصريح لوزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لمكتب الإستشارات الأنجليزي أوكسفورد بزنس غروب ، في:

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/06/21/2633777

4-رضا بن كيران ، الإتحاد من أجل المتوسط و جغرافية الإنغلاق ، في :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/64EBF717-B364-4920-8028-6D24765FD106.htm

5- مصطفي عبدالله أبو القاسم خشيم، ورقة مقدمة في ندوة حول الإتحاد المتوسطي ، جامعة الفاتح، كلية الحقوق و العلوم السياسية في :

http://174.142.8.50/$sitepreview/alfateh.edu.ly/pageslist.aspx?page_id=1700&page_site=10

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفهرس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقـدمـة	1
فصل تمهيدي : الأهمية الاستراتيجية و الحضارية للبحر المتوسط	**14**
المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية	15
المطلب الأول : الخصائص الجغرافية للبحر المتوسط	16
المطلب الثاني : الخصائص الإستراتيجية للبحر المتوسط	22
المطلب الثالث : الأهمية الأمنية للبحر المتوسط	29
المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية	35
المطلب الأول : المقومات الاقتصادية للبحر المتوسط	36
المطلب الثاني : أثر تطور عملية التكامل الأوروبية في تعاظم أهمية المتوسط الإقتصادية	40
المطلب الثالث : المتوسط في المبادلات الدولية	45
المبحث الثالث : الأهمية الحضارية و الثقافية	49
المطلب الأول : أركيولوجيا حضارات البحر المتوسط	50
المطلب الثاني : الخصوصية الثقافية للبحر المتوسط	56
المطلب الثالث : المتوسطية في الإنتلجنسيا الأوربية	60
الفصل الأول : أثر التحولات الدولية على الدور الأوروبي وإعادة صياغته في المتوسط	**67**
المبحث الأول : السياسة المتوسطية الشاملة و مبادرات الحوار و التعاون	69
المطلب الأول : الحوار العربي الأوروبي	70
المطلب الثاني : مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط	79
المطلب الثالث : المنتدى المتوسطي	81

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : السياسة المتوسطية الجديدة و مسار الشراكة الأورومتوسطية	84
المطلب الأول : خلفيات الشراكة الاورومتوسطية –العوامل و الأسباب –	86
المطلب الثاني : مقاربة الشـــراكة الأورومتوسطية – الأبعاد و الرهانات–	101
المطلب الثالث : تقيم الشـراكة الأورومتوسطية	126
المبحث الثالث : سياسة الجوار الأوروبي	130
المطلب الأول : سياسة الجوار الأوروبية ، صيغة مكملة للشراكة	131
المطلب الثاني : آليات و أهداف سياسة الجوار الأوروبي	137
المطلب الثالث : تقييم آثارها و نتائجها	145
الفصل الثاني : آفاق التوجهات الأوروبي في المتوسط	**151**
المبحث الأول : الإتحاد من أجل المتوسط ..أبعاده و رهاناته	152
المطلب الأول : دواعي و ضرورات عودة الاهتمام بالمتوسط	153
المطلب الثاني : من إتحاد متوسطي إلى إتحاد من أجل المتوسط	156
المطلب الثالث : ردود الفعل على مشروع الإتحاد من أجل المتوســط	171
المبحـث الثاني : هيكلة و آفاق الإتحاد من أجل المتوسط	177
المطلب الأول : مؤتمر قمة باريس من أجل المتوسط	178
المطلب الثاني : هياكل و آليات الإتحاد من أجل المتوسط	185
المطلب الثالث : تحديات و آفاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط	189
المبحث الثالث : مستقبل التوجهات الأوروبية في المتوسط	193
المطلب الأول : سيناريو النجـــاح	199

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : سـيناريو الفشل	201
المطلب الثالث : سيناريو اتجاهي	205
الخـاتـمـة	209
المـلاحـق	213
الـخـرائط	218
الـجـداول	22
الـمـراجـع	247
الـفـهـرس	262

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص المذكرة :

يشكل حوض البحر المتوسط نقطة تماس جيو-استراتيجية / حضارية بين ثلاث قارات ، إفريقيا ، آسيا و أوربا حيث يتميز حوض البحر المتوسط بكونه فضاءا للتنوع و التعدد لما يتمتع به من رصيد تاريخي و حضاري زخم و قد أصبح البحر المتوسط مجالا يعكس تعقيدات النظام العالمي الجديد ، ترتب عن ذلك سلسلة من الرهانات الحاسمة بالنسبة لمستقبل أوروبا وعليه جاء مشروع الشراكة بين أوروبا و دول المتوسط حاملا لمصالح أمنية أوروبية ، فأوروبا حريصة على دعم النمو من أجل كبح الهجرة و تخفيف البطالة ، وكذلك فالمنافع الإقتصادية لا تقل أهمية . و تحمل التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط وعودا بخلق منطقة يسودها الرخاء و الاستقرار غير انها في نفس الوقت رهان على المستقبل ، لذا من الضروري إقتراح خطوت محددة و عملية للخروج من نطاق الدوائر الرسمية و ذلك بإعطاء دور أوسع و أكثر نوعية لمؤسسات المجتمع المدني .

Résumé :

Amarrée entre trois continents, L'européen, l'asiatique et l'africain, l'espace méditerranéen par nature se définit par les contacts. La proximité entre les différentes rives favorise les échanges a la fois humains, culturels et économiques.La méditerranée est devenue un espace qui illustre la complexité du nouvel ordre mondial et qui constitue une série d'enjeux décisifs pour l'avenir de l'Europe. Le projet du partenariat Euro méditerranéen, s'est base sur l'intérêt ''sécuritaire'' de l'Europe, il s'agait en effet pour l'Europe de promouvoir la croissance pour stabiliser le chômage et atténuer la pression migratoire. Aussi important c'est l'intérêt économique d'un partenariat euro-pression migratoire. Les nouvelles tendances européens dans la méditerranée est une promesse mais aussi un pari sur le future. Il conviendra donc de proposer des actions concrets et de sortir la réflexion des instances officielles , en donnant la parole a la société civile.

Abstract :

Moored between three continents , European , Asian and Africa , The mediterranean in nature is defined by the contacts.The proximity betwwen the various sides promote exchange both human , cultural and economic.

The mediterraean has become a space that reflects the complecities of the new world order and entails a serie of key variables for the future of Europe. The EuroMediterranean partnership project was based on Europe's « security » intrests.Indeed, Europe is keep on forgning growth in order to rein in unemployment and mitigate migratory pressures. Also important are the economic intrest of the Euro-Mediterranean.The European new tendecies in the mediteranean is a promise but also a bet on the future.It will thus be necessary to propose concerte actions and bring the concept out of official circles by assigning a role to civil society.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com